



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية / كلية الآداب  
قسم علم الاجتماع الدراسات العليا الدكتوراه

# السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الإعلام الإلكتروني دراسة في علم اجتماع الاعلام

اطروحة تقدم بها

**مهدي سعد كريم البديري**

إلى مجلس كلية الآداب، جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل  
درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور

**رحيم جبار ظاهر الحمزاوي**

**نبيل عمران موسى الخالدي**

٢٠٢٤م

١٤٤٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا  
الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

تَنْزِيلُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ  
عَلَى لِسَانِ الْمَلَكِ الْكَافُرِ

سورة البقرة (الآية ٤٢)

## إقرار المشرف

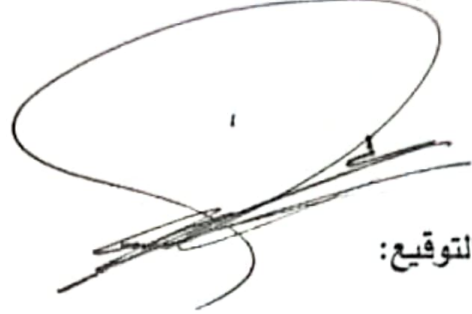
أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الإعلام الإلكتروني دراسة في علم اجتماع الإعلام)، والمقدمة من الطالب (مهدي سعد كريم)، قد جرت تحت إشرافي في قسم علم الاجتماع - كلية الآداب في جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، وأوصي بمناقشتها.



التوقيع:

أ. د. رحيم جبار ظاهر الحمزاوي

التاريخ: / / ٢٠٢٤



التوقيع:

أ. د. نبيل عمران موسى الخالدي

التاريخ: / / ٢٠٢٤

## إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة لدي أشرح هذه الرسالة للمناقشة



التوقيع:

أ. م. م. مؤيد فاهم محسن

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ: / / ٢٠٢٤

## إقرار الخبر اللغوي

أشهد بأن الأطروحة الموسومة بـ (السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الإعلام الإلكتروني دراسة في علم اجتماع الإعلام)، والمقدمة من الطالب (سعد مهدي كريم)، في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علم الاجتماع، قد جرى تقييمها لغوياً بإشرافي، فأصبحت سليمة وصالحة للمناقشة بعد الأخذ بالملاحظات اللغوية والاسلوبية.

التوقيع:

أ. د

التاريخ: / / ٢٠٢٤

اقرار لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه



جامعة القادسية/ كلية:

الدراسات العليا

محمد سعيد كريم

نقر اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الدكتوراه:

قسم: علم الاجتماع

قبل الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة: جيد جدا

وعليه وقعنا .

علم اجتماع الاعلان

اعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة       | التوقيع | اللقب العلمي | الاسم                   | ت |
|-------------|---------|--------------|-------------------------|---|
| رئيسا       |         | استاذ        | د. محمد كاظم طالب       | 1 |
| عضوا        |         | استاذ        | د. طالب عبد الكريم كاظم | 2 |
| عضوا        |         | استاذ        | د. سلوان فوزي عبد       | 3 |
| عضوا        |         | استاذ        | د. نزار عبد الباقه رضا  | 4 |
| عضوا        |         | استاذ        | د. وليد عبد كاري        | 5 |
| عضوا ومشرفا |         | استاذ        | د. نبيل عمران موسى      | 6 |

يصادق مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٤ / ٩ / ١٠

# إِهْدَاء

إلى ...

الى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة ... الى من حصد الاشواق عن  
دربي ليمهد لي طريق العلم...الى القلب الكبير والحنون (والدي العزيز)  
الى من ارضعتني الحب والحنان ...الى رمز الحب وبلسم الشفاء...الى القلب  
الناصع بالبياض...الى رمز التضحية والتفاني (امي العزيزة)  
الى من هم أقرب الى روحي ... الى من شاركني حزن الام وبهم استمد عزوتي  
وقوتي (اخوتي)  
الى زوجتي ...اسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب ...  
الى اولادي فلذات الاكباد  
الى أصدقائي وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل ...شكري الجزيل  
وامتناني  
الى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار (جامعة القادسية)

الباحث

## شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان الى استاذي المشرف الذي لم يبخل علي في تقديم مساعدة او توجيه او استشارة

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كافة اساتذتي في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة القادسية التي تتلمذت على أيديهم في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه واسأل الله العلي العظيم ان يجزيهم عني خيرا وان يمن عليهم بدوام الصحة ووافر النعمة ودوام التقدم والرفي...

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى (السادة أعضاء لجنة المناقشة) الذي يتحملون عناء السفر وتقويم هذه الاطروحة.

كما أتقدم بالشكر الى (السادة الخبراء لتقييم استمارة الاستبيان) الذين قاموا بتجويد هذا العمل بملحوظاتهم القيمة.

كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

سائلا الله عز وجل ان يجزي الجميع عني خيرا

الباحث

## أولاً: ثبت الموضوعات

| الموضوع                                                           | رقم الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------|------------|
| المقدمة:                                                          | ١-٤        |
| الفصل الأول: المدخل النظري للدراسة                                | ٥-٢٤       |
| أولاً: إشكالية الدراسة                                            | ٧          |
| ثانياً: أهمية الدراسة                                             | ٧-٨        |
| ثالثاً: أهداف الدراسة                                             | ٨          |
| رابعاً: تساؤلات الدراسة                                           | ٨          |
| خامساً: مفاهيم الدراسة                                            | ٨-٢٠       |
| أولاً: السياسات الاجتماعية:                                       | ٨-١٢       |
| مفهوم الجريمة:                                                    | ١٢-١٥      |
| مفهوم وسائل الإعلام:                                              | ١٥-٢١      |
| سادساً: التوجه النظري للدراسة                                     | ٢١-٢٤      |
| أولاً: نظرية الإعتماد على وسائل الإعلام                           | ٢١-٢٤      |
| الفصل الثاني: البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة الراهنة  | ٢٥-٣٩      |
| تمهيد                                                             | ٢٦         |
| أولاً: الدراسات العراقية                                          | ٢٧-٢٩      |
| ثانياً: الدراسات العربية                                          | ٢٩-٣٣      |
| ثالثاً: الدراسات الأجنبية                                         | ٣٣-٣٨      |
| رابعاً: التعليق العام على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها   | ٣٨-٣٩      |
| الفصل الثالث: السياسات الاجتماعية وعلاقتها بالتشريعات             | ٤٠-٦٠      |
| تمهيد                                                             | ٤١         |
| أولاً: السياسات الاجتماعية والاطراف المشاركة في صنع القرار        | ٤٢-٥٣      |
| ثانياً: محددات السياسة الاجتماعية                                 | ٥٣-٥٤      |
| ثالثاً: العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتشريعات                | ٥٤-٦٠      |
| الفصل الرابع: الاعلام والاتصال بالناس وانتشار الجرائم الالكترونية | ٦١-٨٣      |
| تمهيد                                                             | ٦٢         |
| أولاً: نشأة وسائل الإعلام ودورها التربوي                          | ٦٣-٦٨      |

|         |                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧١-٦٨   | ثانياً: تأثير وسائل الإعلام على المجتمع وأفراده                                                                                                                                                                                                                                    |
| ٧٤-٧١   | ثالثاً: الإعلام الأمني كأحد السياسات الاجتماعية في مواجهة جرائم الاعلام الالكتروني                                                                                                                                                                                                 |
| ٨٣-٧٥   | رابعاً: الجرائم في المواقع الالكترونية                                                                                                                                                                                                                                             |
| ٩٦-٨٤   | <b>الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية وخطة العمل الميداني</b>                                                                                                                                                                                                                        |
| ٨٥      | تمهيد                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ٨٦      | أولاً: فروض الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                                |
| ٨٦      | ثانياً: نوع الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                                |
| ٨٧-٨٦   | ثالثاً: المنهج المستخدم في الدراسة ( منهج المسح الاجتماعي)                                                                                                                                                                                                                         |
| ٩٠-٨٧   | رابعاً: اداة الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                               |
| ٩٥-٩٠   | خامساً: مجتمع الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ٩٥      | مجالات الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| ٩٦      | سابعاً: أساليب تحليل البيانات                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١١١-٩٧  | <b>الفصل السادس: البيانات الاساسية للظاهرة المدروسة</b>                                                                                                                                                                                                                            |
| ١٣٨-١١٢ | <b>الفصل السابع: تحليل البيانات حول دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي، و المعالجة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة حول السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني وفقاً لمتغير الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي.</b> |
| ١٥٦-١٣٩ | <b>الفصل الثامن: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات</b>                                                                                                                                                                                                                              |
| ١٥٥-١٤٠ | أولاً: نتائج الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                               |
| ١٥٦-١٥٥ | ثانياً: توصيات الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                             |
| ١٥٧     | ثالثاً: مقترحات الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ١٦٩-١٥٨ | مراجع الدراسة                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١٧٨-١٧٠ | ملحق استمارة الاستبيان                                                                                                                                                                                                                                                             |

## ثانياً: ثبت الجداول

| رقم الصفحة | عنوان الجدول                                                                                                                |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٨٨         | جدول رقم (١) درجات بدائل الاستجابة على فقرات الاستبانة (المحور الثاني)                                                      |
| ٨٨         | جدول رقم (٢) فئات الاستجابة لعينة الدراسة                                                                                   |
| ٩٠         | جدول رقم (٣) نتائج معادلة كرونباخ ألفا                                                                                      |
| ٩٢         | جدول (٤) يبين توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي                                             |
| ٩٦         | جدول (٥) يوضح الجامعة التي تعمل فيها عينة الدراسة                                                                           |
| ٩٨         | جدول رقم (٦) يوضح هل تظهر لدى الشخص نوع من جرائم الاعلام الالكتروني.                                                        |
| ٩٨         | جدول رقم (٧) يوضح رأي المبحوثين حول اخطر أنواع الجرائم التي شاهدها في الاعلام الالكتروني                                    |
| ٩٩         | جدول رقم (٨) يوضح الوسائط التي يعتمد عليها افراد العينة في الدخول لمتابعة الاعلام الالكتروني                                |
| ١٠٠        | جدول رقم (٩) يوضح طبيعة متابعة افراد العينة للجرائم في الاعلام الالكتروني                                                   |
| ١٠٠        | جدول رقم (١٠) يوضح الهدف الذي يتطلع اليه افراد العينة من خلال متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني                        |
| ١٠٢        | جدول رقم (١١) يوضح اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأها او يشاهدها افراد العينة                             |
| ١٠٣        | جدول رقم (١٢) يوضح شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في جرائم الاعلام الالكتروني                                       |
| ١٠٤        | جدول رقم (١٣) يوضح وجهة نظر المبحوثين في أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم                                |
| ١٠٥        | جدول رقم (١٤) يوضح رأي العينة في ما اذا كان الاعلام الالكتروني يحفز بعض الافراد بارتكاب الجرائم الإلكترونية                 |
| ١٠٦        | جدول رقم (١٥) يوضح رأي المبحوثين في تأثير الاعلام الالكتروني في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم . |
| ١٠٧        | جدول رقم (١٦) يوضح مدى مشاركة افراد العينة في الاحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم                                               |

|     |                                                                                                                                                     |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|     | الاعلام الالكتروني .                                                                                                                                |
| ١٠٨ | جدول (١٧) نتائج جدول تحليل التباين والدلالة الاحصائية لمحور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني                     |
| ١٠٩ | جدول رقم (١٨) استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني                           |
| ١١٣ | جدول رقم (١٩) محور دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                                                |
| ١١٤ | جدول رقم (٢٠) استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي             |
| ١١٨ | جدول رقم (٢١) دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                                                      |
| ١١٩ | جدول رقم (٢٢) استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي              |
| ١٢٣ | جدول رقم (٢٣): مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني                              |
| ١٢٤ | جدول (٢٤) استجابات افراد العينة لتقييم محور مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني |
| ١٣٠ | جدول (٢٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب الجنس                                                                         |
| ١٣٣ | جدول (٢٦) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب الشهادة                                                                       |
| ١٣٥ | جدول (٢٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب التخصص                                                                        |
| ١٣٧ | جدول (٢٨): الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب اللقب العلمي                                                                 |

## الملخص

تسعى الدراسة الموسومة (السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني دراسة في علم اجتماع الاعلام ) الى التعرف على القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني والتعرف على دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني و قانون العقوبات العراقي و التعرف على مدى مساهمة السياسات الاجتماعية وسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني . اما نوع الدراسة فان هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الوصفية وقد تبنت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة عن طريق تصميم أداة استبيان تم تطبيقها على (٢٥٠مبحوثا) من المتخصصين في علم الاجتماع والاعلام من الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه ولديهم القاب علمية كونهم متخصصين في هذا المجال ولاارتفاع مستوى وعيهم وتعليمهم و نظرتهم العلمية لدراسة الموضوع واجابات أسئلة الاستبيان ، وباستخدام أسلوب العينة العمدية التطبيقية من اقسام وكليات الاعلام و علم الاجتماع من جامعات القادسية بابل بغداد المستنصرية الجامعة العراقية الانبار واسط و ذي قار .

و قد توصلت الرسالة الى عدد من النتائج أهمها :أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أهمية القوانين الموجودة التي تعالج الجرائم ودور البرلمان والحكومة في تعديل القوانين ومساهمة السياسات الاجتماعية لتخفيض جرائم الاعلام الالكتروني . وان جميع الفقرات ذات دلالة إحصائية تحت مستوى معنوية اقل من ١.٠٠١ وقد وجد ان (٣٢) من اصل (٤٥) فقرة كانت ذات أهمية مرتفعة و (١٣) فقرة ذات أهمية متوسطة .

و اوصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها . عقد الندوات والمؤتمرات من اجل رفع الوعي لدى الجمهور و تأسيس مديرية خاصة في جرائم الاعلام الالكتروني في وزارة الداخلية و دعمها بالوسائل المادية والمعنوية . انشاء جهاز للضبط الاعلامي من اجل متابعة الاعلام . تشريع قوانين جديدة و تعديل قوانين سابقة من خلال البرلمان تتلاءم مع حجم خطر جرائم الاعلام الالكتروني . انشاء مقرر دراسي في المدارس والجامعات يوضح كيفية التعامل مع الاعلام الالكتروني وخطر الجرائم في العالم الافتراضي ،دعم التعاون بين اخصائيين الاجتماع والاعلام في مجال البحث الميداني من اجل التوصل الى نتائج ومعالجة الجرائم الالكترونية .

# المقدمة

## المقدمة:

أوجد التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده المجتمع الإنساني في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وسائل عديدة للاتصال الجماهيري تتميز بقدرات متعددة تمكن الإنسان من الالمام بالأحداث التي تجري في جميع أنحاء العالم في حينها عن طريق الأقمار الصناعية وأن يطلع على خبرات وتجارب الشعوب المختلفة، ولم يعد يختلف أحد على أهمية وتأثير القنوات الفضائية بمختلف أشكالها على حياة الأفراد والشعوب واضحى البث التلفزيوني المباشر أحد الظواهر الاتصالية الكبرى التي يتعرض لها العالم في الوقت الحاضر من دون المرور على الرقيب أو حارس البوابة ومن هذا المنطلق أصبحت القنوات الفضائية الإخبارية متاحة بدرجة كبيرة أمام المشاهدين.

تشكل تكنولوجيا الاتصال عنصراً أساسياً في الثورة التي تشهدها وسائل الإعلام الجماهيرية في الوقت الراهن، فقد غيرت شبكة الإنترنت العالم وأحدثت ثورة في شتى مجالات الحياة، ومنها وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية، التي لم يقتصر تأثير الإنترنت عليها فقط، بل امتد ليشمل أطراف العملية الاتصالية من مرسل ورسالة وحتى الجمهور نفسه.

ومر الاعلام الحديث بمراحل عدة في استخدامه للوسائل التكنولوجية الجديدة، وبخاصة الإنترنت، حيث بدأ الاعلام منذ القرن الماضي في استخدام أنظمة الجمع الإلكتروني ليمثل بذلك تحول الاعلام إلى استخدام الأنظمة الرقمية، فأصبح استخدام الإنترنت وسيلة أساسية في جمع المعلومات والأخبار والاتصال. فالإعلام جزء لا ينفصل عن الحياة العامة بشقيها السياسي والاقتصادي، وبالتالي يتأثر الأفراد بما يكتب في الصحافة سلبيًا وإيجابيًا، وتتضح الرؤية للأفراد عندما يفسر الإعلام الظواهر الاقتصادية، ويحلل أسبابها، ويضع يده على موضع الخلل في أي ظاهرة تجتاح وتؤثر على مصالح الأفراد، بالإعلام عامة والصحافة الاقتصادية على وجه الخصوص تلعب دوراً هاماً في تعبئة المشاركة الوطنية لتحقيق الانطلاق الاقتصادي والتنمية، ورفع الكفاءة والمقدرة، وعلاج المشكلات الاقتصادية وحسن التعبير عن الأوضاع الاقتصادية.

من علامة الانسان المثقف أن يكون لديه الادراك الكافي والتقدير المناسب للأشياء التي قد لا يلتفت إليها غير المثقف ولذلك فإن علم اجتماع الاعلام والثقافة بجانب أنه يسهم في تقدم المجتمع اسهاما جوهريا فهو مفيد جدا من الناحية الشخصية، لأن الناس عن طريق هذا العلم يستطيعون أن يحصلوا على فهم جيد لأنفسهم ثم للآخرين، ويتيح لهم هذا الفهم أن يكونوا أكثر مرونة إزاء المواقف الجديدة دون اللجوء إلى الأنماط المتحجرة الشائعة من الثقافات والقيم الجامدة في المجتمع العراقي، والتي يكون

بعضها قائماً على أسس خاطئة، ومن ثم يستطيع الناس أن يوسع فرص الاحتمالات والنتائج التي يحدث فيها الفعل، ومن ثم تصبح حياة هؤلاء الناس أكثر ثراء بثقافات وقيم جديدة.

وهكذا فإن علم الاجتماع هنا يهتم بدراسة السياسات الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي ووضع السياسة الاجتماعية، وقد قدم علماء الاجتماع دراسات كثيرة في عدد من المجالات الأخرى كالسياسات السكانية والعوامل الاجتماعية المسؤولة عن التغيرات في أنساق القيم عند الشباب وكذلك الكشف عن مدى الحراك الثقافي وأشكاله في مجتمعات مختلفة، وبقية الصلات القائمة بين الثقافة وبعض العوامل مثل حجم الأسرة، فرص التعليم، المهن المختلفة للأفراد.

يناقش الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وكذلك يتم استعراض الدراسات السابقة المتعلقة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والرأي العام من قبل الشباب، مع استعراض التجربة العربية سواء دراسات تعرضت للعراق أو مصر أو الإمارات أو الدراسات الأجنبية، كما تضمن الفصل توضيح عينة الدراسة التي اعتمد عليها الباحث وكيفية سحبها، إلى جانب توضيح الإطار النظري للدراسة المتمثل في مصداقية وسائل الإعلام، وكذلك نظرية التماس المعلومات.

في حين يتناول الفصل الثاني مصداقية الأخبار على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال مبحثين، يتعلق الأول منهما بالتركيز على التراث التاريخي لدراسات المصداقية، ومصداقية الوسيلة (مواقع التواصل الاجتماعي)، ومعايير المصداقية وعلاقتها بالممارسة المهنية في وسائل الإعلام، في حين يتناول المبحث الثاني، ماهية مواقع التواصل الاجتماعي، من حيث النشأة والتعريف بها، وأبرز شبكات التواصل الاجتماعي التي تعد من تطبيقات الجيل الثاني، وإيجابيات مواقع التواصل الاجتماعي ومجالات الاستخدام وكذلك السلبيات، وخصائص العراق كدولة من حيث استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

أما الفصل الثالث، فهو متعلق بالسياسات الاجتماعية وعلاقتها بالتشريعات يتناول أولاً: السياسات الاجتماعية و الأطراف المشاركة في صنع القرار، وثانياً: محددات السياسة الاجتماعية، وثالثاً: العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتشريعات

ويتناول الفصل الرابع الاعلام والاتصال بالناس وانتشار الجرائم الالكترونية، يتناول فيه أولاً: نشأة وسائل الإعلام ودورها التربوي، وثانياً: تأثير وسائل الإعلام على المجتمع وأفراده، وثالثاً: الإعلام الأمني كأحد السياسات الاجتماعية في مواجهة جرائم الاعلام الالكتروني، ورابعاً: الجرائم في المواقع الالكترونية.

ويتناول الفصل الخامس الإجراءات المنهجية وخطة العمل الميداني متضمناً أولاً: فروض الدراسة، وثانياً: نوع الدراسة، وثالثاً: المنهج المستخدم في الدراسة ( منهج المسح الاجتماعي)، ورابعاً: أداة الدراسة، وخامساً: مجتمع الدراسة، سادساً: مجالات الدراسة، وسابعاً: أساليب تحليل البيانات. وتتناول الفصول السادس والسابع والثامن البيانات الأساسية للظاهرة المدروسة، ونتائج الدراسة الميدانية، من حيث الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتوصل لصحة فروض الدراسة، ثم تقديم توصيات الدراسة.

# الفصل الأول

## المدخل النظري للدراسة

تمهيد:

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: تساؤلات الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: مفاهيم الدراسة

سادساً: التوجه النظري للدراسة

## تمهيد:

شهد العقد الأخير من القرن المنصرم حركة تقنية متسارعة، وتطورا كبيرا في مجال وسائل الاتصال والمعلومات، وتعددت وسائل التواصل مع الآخرين مع التقدم التقني، وأصبح الإنسان قادرا على التواصل مع غيره من دون أية حواجز، وبدأت تقنية الاتصال تدخل في قطاع وسائل الإعلام، وكان للحاسوب دورا مميزا في عصر المعلومات، وبعد سنوات دخل البث الفضائي التلفزيوني نطاق الاتصال، الذي أتاح لكافة الشعوب متابعة الأخبار والمعلومات والأحداث التي تجري في العالم، ولم يتوقف هذا التطور عند هذه الحدود، ففي منتصف التسعينيات من القرن الماضي أحدث الإعلام الحديث طفرة نوعية كبيرة، فقد أعطى الإمكانية للتواصل بين الأفراد في أي وقت وفي أي مكان بالعالم، ولعل أشهر وسائل الاتصال تأثيرا شبكة الإنترنت وما تحتويه من تقنيات للتواصل. فقد أخذت شبكة الإنترنت تغزو كل مرافق الحياة، وأتاحت تواصل المواطنين بعضهم مع بعض، وتفاعلهم مع مختلف الأحداث والسياسات، إذ أحدثت التطورات التقنية الحديثة طفرة حقيقية في عالم الاتصال، وربطت أجزاء العالم بفضائها الواسع، ومهدت الطريق لكافة المجتمعات للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، وجعلت العالم كأنه قرية صغيرة.

ومن هنا فإن الفصل الأول يتناول أولاً: إشكالية الدراسة، وثانياً: تساؤلات الدراسة، وثالثاً: أهداف الدراسة، ورابعاً: أهمية الدراسة، وخامساً: مفاهيم الدراسة، وسادساً: التوجه النظري للدراسة.

## أولاً: اشكالية الدراسة

يقدم علم الاجتماع مساهمة جوهرية في تحديد الأهداف التي يمكن الاتفاق عليها، ويمكن أن يرسم الوسائل الناجحة لبلوغها، وهذا يظهر واضحاً في أن السياسات الاجتماعية في مجتمع يتغير باستمرار، لا يمكن أن تقوم على أساس من العادة أو العاطفة إذ لا يتسنى للمشتغل بالسياسات الاجتماعية العامة أن ينجح في مهمته إلا إذا كان لديه قدر كاف من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاجتماعي والاقتصادي، وكلما تزامت أطراف المجتمع وتعقدت ظروفه الاجتماعية، أصبحت المعرفة الاجتماعية أكثر الحاحاً وأوسع مدى، كذلك يلاحظ أن السياسات الاجتماعية لمجتمع معين، إذا كانت ذات طابع شامل ومحدد في نفس الوقت، أصبحت الحاجة ماسة إلى المعرفة ذات الطابع السوسيولوجي أكثر من المعرفة ذات الطابع الاقتصادي والسياسي. لاسيما وإن ما نراه اليوم من تقنيات حديثة ذكية وطفرة تكنولوجية متقدمة متتالية، لم ينعكس على الأفراد داخل المجتمع فقط، إنما أطل بظلاله وبشكل واضح على كافة مؤسسات ودوائر وهيئات الدول المتقدمة وتلك التي تشهد نمواً سريعاً، فأثر وبشكل مباشر على أدائها وطرق التعامل والتواصل معها، ورغم أن هذه التقنيات والتكنولوجيا أثرت وبشكل كبير على الكثير من مرافق ومؤسسات وهيئات الدول، وبحكم التطور السريع والمتلاحق وهذا التدفق الكبير في الإعلام الإلكتروني يسمى أحياناً بالإعلام التفاعلي الجديد، بكل معطياته وما يطرحه علينا من تحديات. فالإعلام الإلكتروني بات يشكل بالنسبة لنا نافذة مهمة جداً للحصول على المعلومات، خاصة في ظل البرامج الجديدة التي تطرحها علينا الشبكة الإلكترونية، حتى أنه يوجد ما يسمى بالجيل الشبكي، والجيل الذي لم يعد يتفاعل مع الإعلام الورقي بقدر ما يتفاعل مع الإعلام الإلكتروني، وأصبحت هناك برامج جديدة مثل (التويتر) و(الفيس بوك)، وهذه البرامج باتت تؤثر في صناعة القرار. وقد لاحظ الباحث من خلال استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية الإلكترونية الأخرى إهتمام الكثير من المشاهدين بمتابعة تلك الوسائل وما تثيره من مشاكل وما تنتجه من جرائم متنوعة وتطورات هذه الجرائم وابعادها وما تحدثه من أثار في حياة الأفراد سيأتي الحديث على ذكرها في الفصول اللاحقة من الدراسة، والتي تتطلب إسهام السياسات الاجتماعية في مواجهة تلك الجرائم في الإعلام الإلكتروني. وبناء على ما سبق تتحدد إشكالية الدراسة في "ما السياسات الاجتماعية في مواجهة جرائم الاعلام الإلكتروني"

## ثانياً: أهمية الدراسة

١ - تكمن أهمية الدراسة في تناولها لظاهرة مستحدثة وهي ظاهرة جرائم الاعلام الإلكتروني، فهذه الجرائم لها العديد من السلبيات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ليس في العراق فقط بل في العالم بأسره.

- ٢- أهمية الإعلام الإلكتروني حيث يعمل على خلق صورة ذهنية ايجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها، بوصفها الأساس موجهة لتحقيق الصالح العام المشترك لكافة أبناء المجتمع.
- ٣- ندرة الدراسات العلمية ذات التحليل السوسيولوجي التي تدور في مجال (إسهام السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الإعلام الإلكتروني).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ١- التعرف على أشكال السياسات الاجتماعية الحديثة المتعلقة بالجرائم الخاصة في الاعلام الإلكتروني.
- ٢- التعرف على أهمية السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني.
- ٣- الكشف عن دور التشريعات القانونية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني.
- ٤- التعرف على معوقات تعديل السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني.
- ٥- الكشف عن آثار استخدام السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

- ١- ما أشكال السياسات الاجتماعية الحديثة المتعلقة بالجرائم الخاصة في الاعلام الإلكتروني؟
- ٢- ما أهمية السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني؟
- ٣- ما دور السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني؟
- ٤- ما معوقات سن السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني ؟
- ٥- ما آثار استخدام السياسات الاجتماعية في مواجهة الجرائم في الاعلام الإلكتروني ؟

خامساً: مفاهيم الدراسة

أولاً: السياسات الاجتماعية:

في بداية تعريف مفهوم السياسات الاجتماعية يرى الباحث للضرورة لابد من توضيح مفهوم السياسات العامة وكالاتي:

السياسات العامة: بداية، تجدر الإشارة إلى وجود فرع أو تخصص حديث من فروع علم السياسة يطلق عليه علم السياسات العامة يغذيه بالإضافة لعلم السياسة فروع من علوم أخرى أهمها الإدارة العامة،

الاقتصاد، الاجتماع، القانون، وهدفه دراسة وتحليل السياسات العامة باعتبارها مخرجات النظام السياسي<sup>(١)</sup>.

ويذهب "تومس داي" إلى أن السياسات العامة عبارة عن مجموعة من الأهداف القريبة والبعيدة التي يتم الوصول إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الأفعال والتي يتم الإعلان عنها<sup>(٢)</sup>.

يؤكد "ديفيد استون" D. Easton في إطار نظريته عن التحليل النظامي على أن السياسات العامة عبارة عن مخرجات النظام السياسي والتي تأتي متوافقة مع مدخلات هذا النظام التي تأتي إليه من البيئة المجتمعية المحيطة به وذلك يعني أن محتوى السياسات العامة لأي مجتمع من المجتمعات تكون متأثرة بالظروف السياسية والبيئية لهذا المجتمع<sup>(٣)</sup>.

كما تُعرف السياسات العامة بأنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين مثل التعليم، الصحة، الشؤون الخارجية، وتتسم عملية صنع السياسة بأنها عملية عالية التخصص، وتحتاج لقدر كبير من المعلومات والتفاصيل، كما أن صانع السياسة غالباً ما يسعى لاختيار سياسة تتوازن تكاليفها مع الفوائد المتحققة منها<sup>(٤)</sup>.

وتعرف مفهوم السياسات العامة بأنها "الأطر الفكرية والعلمية التي توضح توجهات وتطلعات وأهداف الحكومة، وتحديد برامجها لإشباع حاجات مجتمعية، أو حل مشكلات عامة ماثلة أو متوقعة، مع تحديد للأسبقيات وتخصيص للموارد و الإمكانيات الواجبة للتنفيذ، فهي الجهود الفكرية والعلمية التي تبذل من جميع الفعاليات السياسية في إطار الدولة، والتي تتخذ فيها الحكومة، في أغلب الأحيان دور الريادة والتنظيم والتنسيق بهدف تشكيل ووضع التوجهات والنوايا والرغبات في سياسات عامة تحقق مزايا منهجية متعددة"<sup>(٥)</sup>.

(١) أماني قنديل، دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١ - ص ١٧.

(2) Thomas Dye , Understandig Public Policy Prentice, Hall Inc, New Jersey, 1978, P 23 .

(3) David Easton, A Framework for Political Analysis, Prentice Hall, New York, 1985, P. 85.

(٤) هويدا عدلي، في أبعاد العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٣٣)، العددان ٢٠١، مايو ١٩٩٦، ص ١٠٠.

(٥) السيد عليوه، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٨٨ - ٨٩.

أن السياسات العامة في أي مجتمع لا تتبع من فراغ، ولا تتم بشكل اعتباطي، وذلك أن السياسة العامة هي وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته، وهي تعكس توازنات القوى السياسية وصراعاتها وتحالفاتها، وتنافساتها، فهي بمثابة "حل وسط" أو "نقطة اتفاق" بين القوى المؤثرة والفاعلة في النظام السياسي. ومن هنا ارتباط السياسات العامة بالقيم والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة والقيم والأهداف السياسية البديلة التي تتبناها أحزاب وقوى المعارضة<sup>(١)</sup>.

وعن بيئة السياسات العامة في العراق فإنها "تتم في بيئة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ذات مواصفات وشروط محدودة، ومن ثم فإن فهمها أفضل لأي سياسة عامة يتطلب وضعها في سياق أكبر في هذا الإطار، ولا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار وجود عدم اتفاق ثقافي وفكري حول الغايات ومصدر الشرعية، ووجود جهاز أداري يشهد تبايناً واضحاً بين سلطات واسعة وقدرات محدودة، ومفارقة بين مسؤوليات الحكومة والخدمات التي تضطلع بها من ناحية وقدراتها وإمكانياتها المتاحة من ناحية أخرى. أما ما يتعلق بمفهوم السياسات الاجتماعية فإنه:

يُعد مفهوم السياسات الاجتماعية من أعقد وأصعب المفاهيم المتداولة في حقل العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها ( علم الاجتماع، علم السياسة وبخاصة فرع السياسات العامة، الخدمة الاجتماعية). ويذهب "عبد الباسط عبد المعطي" الى أن الدراسات والبحوث حول السياسات الاجتماعية في البلدان العربية كما وكيفاً تنحسر ومن ثم يندر أن نجد تراثاً بحثياً نظرياً وميدانياً متراكماً يسمح ببلورة الخبرة وتطوير الخطاب العلمي. حقيقة هناك جهود فردية هنا وهناك ولكنها بدت لنا أكثر تركيزاً على حزمة أو أكثر من الخدمات الاجتماعية، التي تركزت معالجتها العلمية في إطار الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي بمعناه التقليدي<sup>(٢)</sup>.

ويشير إلى أن "دراسة السياسات الاجتماعية في البلاد العربية لم تحظ بالاهتمام العلمي المطلوب، لتوضيح أبعادها وتفاعلاتها مع غيرها من السياسات العامة والقطاعية، واستخلاص الدروس العلمية والتطبيقية من التطورات التاريخية التي مرت بها مفاهيم ومضامين تلك السياسات"<sup>(٣)</sup>.

(١) نجوى إبراهيم محمود، السياسات العامة والتغير السياسي في مصر، سياسة الإسكان دراسة حالة (١٩٧٤ ، ١٩٨٦)، تقديم على الدين هلال، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٩ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطي (إشراف) وآخرون ، السياسات الاجتماعية في الوطن العربي، ورقة مقدمة لأعمال مؤتمر "اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول اسكوا ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣ .

تعريف السياسة الاجتماعية على أنها "السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضاها على نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع، ونعني بالرفاهية في هذا السياق الحالة التي تتوفر فيها للإنسان الصحة الجيدة وظروف العمل والعيش الطيب، ولا بد لبلوغ هذه الحالة من أن تتجه الدولة، على مستوياتها القومية والمحلية، إلى إبتغاء السبل والنهوض بالأجهزة التي تعنى بشؤون الصحة والتعليم والأمن الاجتماعي إلى غير ذلك، وتستهدف الدولة في ذلك كله بلوغ أهداف ينظر إليها ويتفق على أنها تحقق صالح المجتمع من ناحية، وعلاج أمراضه ومشكلاته من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

فدراسة السياسة الاجتماعية تهتم أساساً بمجال الحاجات الإنسانية والنظم الاجتماعية التي تأسست لإشباعها<sup>(٢)</sup>.

وينتهي الباحث بعد تحليله للتراث النظري حول هذا المفهوم لعدد من الاستخلاصات أهمها ما يلي:

١- أن مفهوم السياسة الاجتماعية مفهوم مركب وبصرف النظر عن معناه التقليدي المحدود لخدمة بعض الفئات الاجتماعية، أو معناه الأكثر شمولاً الذي يكاد يرتبط بكل مستويات بنية أي مجتمع يتناول أبعاداً وعلاقات وفئات وعمليات وأهداف اجتماعية متعددة ومتشابهة، كما يستدعي فهمه علمياً، وتحديد متضمناته واقعياً فهم وتحليل السياسات المجتمعية الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية في أبعادها التاريخية والمعاصرة.

٢- أن مفهوم السياسة الاجتماعية مفهوم نسبي من حيث أولويات أهدافه، ومضامينها، وآليات تحقيقها، ونمط الالتزام والوفاء بها فردياً أو جماعياً. ذلك لأن تحديد تلك الأولويات يرتبط بفلسفة النظام الاجتماعي للمجتمع، وأوضاع علاقات القوة السياسية والاقتصادية فيه، فضلاً عن اللحظة التاريخية التي يعيشها المجتمع، وفي القلب منها أوضاع المجموعات والفئات والشرائح الاجتماعية، ومتطلبات إشباع حاجاتها الأساسية وصيانة حقوقها الاجتماعية والسياسية.

ونظراً لتعدد قضايا الواقع الاجتماعي وتنوع المشاكل، فإن التعامل السياسي (الحكومي) مع كل قضية أو مشكلة، ورسم السياسات الملائمة لها، قد فرض تنوعاً في الأجهزة الحكومية (الوزارات)، ولأن السياسات الاجتماعية تتعامل مع مفردات الحياة الاجتماعية في مجالات عديدة، فقد لزم الأمر تعدد

(١) محمد أحمد بيومي، إسماعيل على سعد، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٤٥٠.

(٢) أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والإستراتيجيات، دمنهور، مطبعة البحيرة، ٢٠١٢، ص ٤٢.

وتتنوع هذه السياسات مع تنوع الجهات المسؤولة والمنوط بها رسم هذه السياسات ومتابعة تنفيذها، وبالتالي فنجد جهات مهتمة برسم السياسات الاقتصادية، الصحية، التعليمية، القضائية، السكانية.

ولكون الدراسة تركز على السياسات الاجتماعية في مجالات وميادين تم تحديدها في قضايا جرائم الاعلام الإلكتروني، فقد تم التركيز على مؤسسات رسم السياسات الاجتماعية في مجال الاعلام.

ومن خلال العرض السابق لمفهوم السياسات الاجتماعية، فإن السياسات الاجتماعية اجرائياً هي "جملة ما تتخذه وتقوم به الحكومة من إجراءات وقوانين وقرارات وخطط وبرامج باعتبارها السلطة الرسمية (التنفيذية) ممثلة في مجلس الوزراء، وما تقترحه وتقره وتوافق عليه السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب العراقي حيال مشكلة أو قضية في مجال السياسات الاجتماعية والاعلام الإلكتروني، وتعمل على تنفيذها لإشباع حاجات ومتطلبات الأفراد أو بحكم وظيفتها وما تملكه من سلطة ونفوذ وإمكانات.

## ٢- مفهوم الجريمة:

تعرف الجريمة بأنها ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء<sup>(١)</sup>.

فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس<sup>(٢)</sup>.

ومن وجهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة. أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب<sup>(٣)</sup>.

(١) إحسان محمد الحسن ، علم الإجرام، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٦٦.

(٢) عبد الجبار عريم ، نظريات علم الإجرام، مطبعة المعارف ، ط٧، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٣) السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٢-٢٣.

أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها.

ويعتقد (سذرلاند) أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى أن الجريمة هي فعل يقترب داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة اشد قسوة من مجرد رفضها القانوني<sup>(١)</sup>. أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين (التقليد والمحاكاة). عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس<sup>(٢)</sup>.

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا أن تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب أن يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للمصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً. أما الخاصة الثانية فهي يجب أن يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمة القانون وهو ممتلك حرية الإرادة. فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، ومن خواصها أيضاً أن تتوفر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً وسوء التصرف ويجب أن يحدد العقاب في الجريمة وينص عليها قانوناً وتفصل، هذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعاً بطبيعة السلوك الذي يمكن أن يطلق عليه اسم (الجريمة) أما العقوبات المفروضة بالقاضي هو الذي يحددها بموجب القانون اخذ بنظر الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها<sup>(٣)</sup>.

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي : المدرسة الاجتماعية، النفسية، الأيكولوجية، الإكنيلكية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع وسوف نتطرق هنا إلى واحدة من هذه المدارس هي (المدرسة الاجتماعية)

(١) السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٥٢.

(٢) عبد الجبار عريم، مصدر سابق، ١٩٧٣، ص ٨٤.

(٣) فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٩.

التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع، وأصحاب هذه المدرسة اعتقدوا إن الجريمة والجنوح ما هما إلا نتاج للعوامل الاجتماعية فالفكرة الكلاسيكية نادت بمبدأ الإرادة الحرة واكتساب اللذة ناقشها أصحاب الفكرة الوضعية فقد كانت نقطة النقاش هي اكتساب اللذة مشترك مع كل أفراد الهيئة الاجتماعية، إذن فلماذا يكتسب بعض الأفراد ملذاتهم بالطرق المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والقسم الآخر يكتسبها بالطرق غير المشروعة والمخالفة للقوانين؟

فالجواب هنا إن جماعة الفكرة الوضعية تقول إن الظروف المحيطة بالفرد التي لا يمكن إن يتحملها بعضهم يلجأون إلى سلك الطرق التي حرّمها القانون، ومن أفكار العلامة (فرويد) إن الإنسان يولد وعنده استعداد بان يزيد حالة اللذة ويقلل من حالة الألم، فالمجرمون الذين تحيط بهم الظروف السيئة وتسبب لهم بعض الانحرافات النفسية لا يمكنهم إن يتأخروا في اكتساب ذاتهم لذلك يلجئون إلى الجريمة<sup>(١)</sup>.

فالجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي حددها المجتمع لأعضائه، وهي مسألة اعتبارية محضة يرجع في تقديرها إلى المجتمع الذي له السلطة العليا في التمييز بين أنواع السلوك، وفي الحث على الالتزام ببعض أنواعها، وفي تحريم أنواع أخرى فيها خروج عن النظم التي وضعها وانحراف عن الطرق التي شرعها إذ هو يرى فيها تهديداً لكيانه<sup>(٢)</sup>.

**التعريف الإجرائي:** توصل الباحث من خلال ما سبق إلى تعريف إجرائي للجريمة بأنها أي انحراف عن مسار المقاييس الجمعيّة، التي تتميّز بدرجةٍ عاليةٍ من النوعيّة والجبريّة والكلية؛ ومعناه أنه لا يُمكن للجريمة أن تكون إلا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها ، كما أنها توجه عدواني من قبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعية، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها .

#### - مفهوم الجريمة الإلكترونية:

لقد تغيرت أنماط الجريمة، فلم تعد الاعتداءات تستهدف النفس والمال فقط، بل طالت المعلومات، وهو ما أصبح يعرف على الساحة الدولية بإجرام ذوي الياقات البيضاء\* ، حيث يستطيع

(١) المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) السيد عوض ، الجريمة في مجتمع متغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٤، ص ص ١٨-٢٥.

\* مصطلح حديث نسبياً، وأول من أطلقه علماء الاجتماع ترتكب من قبل الطبقة الراقية في المجتمع ذوي المناصب الإدارية الكبيرة.

المجرمون العصريون ارتكاب أبشع الجرائم، ليس فقط دون إراقة دماء، ولكن أيضا بدون الانتقال من أماكنهم، فهذا النوع من الجرائم ليس مقصورا على منطقة، أو دولة معينة، لكنها مشكلة عالمية.

إن هذا النوع من الجرائم لا يحتاج لجهد كبير، بل ترتكب الجريمة في أمن وهذوء، وهو ما جعل البعض يصفها بالجرائم الناعمة، فبمجرد لمس لوحة المفاتيح يحدث دمارا وخرابا في اقتصاديات كبرى الشركات. وتتشابه الجريمة الإلكترونية مع الجريمة التقليدية في أطراف الجريمة من مجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة وضحية، والذي قد يكون شخص طبيعي أو شخص اعتباري.

أما الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة فيكم في أداة الجريمة ومكانها. ففي الجريمة الإلكترونية الأداة ذات تقنية عالية، وأيضا مكان الجريمة الذي لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالا فيزيقيا وإنما هي جرائم تتم عن بعد، أي بدون وجود الجاني والمجني عليه في نفس المكان.

**جرائم الإنترنت:** كل نشاط إجرامي يؤدي فيه نظام الحاسب الآلي دوراً لإتمامه على أن يكون هذا الدور على قدر من الأهمية<sup>(١)</sup>.

عرفت ( منظمة التعاون الاقتصادي ) تعريف آخر لجرائم الإنترنت بأنها : كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها<sup>(٢)</sup>.

**التعريف الإجرائي للجرائم الإلكترونية** هي كل نشاط إجرامي يكون فاعلها على معرفة ودراية فنية بتقنية الحاسبات تمكنه من ارتكاب الجريمة .

### ٣ - مفهوم وسائل الإعلام:

كلمة إعلام **Media** مأخوذة من الكلمة اللاتينية ميديوس Meduios و تعني (الوسط) وهي كلمة اتسع مدلولها بدرجة أصبح من الصعب تعريفها فهي تعني لغويا، الإبلاغ أو الإخبار، أما من الناحية العلمية النظرية فتعرف بإيجاز بأنها كل أشكال وصور إرسال المعلومات<sup>(٣)</sup>.

(١) نائلة عادل فريد، جرائم الحاسب الإقتصادية (دراسة نظرية تطبيقية)، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٤ ، ص٢٦.

(٢) يونس عرب، صور الجرائم الإلكترونية وإتجاهات تبويبها، ورشة عمل تطوير التشريعات في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، هيئة تنظيم الاتصالات، مسقط ، سلطنة عمان، ٢-٤ أبريل ٢٠٠٦ ، ص ٧.

(٣) علي أحمد سيد مصطفى، محمد محمود علي، التأثيرات النفسية لوسائل الإعلام ، ط١، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٣، ص ٦ .

وهو يعرف من خلال مدلوله اللغوي أو المعني السائد لكلمة الإعلام بأنه "التعبير العلمي لتكوين المعرفة والاطلاع والإحاطة بما يهم الإنسان في كل زاوية من زوايا محيطه وفي كل مرفق من مرافق حياته في كل ركن من أركان طموحه وهمومه وحاجاته"<sup>(١)</sup>.

كلمة علم على أساس أنه العلم الذي يدرس اتصال الإنسان اتصالاً واسعاً بأبناء جنسه، اتصال ووعي وإدراك، وما يترتب على عملية الاتصال هذه من أثر ورد فعل، وما يرتبط بهذا الاتصال من ظروف زمانية ومكانية وما شبه ذلك<sup>(٢)</sup>.

كما يعرف الإعلام أيضاً بأنه (نقل المعلومات أو المعرفة العلمية إلى الجماهير العريضة عن طريق العمل الاتصالي عبر وسائل الاتصال الجماهيري "mass media" من صحافة وإذاعة وتلفزيون من حيث أنها قنوات للاتصال بجانب كونها نظم إعلامية أصيلة)<sup>(٣)</sup>.

وليس هناك تعريف محدد لمفهوم "الإعلام" بسبب اتساع مفهومه و تداخله في الكثير من مجالات النشاط الإنساني، والعلاقات الإنسانية بمختلف أنواعها، ولهذا يصعب تحديد لفظة "الإعلام" بسبب اختلاف مناهجه وتعدد أدواره، وتباين مذاهب الباحثين فيه. وقد تنوعت التعاريف لمفهوم الإعلام وتعددت ومن هذه التعاريف:

١- أنه فن استقصاء الأنباء الآنية ومعالجتها ونشرها علي أوسع الجماهير بالسرعة التي تتيحها وسائل الإعلام الحديثة.

٢- تزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الموضوعية الصحيحة والواضحة.

٣- وهو يعرف من خلال مدلوله اللغوي أو المعني السائد لكلمة الإعلام بأنه "التعبير العلمي لتكوين المعرفة والاطلاع والإحاطة بما يهم الإنسان في كل زاوية من زوايا محيطه وفي كل مرفق من مرافق حياته في كل ركن من أركان طموحه وهمومه وحاجاته"<sup>(٤)</sup>.

أما تعريف الإعلام من منطلق ما كتب في أدبيات علماء الإعلام والاتصال الجماهيري في دول العالم، فنجد "ريد فيلد" يعرفه بأنه المجال الواسع لتبادل الوقائع والآراء بين البشر، وبينما يعرفه "وليام

(١) محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار المشرق الثقافي، الأردن، ٢٠١٠، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) إبراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٥-٣٢.

(٣) محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد الأول، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٤) محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار المشرق الثقافي، الأردن، ٢٠١٠، ص ٢٧-٢٨.

ويُفهم " بأنه يشمل كافة طرق التعبير التي تصلح للتفاهم المتبادل، ويذهب " ليندبرج" إلى القول بأن الإعلام هو فئة فرعية للتفاعل، أي أنه شكل من أشكال التفاعل الذي يتم بفضل استعمال الرموز، وهذه الرموز قد تكون على شكل إشارات أو حركات أو رسوم أو نحت أو كلمات أو أي رمز آخر، يمكن أن يدفع إلى سلوك، ولم يكن هذا السلوك ليتأثر بالرمز وحده بعيداً عن الظروف المحيطة بالشخص المستجيب (أي المستقبل)، ويتوسع "أوبنهايم" في تعريفه للإعلام بالإشارة إلى أن ميدانه يتضمن دراسة جميع أشكال الإتصال بين الحيوانات والتعليم المدرسي والعلاج النفسي وأعمال المجالس واللجان وعلم اللغات والبحث التاريخي، والإعلام عند "أوبنهايم" هو أكثر أشكال السلوك الإنساني في الإمكانيات واختلاف طرق التعبير وفي الدقة أيضاً.

ولكن أوضح تعريف للإعلام هو التعريف الذي وضعه العالم الألماني " أوتوجروت " حيث يعرف الإعلام بأنه (التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها وإتجاهاتها في نفس الوقت)، فالإعلام تعبير موضوعي، معنى ذلك أنه ليس تعبيراً ذاتياً من جانب الصحفي أو المذيع أو رجل السينما أو التلفزيون. وإنما هو تعبير موضوعي خالص، بمعنى أنه يقوم على الحقائق أو الأرقام والإحصاءات أو عليهما معاً إذا لزم ذلك. فالإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة و الحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكله من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير وإتجاهاتهم وميولهم. ويستخدم الإعلام للدلالة على عمليتين في وقت واحد تكمل إحداها الأخرى، فهو يشير من جهة إلى عملية إستقاء وإستخراج المعلومات والحصول عليها من خلال التواجد السريع والفوري في مكان الحدث، أو الغوص في أعماق صاحب المعلومة. ومن جهة أخرى يشير إلى إعطاء وبت هذه المعلومات للآخرين أي نقل المعلومات والآراء والإتجاهات من شخص إلى آخر من خلال الوسيلة المناسبة و التي تعمل على إشباع ذلك من خلال الحواس المختلفة<sup>(١)</sup>.

والإعلام يغزو العالم بسرعة الصوت والضوء تاركاً أثراً ومعالم بارزة تنعكس على رؤيتنا للعالم المحيط بنا، واضعاً في مخططه كل الفئات معبراً عنها وعن ما يشغلها أو يشكل بؤرة إهتمامها من مشكلات أو قضايا<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد منير حجاب، مصدر سابق، ص ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) سامية علي حسنين ، الشباب في الإعلام بين الصورة والرؤية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد الثاني والعشرون، يناير ٢٠١٠، ص ٤٢٠.

وهناك تعريف شامل للإعلام وهو أنه يمثل " كافة أوجه الأنشطة الإتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بالحقائق والمعلومات والأخبار الصحيحة والسليمة عن القضايا والمعلومات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف، والإعلام بكافة وسائله هو أفضل وسائل الإتصال بالناس، فهو علم يخاطب عقولهم، وحقائق تحرك فيهم أسمى معاني الإنسانية، ولذلك فإن تأثيره يكون أقوى وأدق، ويتم تحقيق ذلك بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها فتلك الأجهزة تمارس دوراً خطيراً في حياة المجتمعات البشرية، ويزداد دورها أهمية وخطورة مع تطور العلم والتكنولوجيا، حيث تتصدى لمعالجة العديد من القضايا والمشكلات... الخ فأجهزة الإعلام هي السجل التاريخي لكل صغيرة وكبيرة في حياة البشرية<sup>(١)</sup>.

وبعد استعراض مفهوم الإعلام، سنتناول لمفهوم وسائل الإعلام، فالمصطلح الأول (الإعلام) يشير إلى عملية الاتصال في حد ذاتها وأهم وظائفها، بينما الثاني (وسائل الاتصال) يشير إلى الوسائل التي يتم من خلالها عملية الاتصال.

فأي اتصال يحتاج إلى "وسيلة" لتوصيل الرسالة من المرسل إلى المستقبل، و قد تكون الوسيلة طبيعية كما في الاتصال الشخصي والجمعي، وقد تكون صناعية كما في الاتصال الجماهيري الذي يعتمد على وسائل تكنولوجيا<sup>(٢)</sup>.

ومن الممكن تعريف وسائل الاتصال الجماهيري بأنها وسائل الإعلام التي تقوم بنقل الثقافة والمعلومات والترفيه لكثير من الجمهور المتلقي لها، ويرى "دانيال ليرنر" أن وسائل الإعلام عملية لها شروط تتأثر بها وسائل هذه العملية<sup>(٣)</sup>.

والاتصال الجماهيري هو عملية الاتصال التي تتم باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية، فهو يتميز بقدرته علي توصيل الرسائل إلى جمهور عريض متباين الاتجاهات والمستويات، ولأفراد غير معروفين للقائم بالاتصال لتصلهم الرسالة في نفس اللحظة، وبسرعة فائقة، مع مقدرة على خلق رأي عام، وتنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة أصلاً، والمقدرة على نقل الأفكار والمعارف والترفيه. وتشمل وسائل الإعلام تلك الوسائل التي لها مقدرة على نقل الرسائل الإعلامية من مرسل إلى عدد كبير من

(١) محمد منير حجاب ، الموسوعة الإعلامية، مصدر سابق ، ص ٣١١ .

(٢) محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال و نظريات التأثير، مكتبة الدار العالمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٣ .

(٣) Baldev Raj Gupta , Mass communication and development ,VishwavidyalayaPrakashan ,INDIA , 1997, p 3.

الناس وتتمثل مقدرتها الاتصالية في استخدام معدات الكترونية مثل: ( الصحف، والمجلات، والكتب، والسينما، والراديو، والتلفزيون)<sup>(١)</sup>.

وتعتبر الوسيلة الاتصالية الجماهيرية بمثابة جسر يربط بين المرسل الذي يعد الرسالة، والمستقبل الذي يتلقى الرسالة، و تعبر الرسالة عبر تلك الوسيلة، وقد تتعرض الرسالة في أثناء انتقالها للجمهور لبعض المؤثرات ، فقد تتعرض إلي التشويش أو ينالها نوع من التحريف ، و لذلك فإنه من المهم إختيار تلك الوسيلة الاتصالية بعناية فائقة ، لتمثل جسراً إيجابياً يسهم في توصيل الرسالة إلي الفئة المستهدفة بكل دقة و بدون تشويش أو تحريف<sup>(٢)</sup>.

فالوسيلة يمكن التحكم فيها من قبل المستقبل ويشار إليها بالقناة، وقد يكون مصطلح القناة أكثر سعة من مصطلح الوسيلة إذا يمكن أن يتسع مفهوم القناة ليشمل الطرق والوسائل معاً، فالخطبة ليست وسيلة لأنها مباشرة فهي طريقة أما الوسيلة فهي أداة مادية ملموسة تستوعب المضمون وتجسده وتنقله، ووسائل الاتصال الجماهيري هي الكتابة والإذاعة والتلفزيون والسينما والصحيفة والإنترنت، لذلك فالوسيلة الإعلامية هي ركن من أركان الإعلام فهي العنصر الآلي في العمل الإعلامي الحديث، وهي ليست مجرد أداة صماء بل هي عنصر مكون، و ركن من أركان هذا العمل، فمن غير هذه الوسائل لا يكون هناك إعلام<sup>(٣)</sup>.

تعريف مفهوم وسائل الإعلام فأنها تعتبر العملية الإعلامية هي شكل من أشكال الاتصال، غير أن هذه العملية تتميز بأنها تنطلق من مرسل معين حامل لمضامين معينة إلى أعداد هائلة من المتلقين، وهذه العملية يطلق عليها الاتصال الجماهيري، أو الإعلام الجماهيري، ويصح أيضاً تسمية هذه القنوات بـ "وسائط" و "وسائل" أو قنوات الاتصال الجماهيري، لأنها في الحقيقة استحدثت أو اخترعت لأجل الغرض الأكثر أهمية وهو توصيل الرسائل إلى الجماهير العريضة المتباعدة<sup>(٤)</sup>.

ووسائل الإعلام أحياناً ما تحمل دلالات إيجابية و أحيان أخرى تحمل دلالات سلبية تظهر الدلالات السلبية حينما تستخدم هذ الوسائل الموجهة لحشود أو جماهير غفيرة حاملة أخبار غير حقيقية تقتقر إلى

(١) حسن عماد مكاوي ، ليلي حسين السيد ، الإتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) سلوى عبد الجواد، أمل محمد غباري، الاتصال الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ٩٢ .

(٣) محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، مصدر سابق، ص ص ٣٥ ، ٣٥٢ .

(٤) عزام محمد أبو الحمام، الإعلام الثقافي جدليات وتحديات، ط ١ ، أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٠، ص ٢٧ .

الفكر الواعي أو الإحساس بالمسؤولية تجاه هذه الوسائل، أما الإيجابية فتأتي من استخدام تلك الوسائل لنقل عادات جديدة تشيع بين معظم المستخدمين لهذه الوسائل تحقق غايات إيجابية لخدمة السلطة أو مسؤولي الدولة<sup>(١)</sup>.

**التعريف الإجرائي لوسائل الإعلام:** هي الوسائط أو القنوات التي يتم من خلالها توصيل الرسائل المختلفة للجماهير العريضة من المتلقين والتي يمثلها التلفزيون والإذاعة والصحافة والسينما. ومع اتساع مجالات تكنولوجيا الاتصال شملت أيضاً شبكة الإنترنت، هذه الوسائل والتي تقوم بعملية التوصيل تؤدي وظائف متعددة، خصت منها الدراسة الراهنة عملية مواجهة جرائم الاعلام الالكتروني، بالتركيز على وسيلتين هما (مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت) بوصفهما من أكثر الوسائل انتشاراً في هذا العصر، حيث يتم من خلالهما نقل وتوصيل المعلومات والمعارف والخبرات وتشكيل الوعي.

**أما ما يتعلق بمفهوم الاعلام الالكتروني:**

هو الخدمات و النماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح نشأة و تطوير محتوى و وسائل الاتصال الإعلامي، اليا او شبه آلي، في العملية الإعلامية باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات كنواقل إعلامية غنية بإمكاناتها في الشكل و المضمون<sup>(٢)</sup>.

و يمكن تعريف الاعلام الالكتروني (Electronicmedie) نوع جديد من الاعلام يشترك مع الاعلام التقليدي في المفهوم والمبادئ العامة والاهداف ويتم عبر الطرق الالكترونية وعلى راسها الانترنت<sup>(٣)</sup>. ويعرف الاعلام الالكتروني هو مجموعة التطبيقات والارضيات و وسائل الاعلام على الشبكة والتي تهدف لتسهيل العملية التفاعلية والتعاون على بناء المحتويات و مشاركتها<sup>(٤)</sup>. والاعلام الالكتروني هو الإشارات والمعلومات والصور والاصوات المكونة لمواد إعلامية بأشكالها المختلفة، التي ترسل او تستقبل عبر المجال الكهرومغناطيسي<sup>(٥)</sup>.

(١) Baldev Raj Gupta, Op.cit., p 3

(٢) فيصل فايز أبو عيشة، الاعلام الالكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٧٦.

(٣) مروى عصام صلاح، الاعلام الالكتروني الأسس والافاق، دار الاعصار للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٥، ص ١٤٨.

(٤) سامية عواج، ثورة الاعلام الجديد و رهانات الاستخدام الرشيد في تربية و تنشئة الأطفال من حتمية المواجهة الى حتمية الملائمة، مجلة الكلمة، مجلة فصلية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي و قضايا العصر و التجديد الحضاري، ع ٩٣، السنة الثالثة والعشرون، ٢٠١٦، ص ٤٣.

(٥) فيصل فايز أبو عيشة، الاعلام الالكتروني، مصدر سابق، ص ٢٧٦.

التعريف الإجرائي للإعلام الإلكتروني: هو الإعلام الذي يعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية من خلال الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالإنترنت وهي عبارة عن بث وإرسال هذه المعلومات بكل سهولة ويسر كما يحصل عليها مستخدميها دون أدنى تكلفة.

سادساً: التوجه النظري للدراسة

أولاً: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام

تُعد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام إحدى النظريات التي تهتم برصد ودراسة التأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام على الفرد والمجتمع، وهي تركز على الدور المعرفي لوسائل الإعلام، وكانت البدايات الأولى لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام على يد ساندرا بل ساندربول وروكيثش وملفين ديفليز عام ١٩٧٤م عندما قدموا ورقة بحثية بعنوان "إدراك المعلومات" طالبوا فيها بضرورة الانتقال من مفهوم الإقناع لوسائل الإعلام إلى مفهوم آخر يكسب القوة للإعلام بجعله قادر على خلق المعلومات ومعالجتها ونشرها بين الجمهور<sup>(١)</sup>، وتطورت نماذج هذه النظرية واتخذ الباحثان منهج النظام الاجتماعي لتحليل تأثير وسائل الإعلام، حيث اقترحا علاقة اندماج بين الجمهور ووسائل الإعلام والنظام الاجتماعي، وكان هذا بداية الظهور للنظرية حيث وضعوا روكيتش وديفليز نموذج لتوضيح العلاقة بين الإعلام والقوى الاجتماعية الأخرى، وهو ما عرف بالاعتماد على وسائل الإعلام<sup>(٢)</sup>.

**التعريف بالنظرية:** من خلال اسم النظرية يتضح مفهومها وهو الاعتماد المتبادل بين الأفراد ووسائل الإعلام، وأن العلاقة التي تحكمه هي علاقة اعتماد بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية، إذ يعتمد الأفراد والمنظمات في تحقيق أهدافهم الشخصية أو الجماعية على مصادر معلومات الإعلام المنحدرة من جمع المعلومات ونشرها.

إن مفهوم الاعتماد على وسائل الإعلام يوضح أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية التي تجعل تأثير وسائل الإعلام يختلف من فرد إلى آخر<sup>(٣)</sup>، وتوصف نظرية الاعتماد على الإعلام بأنها نظرية بيئية، تركز على العلاقات بين النظم ومكوناتها، وتنتظر إلى المجتمع باعتباره مركبا من مجموعة من الأفراد،

(١) محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٠٢.

(٢) محمود إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، الدار العالمية لنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٧٩.

(3) Jennings Bryant, Dolf Zilman, "media effects. Advances in the ony and research" New jersey, Lawrence Erlbaum associates, 2 edition, 2002, p537.

وليس من فرد واحد، وهي تبحث في العلاقة التي تربط هؤلاء الأفراد مع بعضهم البعض، ومن ثم تحاول تفسير سلوك كل جزء من تركيب هذا المجتمع ومعرفة كيفية ارتباط بعضهم بالآخر<sup>(١)</sup>.

وبالتالي تنطلق النظرية من مقولة رئيسية مفادها أنه كلما زاد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام في تحقيق حاجاته وإشباعاته زاد ذلك في أهمية الدور الذي تؤديه تلك الوسائل في حياة هذا الفرد، وتطبق هذه المقولة أيضاً على مستوى المجتمع ككل، حيث إنه كلما زاد اعتماد أفراد المجتمع على وسائل الإعلام، زاد ذلك من حجم التأثير الكلي لهذه الوسائل على هذا المجتمع، ومن ثم تزداد أهمية الوظائف التي يمكن أن تؤديها لهذا المجتمع<sup>(٢)</sup>.

### أهداف النظرية:

ونظراً لأن الأفراد يعتمد على المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام في المجتمع، ولا يمكنه الاستغناء عنها، فإن درجة الاعتماد هذه تعد متغيراً أساسياً لفهم متى ولماذا تؤثر وسائل الإعلام في معتقدات ومشاعر وسلوك الأفراد، وفي ضوء ذلك يكمن الهدف الرئيسي لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في تفسير لماذا يكون لوسائل الإعلام تأثيرات قوية ومباشرة، وأحياناً أخرى يكون لها تأثيرات غير مباشرة وضعيفة، ولكي تحقق هذا الهدف لا بد من اهتمامها بالنسيج الاجتماعي للمجتمع، فكلما تعقدت البنية الاجتماعية قل التفاعل بين أفراد المجتمع مما يتيح للإعلام مجالاً واسعاً لمليء الفراغ فيصبح الأفراد أكثر اعتماداً على وسائل الإعلام لاستيفاء المعلومات، وعلى هذا فالأفراد عنصر فعال وحيوي في الاتصال<sup>(٣)</sup>.

وفي ضوء ما سبق يتبين أن مفهوم نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ينطوي على العلاقة الرئيسية التي تتكون من ثلاث متغيرات هي وسائل الإعلام، الأفراد، والنظام الاجتماعي، وتقوم هذه العلاقة على ركيزتين أساسيتين هما الأهداف والمصادر، فالأهداف الشخصية أو الاجتماعية التي يسعى الأفراد والجماعات لتحقيقها عليهم أن يعتمدوا على موارد يسيطر عليها أشخاص أو جماعات، أما المصادر فهي التي يسعى إليها الأفراد والجماعات لتحقيق أهدافهم، وتعد وسائل الإعلام نظام معلومات

(١) مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، نظريات الاتصال، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤٦.

(٢) محمد عبد الحميد، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٦.

(٣) عبد الرحيم درويش، مقدمة إلى علم الاتصال، مطبعة نانسي، دمياط - مصر، ٢٠٠٦، ص ١٧٠.

يسعى إليها الأفراد والجماعات من أجل بلوغ أهدافهم خاصة في نشر المعلومات بين قطاع عريض من الأفراد<sup>(١)</sup>.

#### - الفرضيات التي تقوم عليها النظرية:

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية وهي أن استخدام الأفراد لوسائل الإعلام لا يتم بمعزل عن تأثيرات النظام الاجتماعي الذي يعيشون بداخله ، والطريقة التي يستخدم بها الأفراد لوسائل الإعلام وتفاعله معها يتأثران بما يتعلمه الأفراد من البيئة الاجتماعية وما يتعلمونه من وسائل الإعلام، فالأفراد يتأثرون بما سيحدث في اللحظة التي يتعاملون فيها مع وسائل الإعلام، لذلك فإن أي رسالة يتلقاها الفرد من وسائل الاتصال قد تكون لها نتائج مختلفة اعتمادا على تأثير الظروف الاجتماعية المحيطة وخبراته السابقة عن الموضوع<sup>(٢)</sup>.

وقدرة وسائل الإعلام على تحقيق أكبر قدر من التأثير المعرفي والسلوكي سوف يزداد عندما تقوم هذه الوسائل بنقل المعلومات بشكل متميز ومكثف، وهذا الاحتمال سوف تزيد قوته في حالة عدم تواجد استقرار للنظام الاجتماعي نتيجة التغيير والصراع، وبالإضافة إلى ذلك فإن فكرة تغيير سلوك ومعارف ووجدان الجمهور يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التغيير في المجتمع ووسائل الإعلام، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع<sup>(٣)</sup>.

**في ضوء ما سبق** يمكن تحديد عدد من الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية على النحو التالي:

١- وسائل الإعلام جزء من النسق الاجتماعي للمجتمع ، ولهذا النظام علاقة بالأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية .

٢- اختلاف درجة استقرار النظام الاجتماعي نتيجة التغيرات المستمرة ، يؤدي بالضرورة إلى اختلاف الحاجة إلى المعلومات، ويبدو هذا واضحا في حالة عدم الاستقرار الاجتماعي حيث تزداد الحاجة للمعلومات، وبالتالي يكون الأفراد أكثر اعتمادا على وسائل الإعلام في حالة عدم الاستقرار<sup>(٤)</sup>.

(١) حسين عماد مكاي، ليلي حسن السيد، نظريات الاتصال، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣١٣-٣١٤.

(٢) محمد عبد الحميد ، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(٣) هيثم هادي الهيتي، الإعلام السياسي والاجتماعي في الفضائيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٣٣ .

(٤) مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، مصدر سابق، ص ١٤٦.

٣- درجة اعتماد المجتمع على وسائل الإعلام تزداد عند نجاح وسائل الإعلام في إشباع احتياجات الأفراد، وعلى النقيض تقل درجة الاعتماد في حالة عدم الإشباع ووجود وسائل أخرى للمعلومات<sup>(١)</sup>.

٤- يختلف اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام نتيجة اختلافاتهم في الأهداف والمصالح والحاجات الفردية، فالصفوة قمة الهرم الاجتماعي قد يكون لهم وسائل إلام خاصة بهم غير الوسائل التقليدية في الحصول على المعلومات كالبرقيات ووكالات الأنباء وغيرها من الوسائل التي ليست متاحة للأفراد العاديين<sup>(٢)</sup>.

مما سبق يتبين لنا أن اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام يعد جزءاً من الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعي، والذي يشكل بدوره علاقات الجمهور مع وسائل الإعلام.

#### أوجه الاستفادة من النظرية في الدراسة الحالية

تؤكد النظرية على تزايد احتمالات الاعتماد على وسائل الإعلام في فترات التغير الاجتماعي والصراع وعدم الاستقرار في المجتمع، حيث يتضمن عدم الاستقرار نوعاً من التحدي للمؤسسات الأمنية لطبيعة عملها، وعندما تصبح تلك التحديات فعالة وقائمة كترتيبات اجتماعية لدرجة أو لأخرى تزداد كثافة اعتماد الأفراد على مصادر المعلومات خلال تلك الفترات نتيجة لنقص المعرفة لدى أفراد المجتمع عما يدور وقدرة وسائل الاتصال على اكتساب وتفسير المعلومات التي تسهل إعادة الأوضاع الجدية، والمجتمع العراقي كغيره من المجتمعات العالمية الأخرى يتطلع إلى معرفة ما يدور حوله من احدث سواء على المستوى العام أو على مستوى المعرفة الأمنية لذلك تستهدف الدراسة الكشف عن مصادر حدوث الجرائم في الاعلام الالكتروني.

(١) Windanl, S & Quail, D, "Communication Models for the Study of Mass Communication" New York, Longman publishing, 1993, p. 112

(٢) مي عبد الله، نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، صص ٢٢٧-٢٢٨.

# **الفصل الثاني**

**البحوث والدراسات السابقة**

**المرتبطة بالدراسة الراهنة**

**تمهيد**

**أولاً: الدراسات العراقية**

**ثانياً: الدراسات العربية**

**ثالثاً: الدراسات الأجنبية**

**رابعاً: التعليق العام على الدراسات السابقة وأوجه**

**الاستفادة منها**

## تمهيد:

يحاول الباحث وضع موضوع الدراسة في سياق التراث العالمي والمجتمعي من خلال تتبع هذا التراث، وتناول الدراسات المتوفرة حول الدراسة أو ذات الصلة بها، بهدف تأصيلها في علم الاجتماع، وحتى يمكن البدء من حيث انتهى الآخرون لتجنب ما بُذل من جهد ولتحقيق التراكم المعرفي والتكاملي من خلال أسلوب مسح التراث بالطريقة التقليدية والإلكترونية، من خلال عرض أهداف كل منها، وإجراءاتها المنهجية، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ولذا فإن الدراسات السابقة تمثلاً مجالاً خصباً ينهل منه الباحث ليشري خبرته من حيث إتباع الخطوات المنهجية السليمة، والتعرف على أهداف وتساؤلات ومفاهيم تعين الباحث على صياغة فروض بحثه واختبار الأدوات والمناهج الملائمة لبحثه واختيار أنسب النظريات وأكثرها ملائمة لموضع الدراسة، فضلاً عما تقدمه هذه المعرفة الشاملة للدراسات السابقة من تعرف الباحث على أهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة على حدة وهو ما يساعد الباحث على أن يبدأ من حيث انتهى منه الآخرون وتقديم كل ما هو جديد من أفكار وأطروحات، كما يساعد ذلك في معرفة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين دراسته وبين ما سبقها من دراسات، كذلك يمكننا من معرفة ما ركزت عليه كل دراسة وما لم تركز عليه أو بمعنى آخر ما أغفلته الدراسات السابقة حتى يتمكن الباحث من إلقاء الضوء على إبراز أهميته.

ومن ثمّ يمكن عرض مجموعة من الدراسات العراقية والعربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، مما يساعد في تحديد الإشكالية والأهمية، والتوجه نحو إطار نظري يحقق مبدئي اللياقة والمرونة المنهجية. حيث تم ترتيب هذه الدراسات ترتيباً زمنياً من الأحدث إلى الأقدم من خلال الاطلاع على رسائل الماجستير والدكتوراه، كما تم الاطلاع على الدراسات المنشورة في الدوريات العلمية والأجنبية، وبحوث المؤتمرات، وشبكة الانترنت.

سوف يعرض الباحث أهم الدراسات التي ترتبط بموضوع دراسته ويحاول تصنيفها إلى مجموعة عناصر حتى تمكنه من الاستفادة في دراسته الراهنة.

أولاً: الدراسات العراقية:

١ - دراسة رشيد العبيدي بعنوان: العوامل المؤثرة على القيم الإخبارية التي تعكسها القنوات الفضائيات العراقية وعلاقتها بالجمهور أثناء الأزمات، (٢٠١٠) (١):

سعت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على القيم الإخبارية التي تعكسها الفضائيات العراقية وعلاقتها بالجمهور في حالة حدوث أزمات وكوارث طبيعية، وإستكشاف المناخ الذي تعمل من خلاله القنوات الفضائية العراقية لاسيما الإخبارية منها، وإستخدام منهج المسح للمضمون الإخباري بقنوات الدراسة الشرقية والعراقية بإستخدام إستمارة تحليل المضمون، وقد شملت العينة التحليلية للدراسة ٣٦ نشرة إخبارية بمعدل ١٢ نشرة إخبارية لكل قناة من ٢٠٠٩/٩/١ حتى ٢٠٠٩/١١/٣٠ ، وإعتمدت الدراسة أيضاً على إستمارة ميدانية ، وبلغ حجم العينة ٤٠٠ مفردة. وكان من أهم نتائجها إرتفاع نسبة القنوات الفضائية العراقية كمصدر يستقى منه المبحوثين الأخبار عن العراق بنسبة (٨٨,٥ %) ، ثم الفضائيات العربية ، وفي الترتيب الثالث الإنترنت. كما توصل الباحث إلى زيادة إعتداد المبحوثين على النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية العربية في حالة حدوث أزمات وكوارث طبيعية بنسبة (٨٢,٥ %).

٢ - دراسة مجاشع محمد علي التميمي بعنوان: تناول برامج التلفزيون لقضايا الفساد بالعراق وعلاقتها بتشكيل معارف الجمهور تجاهها، ٢٠١٥ (٢):

استهدفت الدراسة التعرف على سمات وأطر المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد الإداري والمالي في القنوات الفضائية العراقية ودورها في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحوها، من خلال الاعتماد علي منهج المسح، على عينة من مجتمع برامجي تمثل في برامج التي تناولت قضايا الفساد على شاشات الفضائيات العراقية (العراقية ، البغدادية ، الرشيد) على مدى دورة برامجية مدتها ثلاثة أشهر متتالية ابتداء من ٢٠١٣/١١/١ وحتى ٢٠١٤/١/٣١، والتي بلغ عددها (١٨٣ حلقة) وبلغ زمن البرامج ١٧٧ ساعة و٣٥ دقيقة، اعتمدت الدراسة صحيفة تحليل المضمون وعلى استمارة الاستقصاء، خلصت الدراسة الى أن جاءت " الفضائيات العراقية الخاصة" في مقدمة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثون في استقاء

(١) رشيد العبيدي، العوامل المؤثرة على القيم الإخبارية التي تعكسها القنوات الفضائية العراقية وعلاقتها بالجمهور أثناء الأزمات ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد ٣٣ ، يناير - مارس ٢٠١١ ، ص ١٠٢ : ١٤٨.

(٢) مجاشع محمد علي التميمي، تناول برامج التلفزيون لقضايا الفساد بالعراق وعلاقتها بتشكيل معارف الجمهور تجاهها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٥ .

المعلومات والأخبار عن المشكلات المثارة، تليها " الفضائيات العراقية الحزبية"، وفي المرتبة الثالثة تأتي " الصحف الإلكترونية، تصدرت الفضائيات العراقية الخاصة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات والأخبار عن الفساد بنسبة (٨٥%) ، تلتها " الفضائيات العراقية الحزبية" بنسبة (٦٧.٧%)، وفي المرتبة الثالثة تأتي " الصحف الإلكترونية" بنسبة (٦٧.٢).

٣- دراسة حسام سعدى مهدي بعنوان: إعتقاد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام في تنمية وعيهم بظاهرة الفساد، (٢٠١٥)<sup>(١)</sup>.

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في تحديد الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام ومدى قدرتها وفعاليتها في تنمية وعي الجمهور العراقي بظاهرة الفساد ومظاهره وأنواعه المتعددة بالاعتماد على مختلف وسائل الإعلام وسعي هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها تحديد الوسائل الإعلامية التي تسهم في توعية الجمهور العراقي بظاهرة الفساد وقياس مدى وعي الجمهور العراقي بقضايا وموضوعات الفساد التي تعرضها وسائل الإعلام العراقية المختلفة ومعرفة مدى إعتقاد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام المختلفة كمصدر للمعلومات عن ظاهرة الفساد والتعرف على أهم التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية المترتبة الناتجة عن إعتقاد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: -إن هناك تنوعاً وتقارباً في سبب إعتقاد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام الحكومية والخاصة كما أن هناك تنوعاً بمصادر تعرضهم لمختلف وسائل الإعلام الحكومية والخاصة في حياتهم اليومية.

-كشفت نتائج الدراسة على أن ٣٦,٢% من المبحوثين يتعرضون لوسائل الإعلام بشكل كثيف وأن ٣٦% يتعرضون بشكل متوسط فيما يتعرض ٢٧,٨% بنسبة قليلة أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بالأسباب التي تدفع الجمهور إلى عدم الإهتمام بمتابعة ما تقدمه وسائل الإعلام من قضايا فساد مختلفة إلى أن ٦٦% يرون بأن وسائل الإعلام لا تسهم في توعية وتنقيف الجمهور بقضايا الفساد في مؤسسات الدولة كشفت نتائج الدراسة المتعلقة بمقياس الآثار الناتجة عن إعتقاد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام فيما يتعلق بظاهرة الفساد بأن الجمهور أصبح أكثر إدراكاً ومعرفة واقع الفساد وأنواعه وطرق مكافحته نتيجة تعرضه وإعتياده على وسائل الإعلام المختلفة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٦٦% وبوزن نسبي ٨٨,٧%.

(١) حسام سعدى مهدي - إعتقاد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام في تنمية وعيهم بظاهرة الفساد - اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٥.

٤ - دراسة كورده صديق حسن بعنوان: تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية وعلاقته بتدعيم الأنماط السلوكية الاجتماعية لديهم، (٢٠١٦) (١):

تسعى الدراسة إلى التعرف على تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية وعلاقته بتدعيم الأنماط السلوكية الاجتماعية لديهم وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية واعتمدت الباحثة على منهج المسح الميداني لعينة من الشباب الجامعي في إقليم كردستان/ العراق، حيث سحب عينة عشوائية طبقية قوامها (٤٢٠) مفردة وتوصلت الدراسة إلى أن: نسبة (٦٧.٤%) من أفراد العينة يشاهدون البرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية، ونسبة (٣٢.٦%) لا يشاهدون تلك البرامج، نسبة الإناث في مشاهدة البرامج الحوارية يشكل (٥٢.٦٦%) من مجموع أفراد العينة، ونسبة (٤٧.٣٤%) من الذكور يشاهدون تلك البرامج على القنوات الفضائية الكردية. نسبة (٣٧.١%) من أفراد العينة ذوي المستوى التعليمي المتوسط يشاهدون البرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية، تليها المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المرتفع بنسبة (٣٢.٩%). نسبة (١٨.٤%) من أفراد العينة يفضلون مشاهدة البرامج الحوارية التي تهتم بقضايا الشباب في القنوات الفضائية الكردية، تليها البرامج الحوارية السياسية بنسبة (١٥.٢%)، وتأتي البرامج الاجتماعية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢%)، أما البرامج الحوارية الترفيهية تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة (٦.٧%) من إجابات أفراد عينة الدراسة.

#### ثانياً: الدراسات العربية

١ - دراسة حنان عبد المجيد العواك بعنوان: أثر العنف في الإعلانات التلفزيونية على السلوك العدواني لعينة من الأطفال (٦-٩) سنوات، (٢٠١٢) (٢):

استهدفت الدراسة التعرف على معدل مشاهدة الأطفال للإعلانات التلفزيونية، والكشف عن مدى مناقشة الأطفال مع الوالدين أو الأصدقاء لما يشاهدونه من مشاهد عنف، معرفة الإعلان التي يفضل الطفل مشاهدته، استخدمت المنهج شبه التجريبي، على عينة قوامها عشرين طفلاً وطفلة (١٠ ذكور، و ١٠ إناث)، من الأطفال ممن تراوحت أعمارهم من ٦ إلى ٩ سنوات، وقد تم اختيارهم من مدرسة رجاك للغات بمدينة القاهرة، من خلال استخدام مقياس السلوك العدواني للأطفال (قبلي وبعدي)، استمارة

(١) كورده صديق حسن، تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية وعلاقته بتدعيم الأنماط السلوكية الاجتماعية لديهم، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

(٢) حنان عبد المجيد العواك، أثر العنف في الإعلانات التلفزيونية على السلوك العدواني لعينة من الأطفال (٦-٩) سنوات، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

استبيان، واستمارة تحليل المضمون ، طبيعة مشاهد العنف في الإعلانات التلفزيونية كانت واقعية بنسبة كبيرة بلغت ٩٠.٩ % ، أهم الوسائل الدالة على العنف في الإعلانات التلفزيونية من عينة الدراسة هي تعبيرات الوجه فجاءت بنسبة بلغت ٣٦.٦ % ثم التعبيرات الصوتية بنسبة ٢٦.٦ % ثم مزيج بين الألفاظ والحركات العنيفة بنسبة ٢٣.٤ % وأخيراً جاء تحركات عنيفة بنسبة ١٣.٥ % ، أهم السلوكيات التي تتضمن مشاهد العنف هي الشعور بالعداوة حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت ١٤.٥ % ثم تساوى كل من الصراع والغضب في المرتبة الثانية بنسبة ١٢.٩ % ثم التناول والانتقام والكراهية في المرتبة الثالثة بنسبة ١١.٣ % ثم جاء الخوف والهلع في المرتبة الرابعة بنسبة ٨.٢ % ثم الشعور بالاستقرار في المرتبة الخامسة بنسبة ٦.٤ % ثم الشعور بالتفاهة والدونية في المرتبة السادسة بنسبة ٤.٨ % وأخيراً جاء الكذب والدفاع عن النفس بنسبة ٣.٢ %.

٢ - دراسة أسماء بهزات مصطفى شعبان بعنوان: تعرض الطالبات الجامعات لبرامج المرأة بالقنوات الفضائية العربية وعلاقتها بتبنيهم أنماط الثقافة الغربية (٢٠١٤)<sup>(١)</sup>:

استهدفت الدراسة معرفة العلاقة بين تعرض الطالبات الجامعيات لبرامج المرأة بالقنوات الفضائية العربية وتبنيهم أنماط الثقافة الغربية، تعد دراسة مسحية (تحليلية - ميدانية) على عينة من برامج المرأة القنوات الفضائية العربية وتحليل عدد ٣٦ من حلقات البرامج المحددة، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية قوامها (٤٥٠) مبحوثة من الطالبات الجامعيات ، جاءت القنوات الفضائية العربية التالية مكان الصدارة حيث جاء (النهار) في المقدمة بنسبة ٧٥ %، ثم (CBC) في المرتبة الثانية بنسبة (٦٨ %) ، ثم (MBC1) في المرتبة الثالثة بنسبة (٦٠ %)، ثم (دريم ١) في المرتبة الرابعة بنسبة (٥٢ %) في قائمة الصدارة التي تعتمد عليها الطالبات في معرفة معلومات عن المرأة ، جاء برنامج (الستات مبيعرفوش يكذبوا) CBC "في المقدمة بنسبة (٧٩,٣ %)، ثم (آخر موضة "دريم") في المرتبة الثانية بنسبة (٦٨,٩ %)، ثم (لقمة هنية "النهار") في المرتبة الثالثة بنسبة (٦٤,٢ %).

(١) أسماء بهزات مصطفى شعبان، تعرض الطالبات الجامعيات لبرامج المرأة بالقنوات الفضائية العربية وعلاقتها بتبنيهم أنماط الثقافة الغربية، رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٤.

٣- دراسة رضوى صبري عباس بعنوان: التعرض لبرامج الشباب في الفضائيات العربية وعلاقته باتجاهات المراهقين نحو مشكلاتهم، (٢٠١٤)<sup>(١)</sup>:

استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين معدل مشاهدة المراهقين لبرامج الشباب في القنوات الفضائية العربية و مستوى معرفته بمشكلات المراهقة موضوع الدراسة، التعرف على أهم مشكلات المراهقة التي طرحها برامج الشباب الفضائية " عينة الدراسة " خلال فترة الدراسة التحليلية ، تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية ،اعتمدت الدراسة على منهج المسح Survey بإجراء مسح للعينة البشرية قوامها (٤٠٠ مفردة) من المراهقين من ١٨ : ٢١ عام، وإجراء مسح للعينة البرمجية وهى برنامج عز الشباب وبرنامج شباب البلد لتحليل تلك البرامج بالترتيب على مدى دورة تليفزيونية مدتها ثلاثة شهور تبدأ من ٢٠١٣/١٠/١ الى ٢٠١٣/١٢/٣٠ ، خلصت الدراسة الي أن جاءت قناة روتانا مصرية وقناة صدى البلد في نفس الترتيب الأول من حيث عرضها للبرامج الشبابية عينة الدراسة بنسبة (٥٠%) بإجمالي تكرارات (٢٤) مرة ،فجاء الوقت المخصص لمناقشة مشكلات المراهقين في برنامج عز الشباب ٣٧١٧٩ ثانية بنسبة ٤٩,٦٨ % من أجمالي وقت الحلقة، بينما جاء الوقت المخصص لمناقشة مشكلات المراهقين في برنامج شباب البلد ١٦٨١٤ ثانية بنسبة ٢٨,١٦ % من أجمالي الوقت المخصص للبرنامج.

٤ - دراسة هالة نوفل وأسماء الجيوشي بعنوان: أثر اعتماد المشاهدين على القنوات الفضائية في تشكيل سلوكهم نحو مواجهة ظاهرة الإرهاب، (٢٠١٦)<sup>(٢)</sup>.

إستهدفت الدراسة رؤية المشاهدين لدور القنوات الفضائية في تناول ظاهرة الإرهاب وما ينتج عنها من تجاوزات والكشف عن رؤية المشاهدين لتأثير القنوات الفضائية على الوعي الفكري ودورها بمواجهة الإرهاب وسلوك المشاهد نحوها والتعرف على رؤية المشاهدين لمدى صحة المعلومات عن ظاهرة الإرهاب التي تقدمها القنوات الفضائية ومدى ثقتهم فيها وتأثيرها في سلوكهم وإعتمدت الدراسة في إطارها النظري على عدد من المداخل العلمية أهمها المدخل الاجتماعي ونموذج الاعتماد على وسائل الإعلام والنموذج الشامل للإتجاه وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

(١) رضوى صبري عباس، التعرض لبرامج الشباب في الفضائيات العربية وعلاقته باتجاهات المراهقين نحو مشكلاتهم، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.

(٢) هالة نوفل وأسماء الجيوشي ، أثر اعتماد المشاهدين على القنوات الفضائية في تشكيل سلوكهم نحو مواجهة ظاهرة الإرهاب ، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية ، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق ، العدد الأول ، يوليه ٢٠١٦ ، ص ٢٩ : ٦٠.

- تصدرت المكونات المعرفية للإتجاه المقدمة حيث جاءت في الصدارة بنسبة ٨٢,٠٨%.
- جاءت القنوات الإخبارية الأجنبية في مقدمة القنوات الفضائية التي تحظى بثقة المشاهد عينة الدراسة حيث تصدرت المرتبة الأولى بنسبة ٨١,٩٧% تليها القنوات الفضائية الإخبارية المصرية بنسبة ٨١,٠٦% ثم القنوات الإخبارية العربية بنسبة ٧٢,٦٢%.
- أظهرت النتائج التفصيلية عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث من المشاهدين عينة الدراسة من حيث درجة الثقة في القنوات الفضائية حيث بلغت قيمة ت ( ٠,٠١٨ ) وهي غير دالة إحصائياً.

- أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً من المشاهدين عينة الدراسة من مستويات تعليمية مختلفة من حيث تقييمهم لأخلاقيات التغطية التلفزيونية السلبية لظاهرة الإرهاب.

#### ٥- دراسة محمد محمد على هندي بعنوان: علاقة تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية بإتجاهاتهم نحو التنظيمات الإرهابية، (٢٠١٦)<sup>(١)</sup>.

تحددت مشكلة هذه الدراسة في محاولة رصد الدور الذي تقوم به البرامج الحوارية في تشكيل معارف وإتجاهات الشباب الجامعي نحو التنظيمات الإرهابية وإستهدفت الدراسة التعرف على معدلات تعرض المبحوثين للبرامج الحوارية في الفضائيات وأنماط هذا التعرض ورصد أسباب مشاهدة الشباب المبحوثين للبرامج الحوارية في الفضائيات والكشف عن معدلات متابعة عينة الدراسة لموضوع التنظيمات الإرهابية والتعرف على المصادر التي تعتمد عليها عينة الدراسة في الحصول على المعلومات حول التنظيمات الإرهابية وإعتمدت الدراسة في إطارها النظري على نظرية الإعتماد على وسائل الإعلام وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- كان معدل مشاهدة المبحوثين للبرامج الحوارية التي تقدم بالقنوات الفضائية دائماً من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت ٤١% من إجمالي عينة الدراسة.
- كان من أهم أسباب مشاهدة المبحوثين للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية جاء أن القنوات الفضائية تعرض القضايا التي تهم الناس بنسبة ٤٣,٧% من إجمالي مفردات من يشاهدون البرامج الحوارية من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

(١) محمد محمد على هندي، علاقة تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية بإتجاهاتهم نحو التنظيمات الإرهابية ، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية ، المعهد الدولي العالي بالشروق ، العدد الأول ، يولييه ٢٠١٦ ، ص ١٤١

- جاءت الموضوعات السياسية في مقدمة الموضوعات التي يحرص الباحثون على مشاهدتها بالبرامج الحوارية.
- عدم وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين كثافة مشاهدة الباحثين للبرامج الحوارية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين كثافة التعرض للبرامج الحوارية وإتجاهات الباحثين نحو التنظيمات الإرهابية.

#### ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

١ - دراسة Browne, K: Hamilton –Giachritsis, C بعنوان: أثر برامج الإعلام العنيفة على الأطفال والمراهقين (دراسة من منحنى صحي عام)، (٢٠٠٥) <sup>(١)</sup>.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برامج الإعلام العنيفة على الأطفال والمراهقين، وقد أجرى الباحثون دراسة تحليلية لعدد من الدراسات التي استكشفت أثر العنف في وسائل الإعلام على الأطفال والمراهقين التي أجريت في شمال أمريكا .

**نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن مشاهدة العنيفة في التلفزيون وألعاب الفيديو وألعاب الكمبيوتر لها آثار طويلة المدى على الإثارة والأفكار والانفعالات وتزيد من احتمالية ظهور السلوكيات العدوانية والمخيفة لدى الأطفال الأصغر سناً خاصة لدى الأطفال والمراهقين.

٢ - دراسة Peter Bennett, Jerry Slater بعنوان: دراسات وسائل الإعلام المقدمة الأساسية، (٢٠٠٦) <sup>(٢)</sup>.

تهدف الدراسة الى بحث الصورة التي تقدم بها الجريمة في الدراما التلفزيونية من خلال تحليل مضمون لعينة من المسلسلات التي بلغت عدد حلقاتها ٥٥ حلقة وأذيعت على قناة BBC عام ٢٠٠٤ ، ودراسة ميدانية على عينة من الجمهور المشاهد لها: وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها: إرتفاع حجم مشاهدة للمسلسلات البوليسية سببه أن الجريمة فيها تساعد على تفسير أوضاع المجتمع، وتفسير الصواب والخطأ، والعدل والعقاب، كما تساعد على معرفة السلوك الممنوع في العالم. وأن

<sup>(١)</sup> Browne, K: Hamilton –Giachritsis, C., The influence of violent media on children and adolescents: A public health approach, London, 2005, p.p. 702-710.

<sup>(٢)</sup> Bennett, Sizter ,peter ,Jerry and Peter wall: media studies the essential introduction ,London,Rutledge,2006.

المشاهدين يعتقدون أن الجرائم المقدمة في التلفزيون هي الأكثر خطورة وتكرار وانتشار وأكثر حدوثاً في المجتمع .

٣- دراسة Grabe Maria, Crime Cultivation بعنوان: غرس الجريمة (مقارنة بين المضامين الإعلامية المختلفة)، (٢٠٠٧)<sup>(١)</sup>.

هدف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى المقارنة بين تأثير الأخبار التلفزيونية والدراما في تشكيل اتجاهات الجمهور عن الجريمة وذلك باستخدام نظرية الغرس الثقافي.

منهج الدراسة: تم جمع البيانات عن طريق الاستقصاء بالهاتف .

عينة الدراسة: تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها ٥٠٥ مفردة .

نتائج الدراسة: أوضحت الدراسة أن المواد الواردة عن الجريمة في الأخبار التلفزيونية كانت أكثر تأثيراً على الجمهور من المواد الواردة في الدراما التلفزيونية .

٤- دراسة coyne, sarah بعنوان: " العدوان الجسدي واللفظي والعائقي في برامج تلفزيون الواقع، (٢٠١١)<sup>(٢)</sup> :

سعت هذه الدراسة للتعرف على مضامين العنف الجسدي المتضمنة في برامج تلفزيون الواقع وبرامج التلفزيون الأخرى، تطبيقاً على عشرة برامج مقسمة بالتساوي بين النوعين في عام ٢٠٠٧ بواقع ١٢٠ ساعة لكل برنامج على حده، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها:

أن عبارات العنف الجسدي واللفظي بلغت ٣١٣٨ بنسبة ٦١,٥%، مقابل ٣٨,٥% في البرامج الأخرى، وكانت أكثر أشكال العنف الجسدي الضرب واللكم بنسبة ١٢,٧٠%، والدفع ١٢,٧٠%، والركل ٨,١٤%، أما العنف اللفظي فقد تمثل في الصراخ بنسبة ٣٨,٣٩%، والاهانة ٣٩,٦٠%، واستخدام الرموز ٤٦,١٨%، والنظرات غير اللائقة ٩,٥٥%، والشائعات ٢١,٥٢% .

(<sup>١</sup>)Grabe Maria, Crime Cultivation, Comparison across media genres, Journal broadcasting and electronic media, vol. 51, No. 1, 2007, p. p. 147-171.

(<sup>٢</sup>) Coyne, sarah, does reality back bite? physical, verbal and relational aggression in reality television programs, journal of broadcasting & electronic media, april 2011, vol 54 issue 2.

٥- دراسة سين (Jaspal Singh) وساندو (Namrata Sandhu) بعنوان: تأثير إعلانات التلفزيون التجارية على سلوكيات وإخلاقيات المشاهد الهندي - دراسة تجريبية، (٢٠١١) (١):

استهدفت الدراسة التعرف على تأثيرات الإعلانات التجارية في التلفزيون على سلوك وإخلاقيات المتلقين الهنديين من خلال إجراء دراسة تجريبية على عينه قوامها ٥٢٠ مفردة من المتلقين في ولاية البنجاب في الهند من خلال استخدام استمارة استبيان في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٩ إلى مارس ٢٠١٠ ، أن الإعلانات التجارية لا تهتم بالمنظور الأخلاقي والسلوكي خلال عرض المنتج ولكنها تنظر إلى الربحية مما يؤدي إلى تدهور النسيج الأخلاقي للمجتمع، لا تقتصر الإعلانات على عدم احترام الثقافات والعادات والتقاليد المحافظة للبلد ولكن تعمل أيضا على تعزيز خطط القيمة غير المرغوب فيها مثل المادية وتقوية النزعة الاستهلاكية وتعزيز ثقافته استقلال القرار، أظهرت الدراسة العديد من القيم السلبية في المجتمع مثل انحلال المرأة، تشكيل اتجاهات جنسية سلبية، فقدان الثقة بالنفس، شراء سلع يمكن أن تكون غير مرغوب بها ولكن تم اقناع المشاهدين بها، التفكك الأسري.

٦- دراسة Muhammad DANIYAL، Ali HASSAN بعنوان: أثر التلفزيون والإعلانات على عادة الغياب من المدرسة دراسة حالة على مدينه بالهواربور - باكستان، (٢٠١٣) (٢):

استهدفت الدراسة معرفه تأثر التلفزيون على الشباب تجاه المدرسة، وأثره على اتجاهات وسلوكيات تجاه النشاطات اليومية المختلفة لدي المراهقين، وذلك من خلال اعداد دراسة مسحية اعتمدت على منهج المسح الإعلامي واستخدام اداه الاستبيان علي عينه قوامها ٤٠٠ طالب، أظهرت نتائج الدراسة أن المراهقين لديهم ميل أكثر للتعرض للتلفزيون ومشاهده التلفزيون أكثر من غيرهم من الشباب والأطفال بنسبه ٦٩% ، أظهرت النتائج أيضا تأثر المراهقين ببرامج التلفزيون وخاصة الأغاني بنسبة (٣٩%) والأفلام بنسبة (٤١%)، أظهرت أيضا تعرض المراهقين للتلفزيون لمدة تتراوح من ٣-٤ ساعات يوميا.

(١)Jaspal Singh , Namrata Sandhu , Impact of Television Commercials on the Social and Moral Behavior of Indian Viewers – Empirical Evidence , International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 7 [Special Issue –June 2011].

(٢)Ali Hassan, Muhammad daniyal , impact of television programs and advertisements on school going adolescents: a case study of Bahawalpur city, Pakistan , Bulgarian journal of science and education policy (base), volume 7, number 1, 2013.

٧- دراسة (BK RAVI) و (Devadas M. B) بعنوان: التأثيرات الاجتماعية للتلفزيون على شباب الحضر في مقاطعه كارناتاكا - دراسة تطبيقية، (٢٠١٣)<sup>(١)</sup>:

استهدفت الدراسة محاولة تتبع الأثر الاجتماعي للتلفزيون على الشباب في المناطق الحضرية تجريبيا في ولاية كارناتاكا الهندية. كما قدمت هذه الدراسة محاولة لمقارنة تأثير التلفزيون بين المشاهدين في الاسر المختلفة من الناحية الاجتماعية وذلك من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على ٨٠٠ مفردة في ٨ مناطق حضرية في الولاية في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠١٢ الى فبراير ٢٠١٣ ، أظهرت نتائج الدراسة أن التأثير الحقيقي للتلفزيون على مشاهديها يعتمد على انتشارها وسهولة الوصول إليها، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمشاهدين والوقت الذي يقضيه في مشاهدة، جانبا هاما في تقييم الأثر الاجتماعي هو مقدار الوقت الذي يقضيه المتلقي في مشاهدة التلفزيون يوميا في المتوسط. وفي هذا الصدد كانت استجابات الباحثين أن مشاهدة التلفزيون من أولويات قضاء الوقت عند المشاهد.

٨- دراسة نازاري (Mohammad Reza Nazari) وآخرون بعنوان: تأثير نوعية برامج التلفزيون على السلوك العنيف لدى الأطفال (٢٠١٣) (٢):

استهدفت الدراسة العلاقة بين التلفزيون ونوعية البرنامج والسلوك العدواني لدى طلبة المدارس الابتدائية الدراسة الحالية أجريت في خمس محافظات في إيران التي اختارت الحوض الصغير عينة عشوائية متعددة المراحل من مناطق جغرافية مختلفة تتألف من الشمال والجنوب والغرب والشرق والمنطقة الوسطى من إيران خلال شهري سبتمبر وديسمبر ٢٠١١ ، كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاهدة الأفلام مع نوع العمل ومستوى العدوانية لدى الطلاب، وأشارت النتائج إلى عدم وجود اختلاف بين متوسط مستوى العدوانية لدى الأطفال الذين ترغبون في نوع معين من البرامج التلفزيونية، باستثناء الرسوم المتحركة التي أظهرت فرقا كبيرا.

(<sup>1</sup>)Bkravi , devadas m. b , social impact of television on urban youth in karnataka-an empirical study , Journal of Arts, Science & Commerce , Vol.- IV, Issue – 4, Oct. 2013.

(<sup>2</sup>) Mohammad Reza Nazari, MdSalleh Bin Hj Hassan, MohdNizam Osman , Megat Al-Imran Bin Yasin1 and SaadatParhizkar , Influence of Television Programs Genre on Violent Behaviour among Young Children , British Journal of Education, Society & Behavioral Science 3(4): 519-531, 2013.

٩- دراسة Stanislaus Iyorza بعنوان: التلفزيون العالمي والترويج الثقافي: ترويض معضلة ثقافية بين الشباب النيجيري (٢٠١٤)<sup>(١)</sup>:

استهدفت الدراسة إعادة النظر في تأثير التلفزيون العالمي على سلوك الشباب في نيجيريا. وتحدد أهم أثر للتلفزيون العالمي يحققه من خلال برامج مثل الرياضة والدراما والمسرحيات الموسيقية، والأفلام العنيفة التي تنتقل إلى نيجيريا وغيرها من دول العالم الثالث. من خلال اجراء دراسة ميدانية على عينة قوامها ٣٠٠ من الشباب النيجيري في المرحلتين المتوسطة والجامعية وذلك باستخدام أداة الاستبيان التي تعتمد على منهج المسح الاحصائي في العام ٢٠١٣ ، أظهرت نتائج الدراسة ان التلفزيون يمثل البوابة الرئيسية التي يعتمد عليها الشباب في استقاء ثقافتهم المختلفة عن ثقافة مجتمعاتهم التي يعيشون بها وبالتالي يكبر هؤلاء الشباب لتكوين وإدخال ثقافات وعادات مختلفة عن المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه ، عمل التلفزيون على تغيير الكثير من العادات والتقاليد وظهور أنواع وأنماط جديدة من السلوكيات التي تعتبر دخيلة على المجتمع.

١١- دراسة (YakupÇetin) بعنوان: أثر التعرض لمشاهد العنف والجنس في التلفزيون على الأداء المدرسي للطلاب، (٢٠١٥)<sup>(٢)</sup>:

استهدفت الدراسة التعرف على آثار التعرض لمشاهد العنف والجنس في وسائل الإعلام على الأداء المدرسي العام واختبار اللغة الإنجليزية كلغة ضمن عشرات اللغات الأجنبية لدى الشباب التركي من خلال عينه قوامها ١٥٤٥ من الطلاب في تركيا والذين تتراوح اعمارهم بين (١٤-١٨) عام من خلال استمارة استبيان معده مسبقا، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التعرض لمشاهد العنف والجنس في وسائل الإعلام والنجاح في المدرسة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلا من نسب التعرض لمشاهد العنف والجنس على نسب التحصيل الدراسي، لا يوجد علاقه ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ونسب التعرض والمشاهدة لمشاهد العنف والجنس عند الطرفين.

(<sup>1</sup>)Stanislaus Iyorza, Global Television and Cultural Promotion: Taming the Cultural Dilemma among Nigerian Youths, International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 4, No. 4, July 2014.

(<sup>2</sup>)YakupÇetin, Robert B. Lull, Mehmet Çelikbaş, Brad J. Bushman , Exposure to violent and sexual media content undermines school performance in youth, Advances in Pediatric Research , Çetin Y, Lull RB, Çelikbaş M, Bushman BJ (2015).

١٢- دراسة Troutman.Megan Estelle بعنوان: الرسوم المتحركة لنوع الرعب - الاستكشاف في أفلام الرعب المتحركة للأطفال "(٢٠١٧)<sup>(١)</sup>.

هدفت الدراسة الى تعريف الفئة الفرعية من أفلام الرعب وهى أفلام الرعب المتحركة للأطفال، ومدى صحة تصنيفها ضمن أنواع أفلام الأطفال ،ومدى إتباعها للاتفاقيات العامة المرتبطة بإستخدام الرعب، من حيث إستخدام الوحوش المختلفة، الكوميديا، الصور النمطية على عينة من أفلام الرعب من عام ١٩٩٣ م وحتى عام ٢٠١٥ ،قوامها ٩ أفلام بعينها .

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها:

- ١- أفلام الرعب المتحركة للأطفال تتطابق مع الصور النمطية لنوع افلام الرسوم المتحركة للأطفال.
- ٢- خلط الكوميديا الدائم بالرعب للتخفيف من حدته.
- ٣- إرتباط عامل تحديد الفكاهة أو الرعب داخل الفيلم بنوع الوحوش.
- ٤- وجود تطور ملحوظ في افلام الرعب على مدى فترة الدراسة.
- ٥- ارتباط الذكور في افلام الرعب بالقوة والقدرة على هزيمة الوحوش ،وجود كل الضحايا من الاناث.

رابعاً: التعليق العام على الدراسات السابقة وأوجه الإستفادة منها:

- ١- اتفقت معظم الدراسات السابقة العراقية والعربية والأجنبية على مدى الاهتمام البالغ بالدراسات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية.
- ٢- ركزت الدراسات السابقة على دراسة جرائم الاعلام الالكتروني.
- ٣- كشفت عن العديد من السمات والخصائص التي يتسم بها الشباب مما يجعلهم هدفاً للعديد من الأبحاث.
- ٤- اتفقت نتائج معظم الدراسات التي تتعلق بجرائم الاعلام الالكتروني على انه لا بد من دورا هام في تشكيل السياسات الاجتماعية التي تتطلب مواجهتها سواء من الناحية السلبية أو الإيجابية.

(<sup>1</sup>) Trotman .Megan ,Animating the horror genre: exploration in childrens animated horror films,PhD,thesis ,university of Arkansas:may 2015 ,online available:<http://mplb.ekb.eg/museprpxyID=1104/muse session ID=0811j304k/museprotocol 23/7/2017>.

## أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

١ - إمكانية الافادة من الدراسات السابقة في تحديد النظرية التي اعتمدت عليها الدراسة، وتحديد نوع العينة المناسبة للدراسة، والاسترشاد بنتائج الدراسات السابقة في إعداد الدراسة الاستطلاعية حيث ساعدت في تحديد أكثر وسائل الإعلام استخداماً التي تنتشر فيها الجرائم الالكترونية، والاستعانة بنتائج الدراسات السابقة في تحديد طبيعة بعض الأسئلة في استمارة الاستبيان ومحاولة تحري الأسئلة والاتجاهات التي لم تغطيها الدراسات السابقة.

٢ - ساهم الإطلاع على الدراسات السابقة في تعميق مشكلة البحث وصياغة الفروض العلمية.

٣ - الافادة من الدراسات السابقة في كيفية وضع فروض وتساؤلات الدراسة.

٤ - ساعدت الدراسات السابقة في التعرف على كيفية تحديد حجم العينة واختيار منهج البحث المناسب والتعرف على الأدوات البحثية وكيفية الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة هذه الدراسة.

# الفصل الثالث

## السياسات الاجتماعية وعلاقتها بالتشريعات

### تمهيد

أولاً: السياسات الاجتماعية و الاطراف المشاركة في صنع القرار

ثانياً: محددات السياسة الاجتماعية

ثالثاً: العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتشريعات

## تمهيد:

لكي نتعرف على دور علماء الاجتماع في رسم السياسات الاجتماعية والتشريعات علينا ان نوضح كيف تحتل عملية صنع القرار اهمية متزايدة في العلوم الاجتماعية والانسانية خصوصاً في مجالات السياسة والادارة الحكومية حيث يهتم علماء السياسة والاجتماع بنماذج ومداخل ومفاهيم لغرض صنع وتنفيذ القرارات في مؤسساتها المختلفة ، ويحاولون التوصل الى طرق ومبادئ عملية يستخدمها الإداريون وصانعو السياسة لمواجهة المشاكل والمواقف التي تتطلب اتخاذ قرار معين .

ونتيجة للتقدم الملحوظ الذي أحرزته العلوم الاجتماعية، التي أثرت حقل العلوم السياسية بجملة من الاختيارات لدراسة القرارات وسلوك الهيئات والمؤسسات الحكومية، وسياساتها المختلفة على أساس كونها مجموعة قرارات يساهم في صنعها مجموعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية. فالإدارة الحكومية والسياسة التي تتبناها الحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية تمثل مجموعة من القرارات التي يمكن إخضاعها للدراسة والتحليل من حيث معرفة مكونات القرار والخطوات التي يمر بها وأهم المداخل .

وإذا كانت الدراسة تركز على علاقة رسم السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني، فإن الأخيرة تعد جزءاً من السياسات العامة للدولة. ومن المعروف في علم السياسة أن السياسات العامة، وصنع القرار (كأحد مخرجات النظام السياسي) عمليتان سياسيتان ليستا بالعمليات السهلة أو البسيطة، وهو ما يتضح بعد ذلك ولا يتمان أو يعملان في فراغ أو بمعزل عن النظام السياسي بكل ما يحيط به من مكونات، وعناصر وعوامل مختلفة بعضها داخلي والآخر خارجي (بيئة النظام السياسي) كما أن النظام السياسي هو أيضاً لا يعمل في فراغ، وإنما يؤدي مهامه وأدواره في إطار عملية أشمل وأكبر هي العملية السياسية تتطلب توضيح طبيعة وماهية عملية رسم السياسات العامة وصنع واتخاذ القرار والتي تعكس وتوضح دور القوة الرسمية المنوط بها القيام بهذه العملية بحكم ما أوكله لها الدستور والقانون، كما تعكس دور الحكومة باعتبارها جهاز الدولة التنفيذي، والذي يضطلع بالدور الأساسي والفعال في رسم السياسات ذات الطبيعة التنظيمية لكافة أبعاد ومجالات الحياة في المجتمع، كما تعكس أيضاً البيئة المحيطة التي تعمل فيها هذه العملية والعوامل المؤثرة فيها. غير أن هذا لا يعني تقردها وحدها، بهذا الدور، فبجانب السلطة التنفيذية هناك جهات وسلطات أخرى تعاونها وتشاركها في ذلك. ويتناول الفصل الراهن عملية رسم السياسات الاجتماعية وصنع القرار من حيث الأطراف والقوى المشاركة، مركزين بشكل خاص على القوة الرسمية داخل النظام السياسي لخدمة أهداف الدراسة.

### أولاً: السياسات الاجتماعية و الاطراف المشاركة في صنع القرار

١ - العملية السياسية: تشير الأدبيات المختلفة لعلم السياسة إلى أن النظام السياسي يؤدي مهامه وأدواره، ويتشكل ويكتسب ملامحه وخصائصه من خلال العملية السياسية التي يتحرك فيها، وهذه الأخيرة يؤثر فيها العديد من العوامل الداخلية والخارجية وتشمل العديد من المراحل والمكونات. "فالعملية السياسية تعني عملية التفاعل بين كافة العناصر والمتغيرات الأساسية والهامشية والموجودة في بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، وذلك بهدف وضع السياسات العامة للمجتمع، أو بهدف التأثير في هذه السياسات سلباً أو إيجاباً والمراحل المختلفة التي تمر بها السياسات حتى تخرج في صورة قرارات"<sup>(١)</sup>.

ان العملية السياسية هي ذلك التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية التي تنتهي باتخاذ القرار السياسي. ومن هنا فإن القرار، وإن صدر في آخر المطاف عن القيادة السياسية، إلا أنه يكون في واقع الأمر محصلة لتأثير كل من العناصر الآتية:

- ١ - الأيديولوجيا الحاكمة في تفاعلها مع التيارات الفكرية الأخرى، والثقافة السياسية.
- ٢ - الأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرارات ومؤسسات المجتمع المدني كأطر لتفعيل المشاركة الشعبية وأداء دور مكمل وأحياناً بديل لدور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة.
- ٣ - النخبة السياسية التي تقدم المعلومات وتطرح البدائل مع صانعي القرارات بما يساعدهم على تقييم الموقف واتخاذ القرار.

- ٤ - الإطار الإقليمي والدولي، والذي زاد دوره في فهم المسائل الداخلية بفعل ثورة الاتصالات<sup>(٢)</sup>.
- ان النظام السياسي، والذي يتكون من العناصر الفرعية الآتية (المجتمع، السلطة، القوة السياسية، الديناميكات السياسية، التشريعات القانونية)، والفعل السياسي وتنفيذ المخرجات<sup>(٣)</sup>.
- أن ما يهم من العملية السياسية بعناصرها السابقة في موضوع دراستنا هو مخرجات العملية السياسية ذاتها والتي تعني "مجموعة القرارات والسياسات والخطط والإستراتيجيات والقوانين العامة التي

(١) عبد المعطي عساف، مقدمة إلى علم السياسة، مكتبة المحتسب، عمان - الاردن، ١٩٩٤، ص ٩١.

(٢) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٨.

(٣) عبد المعطي عساف، مصدر سابق، ص ٩٠ - ص ٩٨.

تضعها السلطة السياسية على ضوء مجموعة من المدخلات المستمدة من بيئتها الكلية<sup>(١)</sup>، وهذا لا يعني أنها مرحلة منفصلة بذاتها، وإنما هناك علاقة وثيقة بين كل هذه العناصر وبعضها<sup>(٢)</sup>.

٢- **بيئة النظام السياسي:** يعد مفهوم النظام السياسي أحد أهم المفاهيم المتداولة في علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي، وقد أحتل أهمية في تحليل الظواهر السياسية، خاصة في حقل السياسة المقارنة وبعد بروزه كمفهوم تحليلي حل محل مفهوم الدولة بمؤسساتها التقليدية، بعد أن أحتل مكانة هامة في الدراسات الحديثة لعلم السياسة، وهو ما يشير إليه معظم الباحثين بالتحول الذي حدث لعلم السياسة في الفترة الأخيرة بتركيزه على مفهوم النظام السياسي كوحدة لتحليل وفهم الظواهر السياسية والعمليات السياسية المختلفة بدلاً من مفهوم الدولة ذاته والذي يتسم بنوع من الاتساع<sup>(٣)</sup>.

وأن النظام السياسي قد أستخدم بداءة كمرادف لنظام الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية والقضائية) ولكن تحت تأثير المدرسة السلوكية أتخذ مفهوم النظام أبعاداً جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها (الجانب الأيديولوجي) أو القائمون على ممارستها (النخبة) أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية)<sup>(٤)</sup>.

ونظراً لكثرة ما كتب عن النظام السياسي، فسوف نركز على مفهوم بيئة النظام السياسي نظراً لأهميته، ولأنه يشير بشكل أكثر توضيحاً لهذا المفهوم، ثم نستخلص بعض النقاط التي نضعها في الاعتبار لخدمة أهداف الدراسة.

أن "النظام السياسي لا يوجد في فراغ ، وإنما في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وبرغم تناوله كنظام مستقل، ألا أنه واقعياً يتفاعل مع النظم المجتمعية الأخرى، الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية، الثقافية، وهو يتفاعل أيضاً مع البيئة الخارجية الإقليمية وعالمية"<sup>(٥)</sup>.

وتعكس بيئة النظام التي يشير إليها الباحثون طبيعة النظام السياسي وتعدد العناصر والمكونات والأطراف الفاعلية فيه سواء أكانت أطراف رسمية وغير رسمية أو مؤثرة بشكل مباشر أو محدودة التأثير والفاعلية. وأن دراسة النظم السياسية تفرض على الباحث الإلمام ببيئتها، ومكوناتها، وتوجهاتها وموقع

(١) عبد المعطى عساف، مقدمة إلى علم السياسة، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٣) ماهر ابو المعاطي علي، السياسة الاجتماعية، زهراء الشرق القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٤٥٤.

(٤) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مصدر سابق، ص ١٠ . ١١.

(٥) عادل الهواري، مدخل في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٦ .

المؤسسات فيها، وحقوق الأفراد وحرياتهم، وأيضاً موقع السلطة، ومدى اتساعها وهيمنتها أو خضوعها للقيود والضوابط. فالنظام السياسي، ثمرة طرحها المجتمع تعبر عن درجة تطوره السياسي، وعن طريقة البيانات فيه وتعكس خصوصيته ونماذجه السلوكية والبنائية في المجال السياسي بوجه خاص<sup>(١)</sup>.

يعد النظام السياسي أحد أهم مكونات أو أركان الدولة الأساسية، وله أهمية ودور في فهم حركة المجتمع وتطوره، ولا ينفي هذا دور الركنين الآخرين الأرض والشعب<sup>(٢)</sup>.

وتشير معظم الكتابات إلى دور السلطة أو النخبة الحاكمة خاصة في قلب النظام السياسي في الدول، فهي المحرك الأساسي، والتي تضطلع بالعديد من الأدوار والمهام المؤثرة والفعالة في تاريخ مجتمعاتها رغم ما قيل ويقال عن دور الأفراد أو تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية.

أن ما يهمننا من مفهوم النظام السياسي هو دوره وأهميته الحيوية في قيادة المجتمع وتنظيمه وإشباع حاجات أفرادها خاصة ما يصوغه من سياسات، وما تتخذه من قرارات تؤثر في المجتمع وحركته "حيث يعتبر "مكريدس وبراون" النظام السياسي بمثابة ميكانيزم لصنع القرارات، تلك القرارات التي تتخذها هيئات الحكم، والتي يتوقع أن تحظى بالاحترام والطاعة طالما أنها تستند إلى الشرعية"<sup>(٣)</sup>.

أن النظام السياسي باعتباره أحد النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع ولكونه ظاهرة اجتماعية، فلا يعمل في فراغ، وليس بمعزل عن باقي النظم الأخرى التي يتكون منها المجتمع وتحيط به العديد من المؤثرات بعضها داخلية وأخرى خارجية تؤثر في أدائه، ويطلق عليها المدخلات، وتتنوع ما بين عوامل اقتصادية وجغرافية، بشرية، ثقافية، تاريخية، اجتماعية، هذه العوامل تشكل ما يطلق عليه بيئة النظام، وكل هذا يعكس طبيعة أداء هذا النظام وتؤثر في شكل مخرجاته من قرارات وسياسات، خطط وبرامج، وكل هذا التفاعل يحدث في إطار عملية أعم وأشمل هي العملية السياسية التي تتفاعل فيها وتتصهر بداخلها كل هذه العوامل (الداخلية والخارجية بكل المدخلات والمكونات) حتى تنتج المخرجات التي تعد وظائف النظام<sup>(٤)</sup>.

(١) السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٢.

(٢) عبد الله الرعوي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٨٨، ص ٥ - ٣٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٢.

(٤) عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٩٢.

ورغم تعقد هذا المفهوم، فإن الدراسة الراهنة تركز على مخرجات هذا المفهوم خاصة ما يقوم به من رسم للسياسات وصنع القرارات. ونظراً لأن هذه العمليات (رسم السياسات وصنع القرارات) هي أيضاً مرحلة تتم داخل النظام السياسي ذاته تضطلع بها .

٣- **الحكومة:** يحظى مفهوم الحكومة باهتمام خاص في حقل السياسات العامة والذي يهتم بدراسة وتحليل ما تقوم به وتتخذ - الحكومة - باعتبارها صاحبة السلطة الشرعية والرسمية في المجتمع. والحكومة أحد عناصر النظام السياسي، أن لم يكن أكثرها فاعلية وحيوية، "ومفهوم الحكومة يحتوى على مجموعة من المفاهيم الفرعية التي لها أهميتها في التحليل السوسيولوجي كالضبط والسلطة والتنظيم"<sup>(١)</sup>.

فالحكومة هي المؤسسة الرسمية التي تمارس السلطة الشرعية في المجتمع وتقوم بتوجيه وتسيير الأمور مستنده في ذلك على الدستور والقانون أي الشرعية .

ويشير كثيرون لمدى تداخل أو اختلاط هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل الدولة إذ أن "كثيراً ما يحدث خلط بين الدولة والحكومة أو بين الدولة ونظام الحكم، فالحكومة أو نظام الحكم ليس إلا ركناً من أركان الدولة التي تشمل أيضاً الشعب الذي يعيش في النظام، وتتضمن قبل ذلك الإقليم الذي يعيش عليه هذا الشعب"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان مفهوم الحكومة أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً في الأذهان بمفهوم الدولة، إلا أن الحكومة هي جزء من الدولة بل أهم أجزائها، والحكومة هي الجهاز التنفيذي للدولة الواقعة أو المتوقعة بينما مفهوم الدولة هو مفهوم مركب ومجرد إذ لا أحد يقابل الدولة أو يراها، فإن الحكومة ملموسة بأجهزتها وأشخاصها وسياساتها وممارستها. الدولة كيان يحتوى الحكومة كجهاز تنفيذي إداري، ولكنه يحتوى أيضاً مؤسسات وأشياء ومعاني وآليات ضبط اجتماعية أخرى، فإلى جانب الجهاز التنفيذي الإداري (الحكومة) هناك سلطات أخرى مثل سلطة التشريع والقضاء، وهناك مؤسسات غير حكومية ولكنها تخضع لقواعد الدولة، وهناك الشعب والأرض اللذان يكونان ركنين أساسيين من أركان الدولة والاعتراف الداخلي والخارجي بدولة معينة قد لا يمتد دائماً إلى حكومة هذه الدولة، فأغلبية مواطني الدولة قد يعارضون أو حتى يقاومون حكومة هذه الدولة ويسحبون شرعيتها ولكن ذلك لا ينطوي بالضرورة ولا في معظم الأحيان على سحب ولائهم للدولة واعتزازهم بالانتماء إليها"<sup>(٣)</sup>.

(١) شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١.

(٢) أحمد عبد الحفيظ، الدولة، تقديم وحيد عبد المجيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧.

(٣) سعد الدين إبراهيم (محرر) وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٥ .

أن الحكومة هي أداة السلطة والحكم في الدولة، هي عبارة عن مؤسسة سياسية تقوم بتنظيم وتنفيذ السلطة السياسية للدولة، في إطار النظام السياسي الذي تقوم على أساسه تلك الدولة<sup>(١)</sup>.

واللافت للنظر في الكتابات السياسية والقانونية اختلاف واضح على المقصود بالحكومة أو الجهاز الحكومي للدولة، ففي الوقت الذي يقصر فيه البعض الحكومة على السلطة التنفيذية (الوزارة) يتوسع آخرون فيه ليجعله مرادفاً للسلطات الثلاث (التشريعية . التنفيذية . القضائية).

ويتوسع البعض في المقصود بمفهوم الحكومة بحيث يشير لديهم إلى السلطات الثلاث، وليس إلى السلطة التنفيذية وحدها، فأن الحكومة هي أداة الدولة في تحقيق أرائتها وممارسة سلطتها ووظائفها، وتتمثل الحكومة في كل المؤسسات التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياساتها وتنفيذها وتحقيق امتثال المواطنين للقواعد العامة المشتركة وتأمين القدر المطلوب والممكن من المدنية لأعضاء المجتمع. فالحكومة بهذا المفهوم المتكامل لا تقتصر على المؤسسات التنفيذية وحدها، وإنما تشمل بذات القدر مؤسسات السلطة التشريعية والسلطة القضائية، أن الحكومة هي في جوهرها وفي أساليبها تتمثل في الركن التنظيمي للدولة الذي يقوم على إدارة وتنظيم وتنسيق شئون المجتمع<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان هناك تداخل بين مفهوم الدولة والحكومة . فهناك من يشير إلى تداخل بين مفهوم الحكومة والنظام السياسي ، فأن الحكومة قد تستخدم كمترادف للنظام السياسي، ويعرفها البعض بأنها جزء من النظام السياسي و التي تملك الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة<sup>(٣)</sup>.

فالحكومة جزء من النظام السياسي يتعلق بالمؤسسات الرسمية المهمة بصنع وتنفيذ القرارات ومباشرة عمليات التقاضي . بعبارة أخرى هي الإطار الذي تتم فيه العمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية و الادارية للنظام السياسي. إلا أن جانباً كبيراً من النشاط السياسي يمارس خارج المؤسسات الحكومية، أي في الأحزاب وجماعات المصالح ... إلخ هذه المؤسسات غير الحكومية تشكل جزء من النظام السياسي، ولكنها لا تعد جزء من الحكومة ومعنى هذا أن النظام السياسي لا يضم فقط الأجهزة الحكومية بل أيضاً أنماط التفاعل السياسي الأخرى التي تحدث خارج هذه الأجهزة، وتؤثر عليها<sup>(٤)</sup>.

(١) عمر أحمد قدوره، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص ٧٣ .

(٢) حسن أبشر، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦- ١٧ .

(٣) عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مصدر سابق ص ٣٧ - ٧٦ .

(٤) (الآن . ج . جانيون، علماء الاجتماع والسياسات العامة، ترجمة ماجدة اباطة، المجلة الدولية لعلم الاجتماع، اليونسكو، العدد

١٢٢ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ١٢١ .

من خلال ما سبق نجد أن الحكومة هي أهم جزء في الدولة، وهي الجهاز التنفيذي الإداري للدولة، فهي العنصر الفعال والمحرك الرئيسي في تسيير أمور الدولة وتنظيمها، وهي المنوط بها اتخاذ القرارات، ورسم السياسات والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، وإن الحكومة جزء بل أهم أجزاء النظام السياسي للدولة.

٤ - **القرار السياسي:** يعتبر القرار السياسي اختيار واعٍ بين عدة بدائل لحل مشكلة قائمة من خلال اضطلاع النخبة السياسية به من خلال عملية معقدة ومركبة. باعتبارها عملية يقوم بها فرد متمثل في الرئيس (الحاكم) وهناك تأثير للظروف والعوامل التي تؤثر على النخبة أو الرئيس، عند اتخاذ القرار، أي بالإضافة للسّمات الشخصية للرئيس، تأتي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل التاريخية والمجتمعية المحيطة ببيئة صنع القرار، وغالباً ما تحصر عملية اتخاذ القرار في شخص رئيس الدولة، بصفة خاصة، والنخبة الحاكمة المحيطة والمقربة بصفة عامة. والهدف أو الأسباب أو الضروريات التي من أجلها يتخذ القرار، وهنا تثار مسألة القرار والمشكلة والأزمة<sup>(١)</sup>.

ويذهب اندرسون إلى أن "القرار السياسي في جوهره هو خطة العمل التي يقرها الحكام بشأن أي موضوع أو مشكلة يتطلب قراراً، وتلتزم الجهات التنفيذية داخل النظام السياسي باتخاذ اللازم إزاء تنفيذ هذا القرار وخطة العمل التي يقرها"<sup>(٢)</sup>.

أن "القرار هو اختيار واعٍ بين عدة بدائل، والقرار السياسي هو توجه السلطة الحاكمة عند صنع السياسة العامة في توزيع الموارد النادرة وتخصيص الفرص، وترتيب الأولويات المتضاربة، واتخاذ المواقف الحاسمة في السياستين الداخلية والخارجية"<sup>(٣)</sup>.

"فالقرار السياسي هو ذلك القرار الذي تتوفر فيه واحدة من الخصائص التالية: ان يكون صادراً عن شخص ذي صفة سياسية، أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية، أو منصبا على موضوع يتعلق بالسياسة العامة تشكياً أو تنفيذاً أي في مجال تخصيص الموارد العامة وتوزيعها"<sup>(٤)</sup>.

ويربط البعض القرار بالهدف منه أو الأسباب والضروريات التي تحتم صنع واتخاذ القرار، وهنا يربط القرار بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع والقرارات التي تؤخذ من أجل حل هذه المشاكل، فأن صنع

(١) سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٨.

(2) Anderson Totlon James, Introduction to Political Science, Mc Graw – Hill, New York, 1985, P 19

(٣) السيد عليوه، صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٧٩.

القرار هو العملية التي تفرض أو تواجه فعلاً مشكلة أو أزمة ما تتطلب قراراً ما، ويتم طرح مجموعة من البدائل لاختيار أحدها باعتباره الأنسب أو الأكثر ملاءمة للحل أو العلاج، ومن ثم يتم وضع هذا القرار موضع التنفيذ<sup>(١)</sup>.

ويشير إلى أن هناك علاقة بين الأزمة والقرار السياسي، حيث أن الأزمة هي مشكلة لم تحسم في حينها فتراكمت بمرور الوقت حتى أصبحت مستعصية على الحلول التقليدية من موظفين تقليديين، ولذلك لا بد من تدخل سلطة عليا، بحلول أو قرارات غير تقليدية وهنا يأتي دور الرئيس أو صانع القرار لمواجهة الأزمة بقرارات تعكس توجهه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتقديره، وهكذا فالقرار السياسي هو استراتيجية الرئيس أو صانع القرار في مواجهة الأزمات وقضايا الوطن والمجتمع على المستوى المحلي والدولي، وذلك لأن القرار يتعلق بالغايات أو الأهداف الكبرى للدولة<sup>(٢)</sup>.

"والصورة المثالية للقرار السياسي بصدد الموضوعات الاجتماعية التي تختص بالمجتمع المحلي يجب أن يصدر في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة ولا يكون صادر من أعلى دون قراءة عميقة للظروف المحيطة بالواقع"<sup>(٣)</sup>. بمعنى ألا ينفصل القرار السياسي عن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع المحلي.

فمن أجل معالجة مشكلة ما فلا بد أن تأخذ هذه المشكلة صورتها السياسية وذلك عندما يقرر اختيار حل لها من قبل هيئة سياسية. فعندما نقول أن هناك مشكلة، فهذا يعني وجود صراع بين مصالح عدة مجموعات، ليس بالضرورة أن يكون الصراع سياسياً، وإنما يمكن أن يأخذ له أي بعد من أبعاد النشاط الإنساني داخل المجتمع. والاهتمام به من قبل السلطات السياسية وتبنيه يعني أن الصراع أو المشكلة أخذت لها صورتها السياسية<sup>(٤)</sup>.

وعند الحديث عن القرار السياسي أن هناك فرق بين مرحلتين هما:

أ . صنع القرار واتخاذ القرار: تتميز معظم الكتابات بين مفهومي صنع القرار، واتخاذ القرار. ففي الوقت الذي يشير فيه الأول للأطراف المشاركة والقوى الفاعلة في صنع القرار (أعداده، تجهيزه، بلورته، صياغته، طرح بدائله) يشير المفهوم الثاني للطرف الذي يقوم بعملية الاختيار الفعلية والنهائية" فصنع

(١) المصدر السابق، ص ٤ .

(٢) المصدر السابق، ص ٤٦ .

(٣) Andrew Heywood , Politics , Macmillan Press , London , 1997 , p 253 .

(٤) سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤ .

القرار هو العملية التي تتعلق بالتطورات والأحداث الجارية حتى لحظة الاختيار وما يليها". أما اتخاذ القرار فهو "البت أي الثبات على اختيار محدد أو إجراء معين" <sup>(١)</sup>. أو بمعنى آخر أن الفرق بين صنع القرار واتخاذ القرار هو أن عملية اتخاذ القرار تمثل مرحلة من الأولى، بمعنى أن اتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات، وترتب على ذلك وجوب النظر إلى عملية صنع القرارات تعني في ذاتها الجهد المشترك وليس بأنه صورة جهداً فردياً لشخص معين مهما كان موقعه في الهيكل الإداري للتنظيم" <sup>(٢)</sup>.

أن القرار اختيار واعى بين عدة بدائل يرتبط بشكل أساسي بالمشاكل والقضايا والأزمات التي يعاني منها المجتمع فهو إجراء يهدف للقضاء على هذه المشاكل أو تلافي الآثار والسلبيات الناتجة عنها. ولا يمكن الحكم بسهولة على صحة أو خطأ قرار سياسي ما، فإنه ليس هناك قرار سليم تماماً وقرار خاطئ تماماً، وإنما هناك طريقة أو منهج صحيح أو سليم للتعامل مع المشاكل والمواقف فالبديل الذي يختار في نهاية الأمر لا يمكن أن يحقق إنجازاً كاملاً أو تاماً للأهداف ولكنه يعتبر فقط أحسن حل يمكن الوصول إليه في ظل الظروف القائمة، يضاف إلى ذلك أن الحالة البيئية تعتبر من البدائل المتيسرة، وبالتالي تضع حداً أقصى لمستوى تحقيق الهدف الممكن الوصول إليه <sup>(٣)</sup>.

رغم أن القرار يرتبط بشكل أساسي بالمشكلة إلا أن القرار لا يعالج كل المشاكل، وإنما يعالج فقط تلك التي يمكن معالجتها، وحسب ما تسمح بها قدراته وظروف المحيط الداخلي والخارجي، فالنقص في القدرات والإمكانات المتاحة لصاحب القرار، وتأثير الظروف الداخلية والخارجية، تعطي للسياسة صفة السلبية، وذلك عندما ترفض مواجهة مشكلة ما. وأخيراً أن القرار لا يبحث في حل المشاكل الغير المطروحة، وإنما يكتفى فقط بمعالجة المشاكل المطروحة على الساحة السياسية <sup>(٤)</sup>.

بعد ان عرضنا لعملية صنع القرار السياسي وماهيته، وطبيعته تجدر الإشارة إلى التمييز بين مفهومي السياسات الاجتماعية وصنع القرار السياسي. فهناك فرق بين عمليتي صنع السياسات الاجتماعية، وصنع القرار السياسي. فأن "عملية صنع القرار تعني عملية اختيار الحلول لمشكلة ما، في حين تعني صنع السياسة مجموعة الأعمال المتخذة، والتي تتضمن القرارات المعالجة لمشكلة ما". أو

(١) أحمد عبد الحفيظ، الانفجار التشريعي، حدود الظاهرة، قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ، العدد (٣١) ، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٤.

(٢) إبراهيم درويش، التحليل الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٧٤ .

(٣)عاصم أحمد عجيبة، محمد رفعت، النظم السياسية، ط ٥، نهضة مصر للطباعة والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢ ، ص ١٤ .

(٤) سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

بمعنى أكثر توضيحاً أن "عمل المؤسسة الحكومية يتلخص في عملية الاستجابة للمطالب وتحويلها إلى منجزات، فإن هذا الأجراء يتم على ضوء سياسة معينة تصنع القرارات من خلالها" (١).

وان من الضروري أن نميز بين كل من السياسة الاجتماعية والقرار السياسي، فالأولى خلاصة لسياسات العديد من جماعات المصالح، وذلك عن طريق التراضي والتوفيق فيما بينها، وبعد إقرارها. أي السياسة الاجتماعية بمثابة الخطة أو الدليل الملزم والمرشد عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط مثل الشؤون الخارجية أو علاقات العمل أو الصحة أو الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو التعليم ... إلخ .

"أما القرار فهو اختيار واع بين عدة بدائل، وهو في الغالب الأعم أداة السلطة التنفيذية لتنفيذ السياسة العامة، وجدير بالملاحظة ذلك التشابك الملحوظ بين القرار والسياسة من حيث أن القرار هو الذي يخلق السياسة. أي يوضح الاتجاه العام كما أن السياسة هي الدليل الملزم المرشد عند اتخاذ القرارات التكتيكية التنفيذية متوسطة المدى أو القرارات اليومية الجارية . " كما أن القرار السياسي (إستراتيجياً أم تكتيكياً أم يومياً) لابد أن يتوفر فيه ثلاثة شروط هي: الشرعية والإلزام، والعمومية، الشرعية بمعنى صدوره عن السلطة القانونية المخولة المقبولة وملزمة بمعنى أنه يحمل في طياته قوة جبرية بالتنفيذ والطاعة، وعام بمعنى أنه يمس الشؤون العامة في الحاجات الجماعية" (٢).

مما سبق يتضح الفرق بين السياسات الاجتماعية والقرار السياسي فالأخير يتم ويتخذ في إطار الأول، بمعنى أن السياسات الاجتماعية هي الإطار الأعم والأشمل لقطاع معين من جوانب الحياة (الصحة، التعليم، الاقتصاد، الشؤون الاجتماعية ... إلخ) ، والقرار السياسي عملية فرعية تتم وفق هذا الإطار العام الأشمل التي يسترشد به ويحاول تطبيق مبادئه.

فأن السياسة الاجتماعية هي عملية تكوين تتضمن قيماً ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، إن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفاً معيناً قائماً أو محتمل ، فالسياسة إنما تحدد إطار يلتزم به متخذ القرار (٣).

من هنا، فإن السياسة الاجتماعية عبارة عن تصورات ورؤى إستراتيجية عامة وشاملة لقطاع معين من قطاعات المجتمع (الزراعة، الصناعة، الاقتصاد، التجارة، التعليم، الشؤون الاجتماعية) والقرارات هي

(١) المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٦ .

(٢) أماني قنديل، التطور السياسي في مصر وصنع السياسات العامة، دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية: في على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر، قضايا ومناقشات ، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٧.

(٣) عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

سلسلة الإجراءات والتدابير المنظمة المتخذة، والتي تندرج تحت هذه القطاعات لتحقيق الأهداف العامة التي رسمتها السياسة لذلك، وعليه، فإن حديثنا عن القرار السياسي يعتبر الجانب التطبيقي أو العملي (الفعلي) لتطبيق وتنفيذ السياسة الاجتماعية والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف والآمال المجتمعية.

من هنا فإن السياسة الاجتماعية بوصفها إطار عام وشامل وخطة لما يجب عمله في مجال معين من مجالات الحياة (الصحية ، التعليم ، السكان ... إلخ) فإن القرار السياسي هو الإجراء الفعلي التنفيذي الذي يندرج تحت إحدى هذه المجالات، فهو الآلية التي بناء عليها تطبق وتنفذ ما تم إقراره أو الاتفاق بشأنه في السياسة الاجتماعية.

أما عن الأطراف والقوى الفاعلة والمشاركة في وضع السياسات الاجتماعية للدولة والأطراف المشاركة بالرغم من الفرق بين عملية رسم السياسات وصنع القرار، إلا أن معظم الكتابات تشير إلى أن الأطراف والقوى الفاعلة والمشاركة في صنعها لا تختلف لدرجة أن البعض يعتمد في عرضه للقوى التي تقوم برسم السياسات باعتبارها صانعه للقرار السياسي. وتؤكد الأدبيات المختلفة لعلم السياسة على أن السلطات العامة التي تمارس مهام الحكم في الدولة هي السلطة التشريعية، التنفيذية، القضائية، ودستور الدولة هو الذي ينص على هذه الهيئات، وعلى اختصاصاتها، وعلاقتها ببعضها البعض، ولا يجوز لأي سلطة أن تتجاوز الاختصاص الممنوح لها في الدستور وإلا كان العمل باطلاً<sup>(١)</sup>.

وإذا نظرنا إلى تلك المؤسسات نجد أن الكتابات تشير إلى أن السلطة التنفيذية، وهي التي ترادف معنى الحكومة أو الوزارة في العديد من الكتابات لها النظم المتفرد نظراً لاضطلاعها بالدور الأساسي في رسم السياسات واتخاذ القرارات، ولذلك، نعرض لرسم السياسات باعتبارها عملية سياسية بالدرجة الأولى مركزين على دور السلطتين التنفيذية والتشريعية .

ونظراً لأن معظم الكتابات تحصر رسم السياسات وصنع القرارات في مجموعتين، الأولى تسمى قوى رسمية، والثانية تسمى قوى غير رسمية، ويتفاوت أدوار كلا من المجموعتين طبقاً للعديد من الاعتبارات فعرضنا للقوة والأطراف المشاركة في رسم السياسات ينسحب بالتبعية على القرار السياسي، وما نعرض له فيما يلي من عناصر ينطبق على العمليتين معاً .

أن كل العناصر والعوامل والمتغيرات ذات التأثير المباشر وغير المباشر في عملية تشكيل وصياغة السياسات العامة، تتبع من النظام السياسي للدولة، وهي لذلك تختلف بدرجة من الدرجات من دولة

(١) عاصم أحمد، محمد رفعت، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١.

لأخرى، وفقاً للتكوين السياسي للدولة ولفلسفتها في الحكم ولأرثها الحضاري وما يتصل بكل ذلك من فاعليات<sup>(١)</sup>.

وهناك مجموعة من العناصر والعوامل والمتغيرات، متى وجدت في تكوين النظام السياسي للدولة فان لها دور في تشكيل ووضع السياسات العامة، وهذه العناصر هي:

- ١ - دستور الحكم.
- ٢- الأيديولوجيا السياسية .
- ٣ . السلطة التشريعية .
- ٤ - السلطة التنفيذية .
- ٥- السلطة القضائية .
- ٦ - الأحزاب السياسية .
- ٧- جماعات المصالح والضغط .
- ٨ - الرأي العام .
- ٩ - الأجهزة الإدارية .
- ١٠ - الإمكانيات والظروف البيئية.
- ١١ - ظروف السياسة الخارجية<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- الأفراد والجماعات المشاركين أو المنوط بهم اتخاذ القرارات

هي دوائر صنع القرار والتي تشير بشكل أولي للمؤسسات والتنظيمات والأجهزة التي يتم من خلالها تجهيز وإعداد القرار، أي صنعه، كذلك الأشخاص (الأفراد - الجماعات) المشاركين أو المنوط بهم اتخاذ القرارات. وصنع القرار هو المؤسسة التي يعمل في إطارها صانع القرار، وقد تكون هذه المؤسسة حكومة أو منظمة دولية أو جمعية أو وزارة خارجية في أي بلد في العالم وهذه المجموعة كائنة ما كانت يصدر عنها قرارات سياسية تصنع من قبل أشخاص (كثيرون أو قليلون) خول لهم القانون ممارسة الصلاحيات في الأمور الاستراتيجية<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن أبشر، الدولة العصرية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم (محرر) وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٩.

(٣) سعيد أبو ريه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١.

أن صنع القرارات ليست عملية من إنتاج أفراد معينين بصفة قاطعة، بل إنها في الحقيقة الناتج النهائي لحصيلة مجهود متكامل من الآراء والأفكار والاتصالات والاعتبارات في مستويات متعددة لذلك فبالنسبة لصنع أي قرار سياسي يجب علينا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الأشخاص لكل منهم دور خاص في صنع القرارات وهم:

أولاً: متخذو القرار: وهم الأشخاص الذين لهم سلطة إصدار القرارات والتوقيع عليها رسمياً.  
ثانياً: صانعو القرارات: وهم المشتركرون مباشرة أو الذين يقومون فعلاً بصنع القرار عن طريق الدراسة والمناقشة .

ثالثاً: مشكلو القرار وهم لا يشتركون في صنع القرار مباشرة، ولكنهم تؤخذ في الحسبان اتجاهاتهم وآراءهم وردود أفعالهم المحتملة عند صنع القرار، وهؤلاء ليسوا جزء من كيان صنع القرار<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: محددات السياسة الاجتماعية

المحددات: هي الاطار العام الذي توضع فيه السياسة الاجتماعية وتشمل العوامل الاجتماعية كحاجات اجتماعية وقيم مجتمعية والعوامل الثقافية المعتقدات والافكار السائدة في المجتمع والعوامل الاقتصادية كالموارد والامكانيات المتاحة والعوامل السياسية مثل اجهزة وضع السياسة والخطط والدستور والتشريعات والقوانين<sup>(٢)</sup>، وتتمثل محددات السياسة الاجتماعية في الاتي:

١ - **العوامل الاقتصادية:** ان التخطيط في أية دولة يتأثر الى حد كبير بمدى المتوفر من الموارد والامكانيات الاقتصادية ان الموارد الاقتصادية ( عناصر الانتاج ) والعمل (العمالة ) والثروات الالهية ورأس المال التي توجد في أي مجتمع انساني تكون محددة. وحيث ان هذه الموارد الاقتصادية هي التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع فأن محدودية الموارد اي الندرة تعني ان السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع التي يمكن ان تكون هي الاخرى محدودة<sup>(٣)</sup>.

٢ - **العوامل السياسية:** لكي تحقق السياسة الاجتماعية اهدافها في احداث التغير المستهدف في المجتمع ينبغي توافر مجموعة من الاجهزة الوظيفية والسياسية وتلك الاجهزة هي<sup>(٤)</sup>:

(١) فاروق يوسف، القوة السياسية اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٥، ص٨٩.

(٢) ناني محسن احمد، تحديات ومحددات السياسة الاجتماعية ، اساسيات الخدمة الاجتماعية ، مجال تأهيل المعاقين ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، بورسعيد، مصر، ٢٠٠٠، ص٧٨.

(٣) اقبال الامير السماطولي، التخطيط الاجتماعي بين الواقع والمستقبل، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص١٥.

(٤) ماهر ابو المعاطي علي، السياسة الاجتماعية ، زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٤٣٥.

أ- **اجهزة وضع السياسة:** هذه الاجهزة غالبا لها صلاحية اتخاذ القرارات المرتبطة بصياغة السياسة الاجتماعية سواء في جانبها التشريعي او السياسي او الفني وهي مسئولة عن تحديد استراتيجيات السياسة واهدافها والقوانين والتشريعات التي توجه وتحكم تنفيذ الخطط المنبثقة عن السياسة .

ب- **اجهزة وضع الخطة القومية:** هذه الاجهزة هي المسئولة عن ترجمة السياسة الاجتماعية الى خطة قومية تتضمن خطط نوعية تشارك فيها وزارات معينة كل في مجال تخصصه لتحتوي كل خطة عدداً من البرامج والمشروعات التي تحقق الاهداف المجتمعية

### ٣- العوامل الاجتماعية<sup>(١)</sup>: وتتمثل في

أ- ضرورة ان تعبر السياسة عن حاجات المجتمع

ب- تحقيق مبدأ المشاركة

ج- القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع: من القيم والمعايير التي تعوق التنمية ما يلي:

١- الانعزالية والتوكل على الغير

٢- عدم الايمان بالجديد والخوف منه

٣- عدم الايمان بالعمل اليدوي واحترامه

٤- عدم تقديس العمل كقيمة

٥- اتجاهات المجتمع السالبة تجاه المعاقين

٤- **العوامل الثقافية:** يقصد بها نوع التفكير السائد والاتجاهات الفكرية الاساسية وكذلك الاتجاهات الاخلاقية

### ثالثاً: العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتشريعات

ان العلاقة بين السياسة الاجتماعية والتشريعات هي علاقة تأثير وتأثر فهما وجهان لعملة واحدة، فكلاهما يؤثر في الآخر نجد السياسات الاجتماعية تساعد في صياغة التشريعات كما ان التشريعات تساهم في رسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها ولكي نفهم هذه العلاقة بمزيد من الوضوح علينا ان نقدم أولاً لمفهوم السياسة العامة.

وعن مفهوم التشريع Legislation وسماته فإنه بشكل عام يُعرف بوصفه مجموعة من القواعد القانونية التي تسنها سلطة مختصة من سلطات الدولة هي السلطة التشريعية، وإعلان القواعد عن هذا

(١) عبد الهادي الجوهري ، اسس علم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٧٧ .

الطريق هو الذي يكسبها قوة القانون، ويحمل محاكم الدولة على الاعتراف بها كقانون واجب التطبيق في المستقبل، وكلما تطورت الحياة الاجتماعية وتعددت شبكة العلاقات والروابط البشرية بدت عدم صلاحية العرف كمصدر للقانون، وظهرت الحاجة إلى سن التشريعات وإفراغها في قالب قوانين، وقد بلغ من أهمية التشريع في العصر الحديث أن أصبح يطلق عليه لفظ قانون، فإذا ما أطلق هذا اللفظ انصرف الذهن مباشرة إلى التشريع إذ أنه المصدر الرئيس للشرائع الحديثة<sup>(١)</sup>.

أي أن التشريع هو قانون تم سنه من خلال إجراء رسمي، وأعلن في وقت محدد عن طريق سلطات معترف بها. وقد استخدم هذا المصطلح "ويليام سمنر Summer الذي ميز بين القانون المسنون أو التشريعي والقانون العرفي، حيث ذكر أن القانون التشريعي يعتبر صورة أكثر تطوراً؛ لأنه لا يعتمد كثيراً على العرف أو العادات الاجتماعية، ويمكن أن يتعارض مع عدد منها، وعندما يسن قانون معين، يلزم التضحية بمرونة العرف وبتوافقه الذاتي التلقائي، ومع ذلك فالقانون التشريعي ذو نوعية خاصة، لأن تطبيقه يؤدي إلى ترتيب جزاءات معينة لمن يخالفه، ويعني ذلك أن تحل الممنوعات مكان المحرمات، وتخطط العقوبات لكي تكون وقائية وليست انتقامية<sup>(٢)</sup>.

وتعكس حركة نمو التشريع عبر العصور التاريخية، وكيفية احتلاله لمركز الصدارة المصادر الرسمية للقواعد القانونية، بعد أن كان العرف والعادات الاجتماعية أول هذه المصادر، زيادة في نفوذ السلطة التشريعية، وأهمية الدولة والسلطة السياسية، وزيادة في تدخلها في سن القواعد التي تنظم شكل العلاقات والمعاملات بين الأفراد والجماعات، سواء داخل نظام الدولة ذاتها أو في علاقاتهم مع الأفراد الآخرين<sup>(٣)</sup>. أما التشريع الاجتماعي Social Legislation فيعني الأحكام المقننة التي تصدرها السلطة التشريعية بهدف تقرير حقوق الأفراد الاجتماعية من تعليم وصحة وعمل. كما يعمل التشريع على تحقيق المساواة بين الناس في تمتعهم بهذه الحقوق وتقليل الفروق الموجودة بين مختلف الطبقات الاجتماعية<sup>(٤)</sup>، وهذا ما جعل العلماء يهتمون بدراسة ما يسمى بسوسيولوجيا التشريع Sociological Jurisprudence والذي يمثل حقلاً من حقول الدراسة الاجتماعية للقانون، ظهر في بداية القرن العشرين، ونشأ من محاولة داعية لجدل عناصر معينة من النظرية الاجتماعية، ولاسيما عنصر الضبط الاجتماعي Social Control

(١) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٢٤٤.

(٢) محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٦٧.

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع القانوني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٤٧.

(٤) أحمد زكي بدوي، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

ويؤكد أهمية فهم دور القانون ووظيفته داخل الوحدة الكلية الاجتماعية بمفهومها الواسع، أي أن الفلسفة الاجتماعية للتشريع حادّث كرد فعل ضد التركيز الداخلي الضيق داخل الوضعية القانونية أو الفلسفة التحليلية للتشريع، تلك كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر، ولاسيما في بريطانيا وأمريكا، وكان أقوى تأثير لها على روسكو باوند<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتضح أن التشريع يتميز بمجموعة من الخصائص أو السمات العامة وهي:

أ - يتميز التشريع بصدوره عن سلطة عامة محددة، يخول لها المجتمع مهمة وضع القانون في وثيقة مكتوبة، تصاغ صياغة فنية دقيقة وواعية، تيسر تطبيقه في العمل في تحديد ووضوح.

ب- كما يتميز التشريع بخاصية الصدور في شكل مكتوب، فتكفل للقانون التحديد والثبات اللازمين لاستقرار المعاملات. فكتابة القانون من شأنه أن يمكن الأفراد من معرفة الحدود التي يستطيعون التحرك فيها بنشاط.

ج- كذلك يضع التشريع القواعد القانونية التي تتوافر فيها خصائص القاعدة القانونية التي تنسم بأنها قاعدة عامة ومجردة، تنظم السلوك الاجتماعي علي نحو ملزم.

ع- أن التشريع يشكّل المصدر الرسمي الأصلي في معظم القوانين في الدولة الحديثة في الوقت الراهن.

هـ- أن التشريع يأخذ صوراً متعددة تختلف في مراتبها ودرجاتها وفي السلطة التي تصدرها، فقد يأخذ التشريع معناه الواسع صورة الدساتير، ويطلق عليها حينئذ التشريع الأساسي، وقد يأخذ صورة القانون بالمعنى الضيق، ويطلق عليه في هذه الحالة التشريع العادي مثل قانون تنظيم الجامعات، وقانون الأحوال الشخصية وغيرها، وقد يأخذ صورة اللائحة ويطلق عليه حينئذ التشريع الفرعي مثل اللوائح التنفيذية أو التنظيمية أو لوائح الضبط والأمن العام.

وعلى هذا فإن النظم التي يشرعها ويحميها القانون هي التي تصنع الإنسان وسلوكه، فإذا أسهلت الأنظمة فتح أبواب التهريب فأنتك تخلق مجتمع التهريب، وإذا سمحت الأنظمة بفتح الأبواب على مصرعيها للاستيراد الذي لا يتفق مع عامة الدخول الحقيقية، فإنك تخلق مجتمع الساخطين والطفيليين، وإذا سمحت الأنظمة بهز أعمدة القطاع العام وانفلت تيار القطاع الخاص فإنك تخلق مجتمع الرشوة وإفساد زعم المسؤولين عن العمل العام والخاص<sup>(٢)</sup>.

(١) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري & سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، العين، ١٩٩٤م، ص ٢٤٨.

(٢) أحمد خليفة، مصر الغد والقضايا العشر، المركز القومي للبحوث، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤٤ - ٤٦.

وعلى الرغم من أن المجتمعات الإنسانية تعرف أشد نظم العدوان على القانون إلا أن للقانون هيئته في كل الأحوال، ويخشاه الجميع، ولا أحد فوق القانون في كل المجالات، إذا فقد صك البعض مصطلح إطفاء الشرعية Legitimation بوصفها العملية التي تمنح القوة القانونية أساسها المعنوي أو الأخلاقي وهنا يميز ماكس فيبر بين القوة الفعلية، والقوة الشرعية أو القانونية كنمطين مثاليين، ويعني المصطلح الأول الخضوع الذي يتم على أساس من المصالح، حيث يتضمن السيطرة على السلع والخدمات في السوق، وخضوع الفرد طواعية لتلك القوة، أما مصطلح القوة الشرعية أو القانونية فيعني أنه عند نقطة معينة تحتاج القوة الفعلية المجردة إلى تبرير نفسها، ومن ثم تعمل - باستخدام عملية إطفاء الشرعية - على خلق معنى الواجب والامتثال له بصرف النظر عن الدوافع والمصالح<sup>(١)</sup>.

لكن عندما يحدث خللاً في ميزان القوة في المجتمع فإن الفرد يلوذ بالقانون، ويحاول أن يتخذه سياجاً ودرعاً للحفاظ على حقوقه أو استرجاع حقوق سلبت منه، وإزاء هذا التشبث العام بالقانون أطلق البعض على عصرنا الراهن عصر القانون، لأن القانون هو الذي يساعد على تحقيق العدالة بين الجميع، وبالتالي فإذا لم يحط المجتمع بسياج قانوني متين، واحترام لهيبة القانون فإنه يتحول إلى غابة، يهيمن فيها القوي على الضعيف، وتضعف بالتالي هيبة القانون.

تتطلب عملية رسم السياسات الاجتماعية التخطيط الذي هو عملية تغير اجتماعي مقصودة ووسيلة فعالة لنقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتتابعة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل تكاليف مع حسن الأداء. أو هو اسوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الامكانيات وتحريكها نحو تحقيق اهداف المجتمع وغاياته في هدى السياسات الاجتماعية التي يريد المجتمع ان ينمو في اطارها<sup>(٢)</sup>.

فالسياسات الاجتماعية وتأثيرها على سن التشريع قد يواجه عددا من التحديات وهي تلك الصعوبات أو المعوقات التي تحول دون وجود سياسة اجتماعية تحقق أهداف المجتمع سواء ارتبطت تلك التحديات بعدم امكانية الوصول الى سياسة ملائمة او عدم تناسب اساليب تنفيذها مع متطلبات المرحلة التي يمر

(١) هناء الجوهري، ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية من القاهرة الكبرى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٦.

(٢) طلعت مصطفى السروجي ومنال عبد الستار، السياسة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥١.

بها المجتمع . او عدم توفير الموارد المادية والمالية والبشرية او التنظيمية اللازمة للصنع او تنفيذ او متابعة وتقوم السياسة مما يحول دون تحقيق الاهداف ومن التحديات ايضاً.

ويعد الاعتماد على نماذج مستوردة من المعوقات والتحديات التي تؤثر على وضع سياسة اجتماعية تناسب ظروف الدول التي تستورد تلك النماذج لان النماذج المستوردة غالباً ما تستند الى واقع ثقافي وقيمي وتاريخي يختلف كل الاختلاف عما هو قائم بتلك الدول خاصة وان وضع سياسة اجتماعية واقعية يحتاج الى فهم موضوعي لظروف وامكانيات ومشكلات تلك الدول وما يرتبط بذلك في اطار الواقع التاريخي لها عبر الازمنة سواء الظروف التي عاشت فيها في تلك الدول عملية تاريخية بنائية كلية شاملة تقتضي برامج متكاملة في اطار سياسة اجتماعية تراعي هذه الواقع وتسعى الى تغييره الى الافضل<sup>(١)</sup>.

كما ان التغير من اجل الحياه الافضل لابد ان ينبع من داخل المجتمع نفسه بناء على استجابة مواطنة لتقبل هذه التغير ومشاركتهم بوصفهم اصحاب المصلحة الحقيقية من البرامج التي تتضمنها السياسة الاجتماعية، واذا كان استعارة نماذج مستوردة لوضع او تحليل السياسة يبدو حالياً من الأمور التي يصعب تفاديها في الدول النامية ومنها مصر فإنه من المهم جداً ان تكون تلك الدول واعية كل الوعي بأن هذه النماذج يجب ان تطوع لتناسب القيم والثقافة المحلية ثم بوضع نماذج مناسبة لواقعها وظروفها ومتفقة مع القيم المجتمعية السائدة وايدولوجية المجتمع.

وهذا يؤثر قطعاً على طبيعة التشريعات التي يمكن ان تنبثق عن هذه السياسات فينالها القصور والعوار ولا ترقى لمستوى تقويم المشكلات الاجتماعية المحلية الواقعية التي تعد هي الركيزة الأساسية للسياسات الاجتماعية. وعن ضعف مستوى اداء الأجهزة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية يتبين الآتي<sup>(٢)</sup>:

#### ١- الأجهزة المسؤولة عن السياسة الاجتماعية

الأجهزة التشريعية: وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات بصياغة السياسة الاجتماعية وتحديد الاهداف و توزيع الموارد من خلال مؤسساتها المسؤولة عن تلك العمليات .

(١) منى عبيس وعبله الافندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ، دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٥١.

(٢) ناني محسن احمد، تحديات ومحددات السياسة الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٧٨.

الاجهزة التخطيطية: وهي المسؤولة عن تحويل الغايات والاهداف الاستراتيجية الى حددتها السلطة التشريعية الى اهداف ومقاصد تخطيطية تتحول بدورها الى برامج ومشروعات قطاعية يرتبط انجازها بتوقيت زمني ويخصص لها ما تستلزمه من الموارد البشرية والمالية والتنظيمية وهو ما يعرف بالخطة القومية للتنمية في المجتمع والتي يتم من خلالها تحقيق اهداف السياسة الاجتماعية.

الاجهزة التنفيذية: وهي المسؤولة عن وضع الخطط التنفيذية بتفاصيلها الفنية في كل قطاع او مجال من مجالات السياسة الاجتماعية وبما يتطلبه التنفيذ من تنسيق وتتابع وتوفير الوسائل و المستلزمات ويعتمد هذه الاطار على الاجهزة الادارية والمؤسسات الخدمية والانتاجية الحكومية في المجتمع .

اجهزة المتابعة والتقييم: وهي المسؤولة عن قياس وتقدير درجة الانجاز حتى يمكن تعديل طرق التنفيذ وأساليبه اذا اقتضى الامر والاستفادة من نتائج التقييم مستقبلاً.

ويمكن ذكر تحديات اخرى مثل:

-نقص مصادر تمويل برامج سياسية

-ضعف دور المؤسسات غير الحكومية في القيام بمسئوليتها تجاه السياسة الاجتماعية

-غياب النسق المؤسسي والتكامل بين مجالات السياسة الاجتماعية.

وقد ينعكس التشريع سلباً على قضايا المجتمع في السياسة الاجتماعية، فان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها قد تجتمع في بلد ما كلها أو بعضها أو ينفرد بها بلد دون آخر. هنا تظهر بما لا يدع مجالاً للشك وجود مشكلة ذات خطورة واهمية كبيرة ألا وهي ضعف الفلسفة الذي يمكن ان يحدد الإطار القانوني والتشريعي ويضع قواعد السياسات، ويمنع مخاطر التوترات وعدم الاستقرار ويدفع الميل الى تغليب المصالح الضيقة والشخصية على المصالح العامة، وبالتالي عدم وجود تشريعات اجتماعية ترعى هذه العلاقات التي قد تسودها الفوضى وانعدام التوازن وخلق حالة من التخوف والتحسب قد تصل الى حد التبعية من خلال انعدام قدر أصحاب القرار من ان يكونوا أسياد قراراتهم. كل ذلك بسبب إهمال التشريعات وهذا أمر له اثر السيئ فضلاً عن تأثيره البالغ السوء في الافراد والمجتمعات، وأقل ظواهرها انتشار جرائم الاعلام الالكتروني، وهذا ادى الى احداث تغيير جذري في نواحي الحياه الاجتماعية مما دفع بالمشرعين الوطنيين والدوليين مع بروز ظواهر جديدة الى ابتكار أطر واليات قانونية جديدة لمواكبة هذه التغيرات بهدف المواءمة مع متطلبات تحقيق النمو للأفراد والمجتمع.

ان تطوير القوانين والتشريعات في السياسات الاجتماعية التي حفل بها العالم في السنوات الأخيرة بشكل متسارع وغير مسبوق في شتى المجالات والحقوق وحركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول قد

أدى إلى تغييرات جذرية في مختلف النواحي الاقتصادية وغير اقتصادية واجتماعية وغير اجتماعية مما أدى الى ظهور وبروز ميادين جديدة تحتاج الى تنظيم وكذلك ظهور انواع جديدة من الجرائم وميادين جديدة لهذه الجرائم، كل ذلك وضع أمام المشرع الدولي والوطني مهمات جديدة بابتكار أطر واليات قانونية جديدة لحماية الاطراف المنخرطة في دورة هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومحورها الإنسان أكان فاعلاً كرجال الأعمال ام كان متفاعلاً كالمستهلك وهذا الأخير هو الطرف الذي يعتبر الاضعف في هذه الحلقة لذلك كان على المشرع وطنياً أم دولياً ان يواكب هذه التغييرات سعياً الى المواءمة مع متطلبات تحقيق النمو الأفراد والمجتمع وتشجيع المنافسة وجذب الاستثمارات وحماية المستهلك والحفاظ على حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

من هنا ظهرت الحاجة الملحة والضرورية لابتداع تلك الأطر والاليات القانونية وتطوير القوانين الحماية لتكون مرتكزاً لعملية تنمية شاملة، بالنظر لما تلعبه هذه القوانين من دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع متقدم أو نام أو أقل نمواً ، لأنه لا يمكن لأي مجتمع او دولة ان تقوم بعملية اصلاح او تنمية شاملة من دون وضع اطر قانونية تتناسب وتتلاءم مع حاجات الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية .

(١) منى عبيس وعبدالله الافندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٩٦، ص ١٥١.

# الفصل الرابع

## الاعلام والاتصال بالناس وانتشار الجرائم الالكترونية

### تمهيد

أولاً: نشأة وسائل الإعلام ودورها التربوي

ثانياً: تأثير وسائل الإعلام على المجتمع وأفراده

ثالثاً: الإعلام الأمني كأحد السياسات الاجتماعية في مواجهة جرائم

الاعلام الالكتروني

رابعاً: الجرائم في المواقع الالكترونية

## تمهيد:

إذا كانت وسائل الاتصال التقليدية قد مارست أدواراً هامة في تشكيلها للعقل البشري مثل الكتب والرسائل وغيرها فإن وسائل الاتصال الحديثة قد تعاضمت دورها في هذه العملية، ليصبح العقل الإنساني عبارة عن محتوى قابل للتشكيل من قبل تلك الوسائل، وقد تعاضمت هذا التأثير كثيراً في العصر الحديث خاصة مع ظهور الاتصالات الالكترونية في أوائل الألفية الثالثة ومن وسائلها البريد الالكتروني، وشبكة الانترنت وغيرها من الوسائل التي غيرت في صورة الحياة اليومية أو كادت تتغير، حيث اشتمل ذلك على وجود نظم جديدة كالتسوق عبر الانترنت والدرشة، والإطلاع على الصحف والإذاعات، والدعوة إلى دين أو أيديولوجية أو فكر.

لقد احتل الإعلام مكانة حيوية في كل العصور ذلك أن مطالب الإنسان لا تقتصر على تزويده بالحاجات المادية كالطعام والشراب والمأوى ولكنها تتعدى ذلك إلى رغبته في الاتصال بأمثاله من البشر وتعتبر هذه الرغبة في الاتصال من المطالب الأساسية التي أصبحت ضرورة حيوية للحفاظ على الجنس البشري، وازدادت أهمية الإعلام في المجتمعات الحديثة بازدياد تعقد الحياة البشرية فلا يمكن لنا أن نتصور مجتمعاً خالياً من الإعلام تقوم له قائمة.

وإذا نظرنا أيضاً إلى قطاع الاتصالات فإننا سنجد أنه شهد في فترة قصيرة تحولاً حاسماً بفضل التطورات التكنولوجية التي يقوم عليها حيث أصبح يشكل البنية التحتية لما يعرف اليوم بالاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على المعلومة وطرق إيصالها في أقصر وقت وبأقل تكاليف، ونظراً للتطور الهائل الذي شهده هذا القطاع ومدى مساهمته في جميع القطاعات، وخاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية، الهاتف (الموبايل) و الانترنت، كل هذا وضع المؤسسة أمام تحدي جديد ألا وهو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبوجود الإعلام في المجتمع يمكن تحقيق وحدة الفكر والعقيدة واستمرار تراثه والحفاظ على شخصيته وهويته واستمراره وهذا يزيد من شعورنا المتزايد بأهمية التواصل الإعلامي.

لقد أبدى علماء الاجتماع أهمية بالغة تجاه الإعلام كظاهرة اجتماعية تؤثر في المجتمع بعناصره ومؤسساته وتعدى ذلك إلى أن أفرد بعضهم له علماً أطلق عليه علم اجتماع وسائل الإعلام. وإن من أبرز ما شهده العالم أخيراً من تطور علمي وتكنولوجي ما يسمى شبكات التواصل الاجتماعي ونظراً لما تتضمنه هذه الشبكات من مميزات كثيرة فقد كانت شبكات التواصل الاجتماعي سبباً في العديد من التغيرات التي شهدتها العراق مؤخراً .

## أولاً: نشأة وسائل الإعلام ودورها التربوي

إن التاريخ لوسائل الإعلام كظاهرة إنسانية اجتماعية يعود بنا إلى بدايات الحياة الإنسانية الأولى، أي ما قبل الميلاد بآلاف السنين. وقد تطور الإعلام مع تطور الحياة والعلوم في الحضارات الإنسانية، ويمكننا أن نقسم الحضارات في تتبعها على أساس اتصالي كما يأتي<sup>(١)</sup>:

أ- الحضارة السمعية الشفهية: أي عندما كان الإعلام يعتمد الأصوات والإشارات والحركات والأشياء ذات المعاني المشتركة.

ب- الحضارة الكتابية: وهي المرحلة التي توصل فيها الإنسان إلى الكتابة واستعملها في الاتصال بالآخرين أي منذ حوالي أربعة آلاف سنة قبل الميلاد .

ج - الحضارة الطباعية: وبدأت بإبتكار الطباعة بالحروف المتفرقة في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

د - حضارة التلغراف والتلفزيون والسينما والإذاعة المسموعة والمرئية في النصف الأول من القرن العشرين .

هـ - حضارة الإلكترونيات والذرة وغزو الفضاء: والمتمثلة في الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر لتخزين وتحليل واسترجاع المعلومات ، واستخدامات الذرة وأشعة الليزر في المجالات السلمية ومنها الإعلام، وذلك ما نعيشه الآن.

مع ملاحظة أن كل حضارة لاحقة تحتوي الحضارة السابقة لها: فالكتابة تحتوي الكلام، والطباعة تحتوي الكتابة، والتلغراف يحتوي الطباعة والتلفزيون يحتوي الراديو والسينما والأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر تحتوي جميع الوسائل السابقة في عصر المعلومات والاتصال كما يحلو للبعض أن يسموا القرن العشرين<sup>(٢)</sup>.

ولقد أصبحت وسائل الاعلام من الكثرة والتنوع في العصر الحديث بحيث صارت من أيسر السبل لنقل المعارف والمعلومات كالصحافة والإذاعة والتلفزيون. وتعد وسائل الاتصال والإعلام أدوات ثقافية

(١) محمود عبد الرؤوف كامل، الاعلام والاتصال بالناس .. مفهومه .. نظرياته .. تاريخه .. نماذجه .. أساليبه .. وسائله، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨ - ص ٤٩ .

تساعد على دعم المواقف والاتجاهات والتأثير فيها عن طريق تقديم الثقافة والمعرفة لملايين البشر عبر الأشكال والأطر والوسائل الثقافية المختلفة<sup>(١)</sup>.

وضعت وسائل الإعلام والاتصال على اختلاف تعددها وتنوعها وبطريقة تكاد تكون مصيرية، وضعت البشرية في مواجهة عصر جديد يستحق أن يطلق عليه بكل جدارة تسمية (عصر سيادة الإعلام) وإذا كانت هذه المواجهة الحتمية تملك من القدرة ما يجعل البشرية تعترف بأهمية الدور الحضاري للإعلام فإن ذلك الاعتراف ينطلق من الفهم الإنساني لدوره الفاعل في تحقيق عملية الحوار الإنساني الخلاق، وليس على أساس تحويله إلى قنوات للاستلاب والوهم والفوضى وعقد الصفقات التجارية والتأثير في عقول الناس ومشاعرهم عن طريق الإثارة والتحريف وتشويه الحقائق وتزييفها بطريقة تتسجم مع المقاسات المطلوبة المحلية والإقليمية والدولية<sup>(٢)</sup>.

أما الدور التربوي لأجهزة الاعلام فمن الواضح أن وسائل الاعلام أصبح لها دور هام في عملية التربية والتنشئة مما شجع بعض العلماء من أمثال "شيرام وروبرت" على وضع العوامل الاجتماعية والتربوية في اعتبارهم عند القيام بمتابعة أثر وسائل الاعلام وقياس مدى نجاحها في تحقيق الأهداف<sup>(٣)</sup>. وبالتالي أصبحت وسائل الاعلام إحدى الوسائل التربوية المكتملة لدور المدرسة شأنها في ذلك شأن الأسرة<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما دعا العلماء إلى القول بأن الأجيال الجديدة سيقوم بتنشئتها وتربيتها (الأب والأم ووسائل الاعلام)<sup>(٥)</sup>.

هناك مجموعة من الدراسات العلمية التي تؤكد على أن أجهزة الاعلام تمثل وسيلة أساسية من وسائل الثقافة، ولها تأثير هائل في محيط مختلف فئات المجتمع، وهناك دراسات أخرى توصلت إلى نتائج عكسية تشير إلى ضعف تأثير أجهزة الإعلام على الأفراد، إلا في حالات خاصة يكون فيها هؤلاء

(١) أمين الخولي، محمود عنان، المعرفة الرياضية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٨١.

(٢) محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، ج ٢٧، ع الأول والثاني ٢٠١١، ص ٦٨٩.

(2) James D, halloran: Mass Media & Socialization ,International Bibliography & Different perspectives ,International Association for Mass. Com , Research , England by J . A. Kavanagh&sous 1 td . Lends L. S 89,BU . 1976 , P . 19.

(٤) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٣٨.

(٥) محمد كامل عبد الصمد، التلفزيون بين الهدم والبناء، دار الدعوة، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ٩١.

الأفراد مستعدين للتأثير بسبب عوامل أخرى لا تتعلق بأجهزة الإعلام، بل بتأثير أجهزة التنشئة التربوية الأخرى فالأسرة والمدرسة وغيرها، ويقتصر دور المادة الإعلامية على مجرد إسهامها في خروج تلك المؤثرات إلى السطح، مما يعني حياد وسائل الإعلام في التأثير على أعضاء المجتمع<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت لوسائل الاعلام القدرة على الوصول بشكل أسرع لفئات عديدة من الجمهور في نفس الوقت الذي تتميز به قنوات الاتصال الشخصي بالقدرة على الإقناع بتغيير الاتجاه وتبني السلوك الصحيح فإن إحداث التكامل بين مزايا هاتين الوسيطتين ( راديو، تلفزيون) يعد أمراً ضرورياً لا يمكننا الاستغناء عنه.

تختلف المقدرة الإقناعية لكل وسيلة طبقاً لمقدرة أي وسيلة من وسائل الإعلام على جعل المضمون يتسم بحيوية أكبر وجاذبية وواقعية قد يزيد من تأثير تلك الوسيلة، وقبل هذا الاحتمال يجعلنا نفهم مبررات القلق الذي انتشر فترة ما عن تأثير السينما والتلفزيون على السلوك الأخلاقي والعلاقات الاجتماعية<sup>(٢)</sup>. كما تتضح أهداف الإعلام والاتصال وفوائده فيما يأتي:

من جانب المرسل: تغيير زيادة المعلومات، خلق آراء جديدة، تدعيم الاتجاهات السلبية إلى الإيجابية والعكس.

من جانب المستقبل: تناول الأحداث والظواهر المختلفة، الحصول على معلومات تساعد في عملية واتخاذ القرارات.

من جانب المجتمع: توفير المعلومات عن الظروف المتغيرة، نقل التراث الثقافي والعمل على تنشئة الجيل الجديد، مساعدة النظم الاجتماعية، الترفيه للأفراد المجتمع<sup>(٣)</sup>.

إن وسائل الإعلام كثيرة ومتنوعة وبالتالي فقد زاد الاهتمام بدراسة هذه الوسائل وتحديد الخصائص التي تتميز بها كل وسيلة وقياس مدى آثارها على الرأي العام لأن لكل واحدة من هذه الوسائل طبيعة خاصة تميزها عن الوسائل الأخرى، وتنقسم هذه الوسائل إلى<sup>(٤)</sup>:

(١) تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الإعلام والشباب، الدورة الرابعة والعشرون ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة ، ص ٤١٣ .

(٢) منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩٣.

(٣) جبارة عطية جبارة، الاعلام والعلاقات الإنسانية ( دراسة في علم اجتماع الاعلام )، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٨١، ص ٤١ .

(٤) عبير الرحباني، الإعلام الرقمي الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٦.

الوسائل المطبوعة: وتشتمل هذه الوسائل على الصحف والمجلات والدوريات والكتب والنشرات والكتيبات واللافتات والملصقات وهي الوسائل الاعلامية التي تنتج عن طريق الطباعة .

الوسائل السمعية: وتشمل الإذاعة والتسجيلات الصوتية المختلفة وغيرها من الوسائل التي تعتمد على عنصر الصوت وحده .

الوسائل البصرية: وتضم هذه الوسائل المعارض والنصب التذكارية والإعلام واللافتات وغير ذلك من الرسائل التي تعتمد على حاسة النظر وحدها .

الوسائل السمعية البصرية: وتضم الوسائل التي تجمع بين الصوت والصورة سواء كانت صورة صناعية أم طبيعية مثل: العروض السينمائية والتلفزيون والمسرح .

وسائل الاتصال المواجهي (الوسائل الشفوية) وتشمل: الاتصال الشخصي المباشر بين شخص وآخر، الاتصال الجمعي بين شخص ومجموعة من الناس بشكل مواجهي.

ولكل واحدة من هذه الوسائل مجال معين تستخدم فيه بنجاح ولكل وسيلة تأثيرها الخاص في نوعيات معينة من الجماهير . ولقد أصبحت الوسائل المرئية تشكل حوالي (٧٠٪) من حصيلة المعرفة الإنسانية، وتعتبر هذه الوسائل من أقوى الأسلحة الاعلامية في الوقت الحاضر وكل وسيلة من الوسائل السابق ذكرها تتوافر لديها قدرة معينة على إحداث أثر إعلامي معين بدرجة ما<sup>(١)</sup>.

تعددت وتنوعت وسائل الاعلام، ومنها الإنترنت فقد نشأت الفكرة الأساسية للإنترنت والمتمثلة في ربط مجموعة من أجهزة الكمبيوتر مع بعضها في شبكة واحدة على يد القوات المسلحة الأمريكية في عام ١٩٦٠ م عندما قامت بعملية وصل أجهزة الكمبيوتر العسكرية المنتشرة عبر الولايات المتحدة عن طريق شبكة اتصال أطلق عليها أسم (ARPANET) وكانت هذه الشبكة هي الشكل الأصلي لما يعرف اليوم بشبكة الانترنت<sup>(٢)</sup>.

ومع بداية التسعينات من القرن العشرين تم إنشاء شبكة عالمية ضمن الانترنت وعرفت باسم الشبكة العالمية الموسعة ( World wide web )، وهي تختصر بالأحرف www والتي تكتب في العنوان الرئيسي لأي صفحة على هذه الشبكة، ويبدأ هذا العنوان بالأحرف http: وهذه الأحرف هي اختصار للجملة (Hyper Text Transfer Protocol) بمعنى: بروتوكول الانتقال من نص إلى آخر مرتبط به الذي يسمح لأنظمة التشغيل المختلفة بأن تشارك في المعلومات، لذا فإن أحد أعظم النقاط قوة في الشبكة

(١) محي الدين عبد الحليم، الإعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) فيصل أبو عيشة، الاعلام الإلكتروني، عمان، دار النشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٦٥.

هي الطريقة التي تستخدم بها النصوص الفائقة في تسهيل المشاركة العامة في المعلومات على المستوى العالمي، حيث يتاح قدر غير محدود في البيانات المخزنة على الشبكة، لتكون مصدراً قيماً متاحاً للمعلومات للمستخدمين<sup>(١)</sup>. والشبكة العنكبوتية العالمية هي اكتشاف العالم الإنجليزي المولد " تيم برنرز لي Tim Bernes " وهي الشكل الأكثر شعبية وعمومية للإنترنت، كما تعد وسيلة اتصال جماهيرية، وهي الواجهة التي تسمح لمستخدمي الحاسب بأن يطلعوا على البيانات ويتبادلوها<sup>(٢)</sup>.

وأنشأت هذه الشبكة العالمية الموسعة في أوروبا، وكان الغرض الرئيسي منها هو خدمة العلماء والباحثين وتسهيل الحصول على المعلومات وكذلك تيسير الاتصال فيما بينهم، بعد ذلك أخذت هذه الشبكة في الاتساع وأنشئت عليها ملايين المواقع حتى وصلت للشكل الذي نعرفها عليه اليوم<sup>(٣)</sup>.

أدت ثورة المعلومات التي أحدثت انفجاراً معرفياً هائلاً، و"ثورة وسائل الاتصال" المتمثلة في تقنيات الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصال السلكي واللاسلكي وصولاً لنصوص التلفزة، الى ثورة الحاسبات الالكترونية "الثورة الرقمية"، وقد أفرزت ثورة المعلومات نماذج إعلامية جديدة أبرزها المواقع الالكترونية للصحف ووكالات الأنباء العالمية، ولم تتوقف عند هذا الحد، بل أصبح للإذاعات والمحطات التليفزيونية أيضاً مواقع إلكترونية تبث وتنتشر محتوياتها الإعلامية، من خلال ما تمتاز به هذه النماذج باكتمال الحلقة الاتصالية، وهذه النماذج فتحت الطريق لظهور ما يسمى "بثورة الإعلام الإلكتروني"، حيث ساعد ظهوره في تحرير الانسان من أجهزة التوجيه الإعلامي الرسمي، وأصبحت عملية الاتصال مزدوجة لشكل حرية المرسل والمستقبل معاً، إلا أن هذه الثورة المحتكرة بدأت تسبب خطورة القضاء على الوسائل التقليدية "كالصحف الورقية والصورة المتلفزة"، حيث أصبحت الأولى تتسائل عن مستقبلها وأصبحت

(١) Danah M. Boyd, Nicole B.Ellison. "Social network sites: Definition, History, and Scholarship". In: Journal of Computer-Mediated Communication. Vol.13, No.1, October 2007, p.210.

(٢) على عبد الرازق جلبى وآخرون ، القاموس العصري في العلم الاجتماعي ، دار الثقافة العلمية ، الاسكندرية ، ط ١ ٢٠٠٩ م ، ص ٣٥٠ .

(٣) Amanda Lenhart, Kristen Purcell, Aaron Smith, Kathryn Zickuhr, Social media & Mobile Internet use among teens and young adults, unpublished report, The Pew internet & American life project, U.S.A, February 2010. p.4.

الإذاعة والتلفزيون تأخذ أشكالاً إلكترونية مختلفة أيضاً عبر شبكة الإنترنت، من خلال تأسيس مواقع خاصة بها لسماع الإذاعات ومشاهدة الفضائيات بصورة مباشرة<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: تأثير وسائل الإعلام على المجتمع وأفراده

تشكل وسائل الإعلام بالنسبة لملايين البشر الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلاق. كذلك للاتصال دور في تدبير شؤون المعرفة وتنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع وخاصة جميع المعلومات العلمية ومعالجتها واستخدامها وإعادة صياغة القالب الثقافي للمجتمع وبالرغم من قوة تأثير الاتصال فهو لا يستطيع أن يغير فحوى العلاقات بين الأشخاص ولا جوهر الحياة الاجتماعية حيث يكون الاتصال أكثر فعالية عندما تعزز تأثيره عوامل اجتماعية أخرى.

ويعد الإعلام من أهم ما يميز المجتمع الإنساني، لذا يصعب تخيل أي مجتمع بدون وجود وسائل الإعلام والاتصال وإنما انتشرت وسائل الإعلام في كل المجتمعات وتزايد تعرض الأفراد لها<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر الاتصال أداة فعالة في إحداث التغيير الثقافي داخل المجتمع كما قد يمتد تأثيره من مجتمع لآخر والفضل في ذلك يرجع إلى التطور في مجال تكنولوجيا الاتصال حيث تأثيره القوي على التنظيم الاجتماعي والتجمعات الإنسانية ومن ثم فإن السيطرة على الإعلام تعني السيطرة على كل من وعي المجتمع والتنظيم الاجتماعي، ويستطيع الإعلام أن يقوم بدوره كأحد أدوات الضبط الاجتماعي من خلال اتباع أسلوب الإقناع مخاطباً كل طبقات المجتمع بحيث يكون لكل مجتمع الأسلوب المناسب له حتى يستطيع التواصل معه وأن يحقق مهمته.

ومع اختلاف أشكال المجتمعات ما بين ديمقراطية وشمولية وديكتاتورية إلا أنها تدين جميعاً في وجودها إلى تقدم تكنولوجيا الاتصال والتي أصبحت تصل لأكبر عدد من الناس على الكرة الأرضية وبذلك أصبح للاتصال القدرة للتأثير على كل من النظام الثقافي والاجتماعي وأصبحت نظم الاتصال تسعى إلى تأكيد استقرار المجتمع من خلال دعمها لقيم ومعتقدات هذا المجتمع<sup>(٣)</sup>.

وتظهر التأثيرات الأساسية لوسائل الإعلام في الوقت الراهن بصورة واضحة ويبرز ذلك التأثير في الجانب المعرفي لدى الفرد بتقديم معلومات جديدة تختلف عن معلوماته السابقة، وتغير أو تخلق صوراً

(١) عبير الرحباني، مصدر سابق ص ٤١، ٤٠، ٤٣.

(٢) ويليامز ريفرز، تيودور باتريسون، جاي جينسون، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، ترجمة: أحمد طلعت البشبيشي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ٣٥-٣٧.

(٣) Joseph A. Devito, Human Communication, Long man, London, 1995, p.19.

ذهنية عنده عن الأحداث أو المواقف أو الدول أو الأشخاص، فقد أصبح لوسائل الإعلام تأثير في الطريقة التي يدرك ويفكر بها، فيه حيث أنها تلعب دوراً أساسياً في خلق وتكوين ما يسمى بـ "بيئة الرأي" الذي يمكن استخدامه كمحك للاختيار<sup>(١)</sup>.

ويختلف مستوى التأثير الذي تحدثه وسائل الاتصال باختلاف المستقبل الذي يتلقى الرسالة الاتصالية فالتأثير الذي يحدث على مستوى الفرد يختلف عن التأثير الذي يحدث على مستوى الجماعات أو على مستوى المؤسسات أو على مستوى المجتمع أو الثقافة ككل. حيث يمكن أن تتأثر جميعها بوسائل الاتصال بطريقة ما، ولكن التأثير الخاص بالمجتمع والثقافة لا يظهر مداه إلا بعد مرور فترة طويلة ولهذا فرق دنيس ماكوبيل بين التأثير (effect) والفاعلية (effectiveness) مشيراً إلى أن التأثير يحتمل حدوثه سواء هذا مقصوداً أم لا، بينما الثاني وهو الفاعلية يشير إلى قدرة وسائل الاتصال على تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالجمهور أو بالتأثير في الرأي أو السلوك. وهكذا فإن بحوث التأثير اليوم ساحة لثلاثة اتجاهات: القائلون بمحدودية تأثير وسائل، ومنهم القائلون بالتأثيرات المشروطة والقائلون بقوة وسائل الإعلام وهم في الغالب من الأوروبيين الماركسيين وبعض الأمريكيين، والاتجاه الثالث يأخذ موقفاً وسطاً بين التأثيرات المحدودة والتأثيرات القوية<sup>(٢)</sup>.

وهناك ضرورة لإيجاد وسائل للاتصال يقبلها الناس والمعروف أن العوامل الأولية لما نراه أو نسمعه أو نقرأه أي العوامل التي تنشط آرائنا تختار من بين مجموعة الأشياء الواجب رؤيتها أو قراءتها أو سماعها ويظهر أثر ذلك في الصحف والكتب والمجلات التي تغرقنا بسيل غير منقطع من الأخبار ذلك بالطبع بالإضافة للبرامج الإذاعية ووجود التلفزيون والسينما والبرامج الدينية التي تتنافس فيما بينها للحصول على الجزء الصغير من وقت الفراغ الذي ترك لنا بعد عملنا اليومي من أجل اكتساب معيشتنا وتخصيص بعض الوقت للأسرة.

ولأننا نعيش اليوم في عصر الأقمار الصناعية والسموات المفتوحة، عصر القفزات الفضائية، والثورات المعلوماتية، فقد تضاعفت مسؤولية الإعلام وأصبح على عاتقه تحقيق التوازن بين العالمية والمحلية وذلك بالتفاعل مع الثقافات الأخرى والانفتاح على العالم بما يحمله من قنوات دولية تمكن المواطن العربي من مواكبة عصره والاستفادة من كافة ثمرات المعرفة الإنسانية، دون المساس بالروح

(١) محمد عبد الحميد، "نظريات الإعلام واتجاهات التأثير"، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٦٩-٧٠.

(٢) Terhi Rantanen; The Media and Globalization; sage publication; London; NewDelhi; 2005; p6.

الوطنية بهدف تعميق انتماء الأجيال الجديدة بالوطن وتاريخه وثقافته وقيمه وقضاياها الأساسية وعاداته وتقاليد<sup>(١)</sup>.

وإذا ما تطرقنا إلى مفهوم عولمة الإعلام يمكن القول أنه لم تظهر سوى محاولات قليلة لتحديده، وهو غالباً ما كان يندرج تحت مفهوم العولمة، أي أنه جزء من مفهوم العولمة بشكل عام، ومن ثم سوف تعرض الدراسة لمفهوم عولمة الإعلام.

فقد أشار جيندز إلى أن عولمة وسائل الإعلام " Media Globalization " هي ضغط للزمن والمكان، وهي سمة رئيسة في العالم المعاصر، وأشار إلى أن عولمة الإعلام هي الامتداد أو التوسع في المناطق الجغرافية مع تقديم مضمون متشابه، ذلك كمقدمة لنوع التوسع الثقافي، وأكد جيندز أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتقليل من مشاعر الانتماء إلى مكان محدد، وشدد جيندز على أهمية دور الإعلام في خلق وتضخيم الحقائق اعتماداً على الصور والرموز<sup>(٢)</sup>.

ولتأثير عولمة الإعلام وما تقوم به من محاكاة المؤسسات الإعلامية المحلية لمؤسسات الدول المتقدمة. في الواقع أن أغلب الفضائيات العربية تسير في نسق فعاليتها الإعلامية، على النهج العولمي للشركات الاقتصادية الكبرى في ترويج السلع وبيع الأحلام والإثارة والمتعة والنجومية والبورصة والحظ والثروة وغيرها. ومن المدهش أن وسائط التلفزة الفضائية العربية لا تقل خطراً عن الوسائط الغربية والصهيونية، أحياناً، في قتل الروح النقدية عند الطفل، وترويج الخرافات، وتعزيز القيم الاستهلاكية، والترويج لكل مفاهيم العنصرية والطائفية والعشائرية<sup>(٣)</sup>.

فإن الوضع الراهن لتكنولوجيا الاتصال في المجتمعات النامية يؤكد ضعف البنية الاتصالية لهذه المجتمعات، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب قدر كبير من إنجازات التكنولوجيا الحديثة في الاتصال، ويحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانيات هذه التكنولوجيا. لقد فشلت الدول النامية في تحقيق ما نسنيه (بالأمن التكنولوجي) في مجال الاتصال، فهي لم تحسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لاحتياجاتها

(١) ماجي الحلواني، الإعلام وقضايا المجتمع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧.

(٢) Terhi Rantanen; The Media and Globalization; sage publication; London; NewDelhi; 2005; p6.

(٣) على أسعد وطفه، التربية العربية والعولمة: بنية التحديات وتقاطع الإشكاليات، مجلة عالم الفكر، ع ٢٤، م ٣٦، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٣٤٣.

الإعلامية، ولم تتمكن من توطين التكنولوجيا الحديثة في مجتمعاتها بحيث تصير جزءاً من بنيانها الاجتماعي والثقافي، كمقدمة لتنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية، كما فشلت في إقامة تعاون مشترك مع مثيلاتها من الدول النامية في استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة ذات التكلفة المرتفعة .

فانتشار وسائل الإعلام والعولمة هو من بين العوامل الرئيسة التي ساهمت في تشكيل وتعريف الجيل الحالي من الأطفال والشباب بعضهم ببعض في كثير من البلدان، حيث تواجد العديد من الوسائط الإعلامية والأقمار الصناعية، بالإضافة إلى ذلك أنهم يتعرضون إلى نفس البرامج أو نفس المواد الإعلامية مما يدفعنا إلى القول بأن وسائل الإعلام جعلت العالم أصغر حجماً أو على حد قول البعض قرية صغيرة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الإعلام الأمني كأحد السياسات الاجتماعية في مواجهة جرائم الاعلام الالكتروني

أحدثت ثورتا التكنولوجيا والمعلومات أثارها العميقة والمتنامية على وسائل الاتصال الجماهيرية، فعظمت من دورها وسيطرتها على كافة مناحي الحياة، فباتت وسائل الاتصال الجماهيرية أكثر سرعة ودقة في نقل الأحداث وتفاعلها بين كافة أركان الكرة الأرضية ويستطيع الإنسان الآن أن يشاهد على مدار الأربعة والعشرين ساعة كل أحداث العالم على الهواء مباشرةً فالأقمار الصناعية تدور حول الأرض لنقل كل ما يدور من خلال شاشات التلفزيون ومحطات الإذاعة والإنترنت إلى كل أنحاء العالم.

لقد فرض هذا التطور العظيم في وسائل الإعلام على أجهزة الأمن ضرورة مجاراته وأهمية الاستعانة به في ملاحقة الجريمة ودعم جهود مكافحتها، ولم يعد يكفي في مجال الاتصال بالجماهير مجرد الاعتماد على أساليب الاتصال التقليدية من مؤتمرات ومحاضرات ولقاءات وغيرها، أو مجرد الاعتماد المقنن من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية (صحافة - إذاعة - تلفزيون) بل لابد أن يفتح الإعلام الأمني للاستفادة من كافة وسائل الإعلام المتاحة من آليات الإعلام الجديد بما في ذلك الإنترنت، فلم يعد دور الإعلام الأمني كالسابق يقوم على تحصين المجتمع ضد الجريمة بتركيزه على معالجة مهددات الأمن لأنه تغير الأمر في عصر الإعلام الجديد حيث لم تعد مهددات الأمن داخلية مادية بل خارجية وكونية<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٤٩، ص ٥٥٠.

(٢) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

والإعلام الأمني هو فرع من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم؛ كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر يتعلق برجال الأمن<sup>(١)</sup>.

ويرتبط مفهوم الإعلام الأمني بمفهوم الإعلام أولاً، وثانياً بمحتوى الرسالة الإعلامية المتخصصة التي تقوم عليها، وثالثاً بالوظائف الموكلة إليه، ورابعاً الجمهور المستهدف، فالقائم بالاتصال في عملية الإعلام الأمني يتمثل في الجهات الأمنية المختصة سواء تم ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وهذا يتم من خلال الظروف التي يتم من خلالها إطلاق الرسالة الإعلامية الأمنية وموضوع الرسالة والجمهور المستهدف؛ فثمة ظروف تتطلب أن يكون القائم باتصال هو الجهة الأمنية المختصة<sup>(٢)</sup>.

في حين تفترض ظروف أخرى استخدام الشكل غير المباشر، كما أن بعض الموضوعات يكون من الأفضل، ويتم تناولها من قبل رجال الأمن بينما موضوعات أخرى يكون من الأفضل تناولها من جانب أطراف أخرى وهو ما ينطبق على الجمهور المستهدف؛ وأحد الخصائص الحاكمة لفاعلية العملية الإعلامية تتمثل بدرجة الثقة التي يتمتع بها القائم باتصال لدى الجمهور ومدى قدرته ومهاراته في نقل الرسالة ومدى اقتناعه وإيمانه بالرسالة التي يقوم بنقلها، وإلمامه بالجوانب الفنية التي يحتوي عليها محتوى الرسالة، وتزداد أهمية مثل هذه الخصائص بالنسبة للإعلام الأمني نظراً لأهمية وحساسية الموضوعات التي يتناولها في مجال الإعلام الأمني تتمثل في كونه مصدراً واحداً محدداً له في الاختصاص وذلك بخلاف الأنماط الأخرى من الإعلام التي تحتل تعدد المصادر القائمة بالاتصال<sup>(٣)</sup>.

والإعلام الأمني لا يكفي بهذا المفهوم لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع، لأن حالة الاستقرار تتطلب نوعاً من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن. ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته<sup>(٤)</sup>.

(١) علي الباز، الإعلام والإعلام الأمني، مركز الإشعاع الفني، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٦٢.

(٢) محمد سعد ابو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ١٤.

(٣) محمد سعد ابو عامود، الإعلام الأمني المفهوم .. الوظائف .. الاشكاليات، جامعة حلوان ، مصر، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٤.

من هنا كان لابد من الاعتماد أكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير لتشكيل السلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الإعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الأشكال. وهذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات أو تعديلها، والإقناع بسلوكيات إيجابية في مواجهة الجريمة وهذه الفنون تتدرج جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لإحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع. تتوافر للتعطية الإعلامية في المجال الأمني المصادر التالية<sup>(١)</sup>:

- **المصادر الرسمية:** وتعتبر المصادر الأساسية للإعلام الأمني وفي بعض الأحيان تكون هي المصادر الوحيدة، وتتمتع بدرجة عالية من الرسمية وبالتالي من المصادقية والثقة، ولكنها في المقابل تخضع لأنظمة وقوانين وقواعد عمل تجعلها في كثير من الأحيان متحفظة وربما غير متعاونة ويعود ذلك لاعتبارات تعود إلى طبيعة الحدث الأمني.
- **المصادر الخاصة:** وتعني الأفراد أو الجهات والمؤسسات الخاصة أو الأهلية المعنية بحدث أمني أو المتورطة في قضية أمنية يجب الحذر الشديد بخصوص المعلومات التي تقدمها هذه المصادر، إذا غالباً ما تتحكم مصالح هذه المصادر في نوعية المعلومات والوقائع والآراء والتحليلات التي تقدمها.
- **الخبراء والمختصون:** تتطلب شمولية الموضوع الأمني وعمومية الاستعانة بخبراء ومختصين في مجال الموضوع الأمني الذي يتم معالجته أو تغطيته لإلقاء الضوء على الحدث الأمني أو الظاهرة الأمنية. ومن أبرز الأهداف الفرعية الاستراتيجية للإعلام الأمني فهي تكمن في تحقيق أهداف تنقسم إلى:
- ١ - **الأهداف التثقيفية:** وترتبط هذه الأهداف بنشر الثقافة الأمنية والعرض الموضوعي للأحداث الأمنية والقضايا ذات البعد الأمني بهدف تحقيق تأثير تلقائي إيجابي يحقق تفاعل الرأي العام مع هذه الأحداث والقضايا أولاً بأول دون الحاجة إلى استقاء المعلومات الأمنية من مصادر غير موثوق بها<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - **أهداف توجيهية:** وتتم من خلال التأثير على الرأي العام لتبني اتجاهات ذات طابع أمني تواكب سياسة الأجهزة الأمنية، وذلك من خلال اكتساب المواطنين معارف ومعلومات أمنية، وتنمية مهاراتهم لتنفيذ دورهم الوقائي ومشاركتهم والأجهزة الأمنية في القيام بالدور الضبطي والعلاجي<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد خليفة المعلا، الإعلام الشرطي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ط٢، مركز أبحاث الشارقة، الإمارات، ٢٠٠٣، ص ١١.

(٢) أديب خضور، الإعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٦١.

(٣) محمد سعد ابو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، مصدر سابق، ص ٢٢.

٣- أهداف ترفيهية: ويقصد بها الإعلام عن الأنشطة ذات الطابع الترفيهي التي تخلق مشاعر الود والألفة بين رجال الأمن والجمهور، ومن أشكالها المسابقات والزيارات والبرامج الاجتماعية بين أفراد الشرطة وبعض قطاعات وفئات المجتمع مثل طلاب الجامعات والمدارس والأيتام والرياضيين، ومثل هكذا برامج تؤدي إلى كسر الحاجز النفسي بين الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع وطوائفه وشرائحه<sup>(١)</sup>.

٤- أهداف اجتماعية: وتتمثل في حماية المجتمع من الأخطار والتهديدات التي تهدد المجتمع وقيمة ومبادئه وأصالته وتأخر تقدمه، مثل الظواهر الداخلية على المجتمع من انحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات.

٥- أهداف وقائية: وتتحقق هذه الأهداف من خلال توعية المواطنين بتدابير الحفاظ على أمنهم واستقرارهم وسلامة ممتلكاتهم باتباع أسلوب الوقاية خير من العلاج، وكذلك التعريف بدور المواطن في مساعدة الأجهزة الأمنية وتحمل المسؤولية الأمنية.

٦- أهداف ضبطية: وتتم من خلال نشر الحقائق عن الجريمة والمجرمين وتشجيع الأفراد على التعاون مع الأجهزة الأمنية، والإبلاغ عن الجرائم حال وقوعها، وعدم إخفاء المعلومات الأمنية التي تخدم الصالح العام<sup>(٢)</sup>.

٧- أهداف اقتصادية: وتتمثل في الحفاظ على ممتلكات المواطنين من خلال تعميق الوعي الأمني لديهم لتجنب وقوع الحوادث فيما يتعلق بسرقة السيارات والمنازل والمحال والمخازن والمكاتب والشركات التجارية، وتبصير المواطنين بأساليب وطرق تنفيذ هذه الجرائم، وكيفية الوقاية منها، محققة بذلك الحفاظ على اقتصاديات المجتمع<sup>(٣)</sup>.

٨- أهداف توعوية: وتتمثل في توظيف الرسالة الإعلامية بكل أنواعها في توعية المواطنين باتباع سلوكيات رشيدة والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وعدم الانسياق وراء الشائعات، والتوعية بكيفية التعامل مع بعض الأخطار، مثل الحرائق والحوادث المرورية والكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير، وكيفية تقليل الأخطار الناجمة عن الحروب من خلال اتباع تعليمات الدفاع المدني<sup>(٤)</sup>.

(١) إبراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٥-٣٢.

(٢) كامران الصالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني، أربيل، العراق، ٢٠٠٢، ص ٧٨.

(٣) إبراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٤) أديب خضور، الإعلام الأمني، مصدر سابق، ص ٦٤.

## رابعاً: الجرائم في المواقع الالكترونية

عرف الإنسان الجريمة منذ أول وجود له على وجه الأرض، وخير دليل على ذلك جريمة القتل التي وقعت بين ولدي آدم عليه السلام، فالجريمة نتاج طبيعي للحياة الجماعية للإنسان، فالتضارب والتباين بين مصالح الأفراد داخل الجماعة أو المجتمع على العموم، يؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور منازعات فيما بينهم تنتهي في الغالب إلى ارتكاب جرائم مختلفة.

و قد مرت الجريمة عبر مختلف المراحل التي عرفها الإنسان، حيث تطورت بتطوره في مختلف مجالات الحياة، وتغيرت حسب دوافعه وظروفه الاجتماعية، وذلك باختلاف الزمان والمكان، فالجرائم التي كانت ترتكب في وقت مضى لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك أن الجرائم التي ترتكب في مكان ما لا ترتكب في مكان آخر، وذلك راجع للاختلاف الموجود بين أفراد المجتمع من حيث المستوى الثقافي والعلمي والمادي وفي بعض الأحيان الديني.

ولقد تطورت الجريمة بتطور نمط حياة الإنسان، ولقد بلغ هذا التطور أوجه بظهور المجتمعات بمفهومها المعاصر، حيث أن هذه المجتمعات أصبحت تعيش الكثير من التراكمات ما نتج عنها وقوع الكثير من الجرائم، وذلك جراء الضغوط النفسية وتميز حياة الأفراد بطبيعة براغماتية مادية، حيث أصبح الفرد داخل هذه المجتمعات يسعى بشتى الطرق للوصول إلى إشباع رغباته الشخصية، حتى ولو وصل به الأمر إلى ارتكاب العديد من الجرائم تكون نتائجها وخيمة على الأفراد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.

كما تطورت الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت بشكل رهيب في المدة الأخيرة، وذلك بالنظر إلى التطور المستمر والمتسارع لشبكة الإنترنت، مما جعل هذه الشبكة وسيلة مثالية لتنفيذ العديد من الجرائم بعيدا عن أعين الجهات الأمنية، حيث مكنت الإنترنت العديد من المجرمين والجماعات الإجرامية من القيام بعدة أفعال غير مشروعة مستغلين مختلف التسهيلات التي تقدمها هذه الشبكة وذلك بدون أدنى مجهود وبدون الخوف من العقاب، وهو ما دفع العديد من الدول والهيئات والمنظمات إلى التحذير من خطورة هذه الظاهرة التي تهدد كل مستخدمي الإنترنت حيث، أصبحت من أسهل الوسائل التي يعتمد عليها مرتكبي الجريمة.

كما سعت المجتمعات إلى الحد من الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، وذلك لما تشكله هذه الظاهرة من إشكالات قانونية واقتصادية واجتماعية معقدة، فكما واكبت المجتمعات تطور الجريمة التقليدية بالتصدي لها وردعها عن طريق سن القوانين والتشريعات، دأبت كذلك على فعل نفس الشيء مع

الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، وذلك بالتطرق إليها بالدراسة والتحليل من أجل وضعها في إطار اجتماعي وقانوني يمكن من خلاله وضع الطرق السليمة لمكافحتها.

ومع هذه التطور في عالم المعلومات من خلال شبكة الإنترنت نشأت أنواع مختلفة من الجرائم التي ما كانت لتوجد لو لا ظهور هذه الشبكة، وقد تنوعت واتخذت صورا مختلفة كالدخول إلى مواقع المؤسسات وتغيير معلوماتها، أو سرقة الملفات، والدخول إلى الشبكات الأمنية والعسكرية للدول، والتلاعب ببرامج ومعلومات بعض المؤسسات أو تعديلها، وبتث معلومات مخلة بأمن الدول وكذلك التصنت والاستماع إلى المكالمات الهاتفية، ونسخ البرامج والأبحاث العلمية وإعادة استخدامها أو طبعها وتسويقها، وإشاعة الفساد والانحراف والتشهير بالأشخاص والدول، وغير ذلك من الجرائم التي لم توجد قبل ذلك. هذه الجرائم قد تنوعت واتخذت مظاهر مختلفة بحيث أصبحت اليوم تطرح إشكاليات خطيرة على عدة أصعدة منها، الصعيد الاجتماعي، والأمني، والاقتصادي، والسياسي، والقانوني.

كما أن نشر أخبار الجرائم بصورة مكثفة في الصحف المكتوبة يولد إحساسا لدى القراء بالتساهل مع المجرمين، كما قد يعد ذلك بمثابة الوسيلة التي يتعلم منها القارئ أساليب الإجرام، أو بمثابة إضرار لحسن سير العدالة. كما أن عرض أفلام العنف في السينما والتلفزيون قد يولد تعاطفا لدى المشاهد مع العنف والميل إلى التقليد، كما أن عرض صور حياة الرفاهية والبذخ الكبير لدى بعض الطبقات الغنية قد يضاعف ويقوى شعور المشاهد بالرغبة الطاغية لبلوغ هذه المستويات فإن تعذر بلوغها بالوسائل المشروعة ربما يؤدي ذلك إلى محاولة بلوغها بالوسائل غير المشروعة هذا بالإضافة إلى دور الأفلام العاطفية في نمو الغرائز الجنسية<sup>(١)</sup>.

كما أن التطور التكنولوجي قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع الجرائم بصورة كاملة، وذلك بسبب تغيير الظروف أكثر من تغير وسائل الوقاية. أما الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة فيمكن في أداة الجريمة ومكانها. ففي الجريمة الإلكترونية الأداة ذات تقنية عالية، وأيضا مكان الجريمة الذي لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالا فيزيقيا وإنما هي جرائم تتم عن بعد، أي بدون وجود الجاني والمجني عليه في نفس المكان. ولا يوجد اتفاق على مصطلح معين للدلالة على هذه الظاهرة المستحدثة، فهناك من يطلق عليها ظاهرة الغش الإلكتروني، أو الاختلاس الإلكتروني، أو جريمة الاعلام الإلكتروني.

(١) يونس عرب، دليل أمن المعلومات والخصوصية، ج ١، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، ط ١، اتحاد المصارف العربية،

## ١ - التطور التكنولوجي والتغير في أدوات الجريمة وأساليبها

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورات تكنولوجية هائلة استغلها البعض استغلالاً سيئاً وبدنوا في ارتكاب أفعال وأعمال ترقى إلى مستوى الجريمة، فالتطور التكنولوجي في مجال سرقة البضائع هياً للمجرمين الفرصة في تعلم مهارات فتح الأقفال بدون مفتاح Lock picking skills، وتعد مثل هذه المهارات واحدة من خصائص السرقات المبرمجة، فلقد أدى التطور التكنولوجي إلى تحول الجريمة من كونها جريمة حرفية craft crime إلى جريمة مبرمجة project crime، فحينما تسرق كميات ضخمة من البضائع الثمينة فإن أصحاب البضائع يقومون باستحداث أساليب جديدة لحماية بضائعهم، الأمر الذي جعل القيام بعملية سرقة مثل هذه البضائع تتم في ضوء عدة عمليات معقدة بل تتضمن تكنولوجيا متطورة أكثر مما كان متاحاً في الجريمة الحرفية، فالجرائم المبرمجة تتضمن دائماً تخطيطاً على درجة عالية من التقدم، وتضع في اعتبارها أساليب مواجهة المخاطر، فكل جريمة من الجرائم المبرمجة تعد مشروعاً في حد ذاته<sup>(١)</sup>.

فقد أدى التطور التكنولوجي إلى ميل المجرمين إلى استخدام أدوات جديدة في ارتكاب جرائمهم، ولم يعد المجرمون يستخدمون الأسلحة البيضاء والمسدسات والقنابل أو حتى المدافع الرشاشة، فلقد أصبحت مثل هذه الأدوات بدائية لا تتلاءم مع روح العصر التكنولوجي الحالي، فلقد اختفت الصورة الكلاسيكية لعصابات المافيا وهي تلك العصابات التي بدأت في جزيرة صقلية ثم عبرت المحيط الأطلنطي إلى أمريكا ومنها انتشرت في جميع أنحاء العالم، حيث كان رجال المافيا عبارة عن لصوص وقتلة ومحترفين، وكانت ملامح وجوههم كفيلة بالتعرف على طبيعتهم الإجرامية، كما أن أنشطتهم كانت تتركز في مجالات الإجرام المعروفة كتهريب المخور والمخدرات والسطو المسلح وفرض الإتاوات وإدارة شبكات الدعارة والبلغاء، ولقد حل محل الصورة الكلاسيكية السابقة صور إجرامية حديثة تكنولوجية تعتمد فيها العصابات الإجرامية على الحاسبات الآلية وشبكة المعلومات الدولية، بل أصبح لمثل هذه العصابات القدرة على امتلاك شركات صناعة برامج الحاسبات الآلية، وكونت ثروات هائلة من خلال العديد من عملياتها الإجرامية مثل التجارة البشرية The human trade وخاصة The Baby and Woman trade والتجارة في المخدرات وفي عمليات غسيل الأموال التي جمعتها من مصادر غير شرعية، وكانت أسلحة مثل هذه العصابات قاصرة على المسدسات والمدافع الرشاشة والقنابل والشاحنات الناسفة،

(١) Mann, David & Sutton, Mike, Net crime, Brit. J. criminal, Vol., 38, No. 2, Spring 1998, pp. 219- 220.

أما الآن ونحن في بداية الألفية الثالثة فإن العصابات الإجرامية تستخدم أسلحة تعمل بأشعة الليزر، وتستخدم قنابل يمكن تفجيرها بالريموت كنترول أو حتى بمجرد إشارة لاسلكية من هاتف جوال، وتخلت العصابات الإجرامية عن ممارسة الابتزاز من خلال خطف الأشخاص أو المطالبة بفدية مقابل إطلاق سراحهم أو تهديد أصحاب الأعمال والشركات<sup>(١)</sup>، ومن أهم أدوات الجريمة العصرية استخدام الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية والفاكس وأجهزة الليزر ... الخ.

## ٢- العلاقة بين التكنولوجيا وجرائم الاعلام الإلكتروني

جاء التقدم الفني مصحوباً بصور مستحدثة لارتكاب الجرائم، التي تستعير من هذه التقنية أساليبها المتطورة، فأصبحنا أمام ظاهرة جديدة هي ظاهرة الجريمة الإلكترونية بشكل عام وجرائم الاعلام الإلكتروني بشكل خاص، ولقد تباينت الصور الإجرامية لظاهرة الجريمة الإلكترونية وتشعبت أنواعها فلم تعد تهدد العديد من الصالح التقليدية التي تحميها القوانين والتشريعات منذ عصور قديمة، بل أصبحت تهدد العديد من المصالح والمراكز القانونية التي استحدثتها التقنية المعلوماتية بعد اقترانها بثورتي الاتصالات و المعلومات. فالمصالح التقليدية التي تحميها كل التشريعات والنظم القانونية منذ زمن بعيد بدأت تتعرض الى اشكال مستحدثة من الاعتداء بواسطة هذه التقنية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

وبعد ان كانت الحياة الخاصة بالإنسان تواجه الاعتداء باستراق السمع او الصورة الفوتوغرافية، أصبحت هذه الخصوصية تنتهك بواسطة اختراق، البريد الإلكتروني والحاسب الشخصية. اما المصالح المستحدثة، فتتمثل في استحداث مراكز قانونية افرزتها الحياة الرقمية الجديدة مثل حقوق الملكية الفكرية على تصميم البرامج المعلوماتية، بالاضافة الى حقوق الملكية الصناعية، والاسم التجاري للمواقع الإلكترونية المختلفة، والحقوق الناتجة عن تشغيلها والخدمات التي تقدمها للعملاء.

لان الفضاء السيبري المتعولم وضع اكثر من ٢٠٠ دول في حالة اتصال دائم واصبحت شبكة الانترنت اليوم تشهد تعايشاً مستمرا في جميع المجالات العلمية والبحثية والاقتصادية، بل والسياسية والاجتماعية على السواء، وهو ما يقودنا الى ضرورة التعرض الى تحديات جرائم الاعلام الإلكتروني في ظل الفراغ التشريعي في مواجهة هذه الجرائم من جهة ،من جهة وتحديات الجريمة المعلوماتية العابرة للحدود الاقليمية من جهة اخرى.

(١) السيد عوض، مصدر سابق، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) عندنان الفرح ، الإدمان على الإنترنت لدى مرتادي مقاهي الإنترنت في الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد الثالث، جامعة البحرين، مملكة البحرين، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ١٨٣.

ويقوم الباحث من خلال هذا الفصل بتناول تأثير التكنولوجيا على تطور جرائم الاعلام الالكتروني ويتم تناولها كالتالي:

- أ- التطور التكنولوجي أدى إلى خلق العديد من المشكلات الاجتماعية غير المتوقعة منها:
- تغيير أدق القيم التي تساعد على تناسق وتماسك النظام الاجتماعي بأكمله، وما قد يترتب على ذلك من تفكك المجتمع وخلق مشاكل اجتماعية تؤدي إلى انحراف السلوك.
  - وجود امرأة جديدة تختلف عما هو مألوف من حيث قيامها بكافة الأعمال المنزلية، وتقديم كافة الفنون المنزلية لها وأصبح للمرأة نفس حقوق الرجل، كما ان المرأة تهمل رعاية أطفالها وتأثير ذلك على انحرافهم.
  - تغيرات هامة تتصل بالعلاقات التي تربط بالأسرة ومدى التمسك بالعادات والتقاليد الأمر الذي يؤثر في القيم الاجتماعية ومستويات الطموح وقد ينتهي إلى صراع نفسي واجتماعي يعاينه الفرد أو المجتمع نفسه مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة.
  - ازدياد معدلات الهجرة إلى الحضر وما قد يتعرض له المهاجرون من مشاكل كالبطالة والتفكك في وحدة الأسرة وصعوبة تكيف الأفراد في البيئة الجديدة وهي ظواهر تصاحب في الغالب الجريمة بكافة صورها<sup>(١)</sup>.

#### ب- انعكاس التطور التكنولوجي على النطاق الأمني

كما أن للتطور التكنولوجي انعكاساته السلبية على النطاق الأمني فالتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال ونقل المعلومات هياً للعصابات الإجرامية الفرصة لإجراء عملياتهم الإجرامية بأسلوب لا يخضع دائماً لمراقبة الشرطة مباشرة الأمر الذي يترتب عليها صعوبة إحكام قبضة الأمن على مثل هذه العصابات، هذا بالإضافة إلى سرعة انتقال الأساليب الإجرامية الجديدة أو المبتكرة وطرق ارتكاب الجرائم بين التشكيلات العصابية بعضها البعض وزيادة تعاونها معاً واعتمادها على أفراد من تشكيلات عصابية أخرى للقيام نيابة عنها ببعض المهام التي توكل إليها. كما أن التطور التكنولوجي أدى إلى تحول نسبة كبيرة من الجرائم التقليدية إلى جرائم ذوى الياقات البيضاء التي يقوم بها مجرم مثقف يستخدم بالإضافة

(١) حسن ربيع و رفاعي سيد، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ١٩١-١٩٤.

إلى الأساليب التكنولوجية الحديثة ذكاه وإمكانياته العلمية والعملية بدون إراقة دماء<sup>(١)</sup>، وباختصار شديد يمكن القول أن التطور التكنولوجي أدى إلى ظهور ما يسمى بالجرائم المعولمة أو الجرائم عابرة القوميات أو جرائم الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم هذه الشركات بممارسة الجريمة على نطاق دولي ولذلك ظهرت جرائم غسيل الأموال وجرائم ذوى الياقات البيضاء، وتجارة المخدرات وجرائم الائتمان المصرفي وجرائم الأسلحة والجرائم الضريبية، وشبكات الدعارة الدولية وتهريب الأموال....، جرائم الاعلام الالكتروني.... إلخ.

### ج- التنافس في استخدام الأساليب التكنولوجية للجريمة وفي الوقاية منها

هناك تنافس بين كل من رجال الشرطة والمجرمين في استخدام الأساليب التكنولوجية التي تحقق أهدافهم، فقديمًا كان كل منهم يعمل إما على الأقدام أو امتطاء ظهور الخيل، ثم استعمل كلا الفريقين الدراجات ثم السيارات والطائرات وحاليا يستخدمون أجهزة الحاسب الآلي وشبكة المعلومات الدولية المعروفة بالإنترنت، وقديمًا استعان كل منهم بالهراوات كأسلحة ثم البنادق والمدافع الرشاشة، كما يرتدي كلا الطرفين السترات الواقية من الرصاص، كما تم الاستعانة بالعربات المصفحة والقنابل المسيلة للدموع وأقنعة الغازات، كما يستخدم المجرمون الأشرطة اللاصقة، وأنه كلما استخدمت الشرطة أسلوباً تكنولوجياً، لجأ المجرمون لاستخدام أسلوب للوقاية منه، فحينما بدأت الشرطة في استخدام فن بصمات الأصابع، لجأ المجرمون إلى ارتداء القفازات ومسح كل سطح مصقول أو ناعم لمسوه، وحينما استخدمت الشرطة أجهزة الراديو لإخطار سيارات النجدة الموجودة في منطقة وقوع الجريمة لتوجيهها لتعقب الجناة، استخدم المجرمون أيضاً أجهزة الراديو أثناء أعمالهم وذلك لإخطار شركائهم بكافة البيانات التي تضيعها الشرطة عنهم<sup>(٢)</sup>. فهناك حرب تكنولوجية بين المجرمين وصناعة الأمن، فالمجرمون يسعون بشكل دائم نحو التغلب على التقدم التكنولوجي في وسائل مكافحة الجريمة، كما أن تأثير الوسائل التكنولوجية التي تستخدم لحماية البنوك والمساكن وغيرها لمواجهة المنظمات الإجرامية قد يحد من نشاط تلك المنظمات، إلا أن هذا التأثير يكون لفترة قد تطول أو تقصر، ويتوقف البعد الزمني لفاعليتها على مدى قدرة المنظمات الإجرامية على استخدام الوسائل التكنولوجية المضادة<sup>(٣)</sup>. وإذا كان المجرمون قد استفادوا من

(١) محمود وهيب السيد، ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد ١٦٤، القاهرة، مطابع الشرطة، يناير ١٩٩٩، ص ص ٧٠ - ٧١.

(٢) ادوين سذرلاند و دونالد كيرسى، مصدر سابق، ١٩٦٨، ص ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) السيد عوض، مصدر سابق، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢.

التطور التكنولوجي في استحداث أساليب جديدة لارتكاب جرائمهم، فإن الضرورة تقتضي وضع حدود جديدة للجريمة واستحداث أساليب جديدة لمكافحتها.

#### د- جرائم الاعلام الالكتروني وشبكة المعلومات الدولية:

تعتبر الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت من بين الجرائم المستحدثة، التي جاء بها التطور في مجال الاتصالات، فهي تختلف عن الجرائم التقليدية والتي ترتكب في العالم المادي، ولذلك فهي تتميز بخصائص وسمات جعلت منها ظاهرة إجرامية جديدة لم يعرفها العالم من قبل. وإن وقوع مثل هذه الجرائم فيه تهديد لأمن وسلامة العالم بأسره في المستقبل، إنه في الجرائم التقليدية يشكل المجرمون أنفسهم داخل عصابات عبر تاريخ إجرامي طويل، إلا أن نفس الشيء غير متوقع في جرائم شبكة المعلومات الدولية الأمر الذي يشكل عقبة أمام أجهزة مكافحة الجريمة. وإن هذه الجرائم تختلف عن الجرائم التقليدية في أن المعنى الفيزيقي للمكان غير محدد، حيث إن مكان غالبية هذه الجرائم يكمن في الفضاء، فمسرح الوقائع ليس له وجود، كما أن مرتكبي هذه الجرائم يمكنهم ارتكاب جرائمهم بدون تفاعل مادي سواء مع الضحايا أو المجرمين المشاركين، فلا يشترط التواجد في مكان واحد أو دولة واحدة بين الجناة والضحايا<sup>(١)</sup>.

تجدر الإشارة الى أن الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت تكون أسرع تطورا من التشريعات، وذلك راجع إلى التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع والذي تجسده شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى مختلف المؤتمرات التي يعقدها القراصنة والتي تسمح لهم بابتكار وسائل وطرق غاية في التعقيد لم تعرفها التشريعات من قبل وذلك من أجل ارتكابهم لجرائمهم<sup>(٢)</sup>.

وبعد ظهور شبكات المعلومات لم تعد هناك حدود مرئية أو ملموسة تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة، فالمقدرة التي تتمتع بها الحواسيب وشبكاتها في نقل كميات كبيرة من المعلومات وتبادلها بين أنظمة يفصل بينها آلاف الأميال قد أدت إلى نتيجة مؤداها أن أماكن متعددة في دول مختلفة قد تتأثر بالجريمة المعلوماتية الواحدة في آن واحد<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد عبيد الكعبي ، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

(٢) محمد عبيد الكعبي ، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

(٣) MASCALE Corinne, « criminalité et contrat électronique », IN : Le contrat électronique, Travaux de l'association CAPITANT Henri, journées national, Paris, 2000,p119.

فالسهولة في حركة المعلومات عبر أنظمة التقنية الحديثة جعل بالإمكان ارتكاب عن طريق حاسوب موجود في دولة معينة بينما يتحقق الفعل الإجرامي في دولة أخرى، وذلك راجع إلى أن مجتمع المعلومات لا يعترف بالحدود الجغرافية فهو مجتمع منفتح عبر شبكات تخترق الزمان والمكان دون أن تخضع لحرس الحدود<sup>(١)</sup>.

تكون البيانات والمعلومات المتداولة عبر شبكة الإنترنت على هيئة رموز مخزنة على وسائط تخزين ممغنطة لا تقرأ إلا بواسطة الحاسب الآلي، والوقوف على الدليل الذي يمكن فهمه بالقراءة والتوصل عن طريقه إلى الجاني يبدو أمرا صعبا لا سيما وأن الجاني يعتمد إلى عدم ترك أثر لجريمته<sup>(٢)</sup>.

ضف إلى ذلك ما يتطلبه من فحص دقيق لموقع الجريمة من قبل مختصين في هذا المجال للوقوف على إمكانية وجود دليل ضد الجاني، وما يتبع ذلك من فحص للكم الهائل من الوثائق والمعلومات والبيانات المخزنة.

تتم الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت خارج إطار الواقع المادي الملموس لتقوم أركانها في بيئة الحاسوب والإنترنت، مما يجعل الأمور تزداد تعقيدا لدى سلطات الأمن وأجهزة التحقيق والملاحقة ففي هذه البيئة تكون البيانات والمعلومات عبارة عن نبضات إلكترونية غير مرئية تتساب عبر النظام المعلوماتي، مما يجعل أمر طمس الدليل ومحوه كليا من قبل الفاعل أمرا في غاية السهولة.

ونظرا لما تتطلبه هذه الجرائم من تقنية لارتكابها فهي تساهم في اكتشافها والبحث عنها، وتستلزم أسلوب خاص في التحقيق والتعامل، الأمر الذي لم يتحقق في الجهات الأمنية والقضائية لدينا، نظرا لنقص المعارف التقنية لدى الأجهزة الأمنية والقضائية وعدم كفاية القوانين السارية وهو ما يتطلب تخصص في التقنية لتحسين الجهاز الأمني والقضائي ضد هذه الظاهرة.

أصبح الأشخاص من أكثر ضحايا الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، وذلك راجع إلى التزايد المستمر والكبير في أعداد المشتركين من خلال الشبكة العالمية للإنترنت، فلم تعد الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت تقتصر على القطاعات المالية والعسكرية، وبالتالي فإن كثيرا من الأشخاص يتعرضون لجرائم النصب والسرقة والإتلاف ومن الطبيعي أن تكون شبكة الإنترنت المجال الخصب لارتكاب تلك الجرائم، حيث

(١) نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٨، ص ٥٠-٥١.

(٢) EL AZZOUZI Ali, La cybercriminalité au Maroc, Edition Bishops solution, Casablanca, 2010, p20.

أصبحت ملايين الأسرار المتعلقة بالناس سواء كانوا أفراد عاديين أو في مراكز معينة في متناول كل من يستطيع اختراق شبكة المعلومات التي تتطوي على كل هذه الأسرار<sup>(١)</sup>.

تعتبر جرائم الإتلاف عن طريق الفيروسات من أكثر الجرائم التي يتعرض لها الأشخاص عبر البريد الإلكتروني الذي يعتبر من أهم البوابات التي يقفز منها القراصنة إلى أجهزة الأشخاص وتعتبر من أكثر الجرائم التي يتعرض لها الأشخاص أيضا سرقة أرقام بطاقات الائتمان<sup>(٢)</sup>.

تعد جريمة انتهاك الحياة الخاصة من بين الجرائم الأكثر شيوعا عبر الإنترنت والتي يتعرض لها الأشخاص، ومن أخطر صور هذه الجرائم تلك التي تتطوي على المعلومات المخزنة في الحاسب الآلي بعد استغلالها لأمر شتى بخلاف الهدف الذي جمعت من أجله، حيث تتمثل هذه الجريمة في قيام الجاني بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية قاصدا استغلالها في شأن غير الذي تم جمعها من أجله كأن يتم استخدام المعلومات الإحصائية لخدمة مصلحة الضرائب مثلاً، كذلك فإن نقل أو تسجيل المحادثات الخاصة تعد من الجرائم التي تمس الحياة الخاصة، فبعد ظهور الإنترنت بات من المتيسر اختراق هذه الوسائط والتنصت عليها وتسجيلها<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد محمد شتا ، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٩٤.

(٢) أيمن عبد الحفيظ، مصدر سابق، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

(٣) محمود أحمد عابنة ، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٧٢.

# الفصل الخامس

## الإجراءات المنهجية وخطة العمل

### الميداني

تمهيد

أولاً: فروض الدراسة

ثانياً: نوع الدراسة

ثالثاً: المنهج المستخدم في الدراسة ( منهج المسح الاجتماعي )

رابعاً: أداة الدراسة

خامساً: مجتمع الدراسة

سادساً: مجالات الدراسة

سابعاً: أساليب تحليل البيانات

## تمهيد:

لقد كان طموحنا محاولة دراسة ظاهرة خاصة، وطرح إشكالية بحث متعددة الأوجه بعيدا عن الأحكام القيمية الإطلاقية وفي المرحلة الراهنة تحت ضغط تيارات وأيديولوجيات وتغيرات مهمة في ميزان القوى الاجتماعية في المجتمع. لهذا فإن هاجسنا الرئيسي هو الانكباب على واقع المجتمع من أجل فهمه وتحليله سوسيولوجيا، ذلك أنّ قيمة البحث العلمي في اعتقادنا تقاس بمدى اقتراب الباحث من واقعه ، من هنا كان اختيارنا لهذه الظاهرة كمرتكز أساس لطرح إشكالية متعددة الأوجه في المرحلة الراهنة ، وترصد مظاهر التحول في مستوياتها المتعددة، وتبين انعكاساتها على تصورات الجنسين ، كما يحتوي هذا الفصل على سبعة عناصر اساسية حيث تأتي في المقدمة فروض الدراسة و نوع الدراسة والمنهج والادوات المستخدمة ومجتمع الدراسة والعينة ومجالات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث أثناء الدراسة الميدانية.

## أولاً: فروض الدراسة

تحددت اسئلة الدراسة الحالية من خلال صياغة سؤال عام ينص على "هل تختلف اتجاهات العاملين (الاكاديميين) في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني طبقا لاختلاف كل من الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي" وتتبع من هذا السؤال العام الاسئلة الفرعية الاتية:

١. هل توجد فروق في اتجاهات العاملين (الاكاديميين) في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للجنس
٢. هل توجد فروق في اتجاهات العاملين (الاكاديميين) في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للشهادة
٣. هل توجد فروق في اتجاهات العاملين (الاكاديميين) في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للتخصص
٤. هل توجد فروق في اتجاهات العاملين (الاكاديميين) في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للقب العلمي

## ثانياً: نوع الدراسة

إن قيمة البحث العلمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنهج الذي يتبعه الباحث، وبالتالي فلا يجب إطلاق أحكام أو افتراضات أو تخمينات ذاتية حول المشكلة أو المشكلات التي يواجهها المجتمع دون الاستناد إلى الوقائع العلمية، ويؤكد الباحثون بهذا الخصوص على أهمية منهجية البحث، ومن هذا المنطلق تفرض طبيعة الموضوع أن تكون العينة مقصودة، حيث يقوم الباحث باختيار مفرداتها من بين جمهور البحث والمصادر السابقة تحديدها لتلائمها مع أهداف الدراسة ولكي تجيب على الأسئلة المثارة، ونظراً لأن للدراسة وصفية، فإن ذلك يفرض اختيار عينة عمدية.

## ثالثاً: المنهج المستخدم في الدراسة ( منهج المسح الاجتماعي):

حيث أن منهج المسح الاجتماعي من أنسب المناهج العلمية للدراسات الوصفية بصفة عامة حيث يعد هذا المنهج جهداً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة المدروسة في وضعها الحالي بهدف تكوين القاعدة الأساسية من البيانات والمعلومات المطلوبة في مجال التخصص، فقد ترائى للباحث الأخذ بالمنهج الوصفي، حيث أن البحوث الوصفية تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لغرض وصف

الظاهرة قيد الدراسة وتحليل بياناتها حيث تم اعداد اداة للقياس وتم جمع البيانات عن المتغيرات المدروسة بطريقة العينة الطبقية بعد ان تم تحديد مجتمع الدراسة واطاره.

رابعاً: اداة الدراسة:

لغرض الاجابة على السؤال العام للدراسة والاسئلة الفرعية تم بناء اداة اولية مكونة من (٧٣ فقرة) تدور حول ستة محاور، ويتكون كل محور من عدد من الفقرات، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال والاتصال بعدد من الخبراء (مهنيين واكاديميين) في علمي الاجتماع والاعلام. وقد مر بناء الاداة بعدد من الخطوات الى ان وصلت الى شكلها الاخير الذي اتفق عليه (١١) محكما على الاقل من (١٢) محكما في مجال الاجتماع والاعلام بعد الاتفاق المبدئي على اداة الاستبيان مع المشرف. قام الباحث بعد ذلك بعرضه على نخبة من الأساتذة والباحثين لتحكيمه ولمناقشة أهم القضايا التي يجب التركيز عليها وإعطائها الأولوية<sup>(١)</sup>.

على انها ملائمة للغرض الذي اعدت من اجله وهو قياس اتجاهات الحاصلين على شهادتي الماجستير والدكتوراه في مجالي الاجتماع والاعلام ويعملون في الجامعات العراقية نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني طبقا لاختلاف كل من الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي. وقد تضمنت الاداة في شكلها النهائي على (٦٢ فقرة) دارت حول ستة محاور وهي (انظر الملحق):

١. المحور الاول: البيانات الاساسية لعينة الدراسة وقد شمل ستة فقرات
٢. المحور الثاني: البيانات الاساسية للظاهرة المدروسة وقد شمل على احدى عشرة فقرة
٣. المحور الثالث: الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني وقد شمل على ٧ فقرات.
٤. المحور الرابع: دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي وقد شمل على ثلاثة عشر فقرة.
٥. المحور الخامس: دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي وقد شمل على ثلاثة عشر فقرة.
٦. المحور السادس: مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني وقد شمل على اثنتا عشر فقرة.

(١) عرض الباحث الاستمارة على كل من الخبراء في علم الاجتماع وأبدى كل منهم ملاحظاته والتي أثرت الدراسة منهجياً ونظرياً حيث يعود إليهم الفضل في تطوير أجزاء وتعديل أفكار والتركيز على نقاط مهمة.

تتم الاجابة على فقرات المحاور الثالث والرابع والخامس والسادس بشكل مغلق و تبعاً لمقياس ليكرت ( Likert ) الخماسي (لاوافق بشدة ، لا اوافق ، محايد، اوافق ، اوافق بشدة)، بحيث تمنح الاستجابة لهذا المقياس درجة تتراوح ما بين (١-٥) على الترتيب وكما موضح في الجدول الاتي:

### جدول رقم (١)

#### درجات بدائل الاستجابة على فقرات الاستبانة (المحور الثاني)

| بدايل الاستجابة | لا أوافق بشدة | لا أوافق | محايد | اوافق | اوافق بشدة |
|-----------------|---------------|----------|-------|-------|------------|
| الدرجة          | ١             | ٢        | ٣     | ٤     | ٥          |

وقد تراوحت الدرجة الكلية لاستجابة كل مبحوث على فقرات المحور الثالث ما بين ( ٧ - ٣٥ ) وعلى المحور الرابع ما بين (١٣-٦٥) وعلى المحور الخامس ما بين (١٢-٦٠). وقد تم تصنيف معدل الاستجابة الكلية على كل فقرة من فقرات هذا المحور في احد الفئات التالية:

### جدول رقم (٢)

#### فئات الاستجابة لعينة الدراسة

| المحور | الفئة الاولى<br>(استجابة منخفضة) | الفئة الثانية<br>(استجابة متوسطة) | الفئة الثالثة<br>(استجابة مرتفعة) |
|--------|----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
|        | ٢.٣٣٣ اقل من                     | (٢.٣٣٣-٣.٦٦٧)                     | اكبر من ٣.٦٦٧                     |
| الفقرة | لا اتفق                          | محايد                             | اتفق                              |

وقد تم تشكيل الفئات في الجدول اعلاه حسب طريقة تحديد الفئات في الجداول التكرارية بافتراض ان عدد الفئات يساوي (٣) (منخفض ، متوسط ، مرتفع):

- ايجاد مدى المقياس  $5-1=4$
- ايجاد طول الفئة من خلال قسمة مدى المقياس على عدد الفئات هو (  $4/3=1.333$  )
- تتحدد الفئة الاولى للمقياس من خلال اضافة طول الفئة (1.333) الى الحد الادنى في المقياس (  $1+1.333=2.333$  ) ثم يتم تحديد الفئة الثانية والثالثة بنفس الطريقة:

## صدق الاداة:

تم الاعتماد في تحديد صدق الاداة بالاعتماد على خبراء الدراسة وعددهم تسعة خبراء في مجالي الاجتماع و الاعلام حيث طلب منهم بيان مرئياتهم حول محاور وفقرات استمارة الاستبيان حيث تم اعتماد الفقرات التي يتفق على اهميتها احدى عشر خبيراً او اكثر وتم حذف الفقرات التي لم يتفق على اهميتها على الاقل تسعة خبراء<sup>(\*)</sup>.

## ثبات الاداة:

لغرض قياس ثبات وصدق الاستبانة بعد تعديلها بالاعتماد على اراء الخبراء تم حساب ثبات وصدق الاداة بالاعتماد على مقياس كرونباخ الفا (Cronbach, 1951) على بيانات العينة الاستطلاعية. حيث تم حساب قيمة المقياس لكل محور من محاور الاستبيان وكذلك تم حساب قيمة كرونباخ الفا الاجمالية للأداة حسب المعادلة الاتية<sup>(١)</sup>:

$$\alpha = \frac{p}{1-p} \left( 1 - \frac{\sum_{j=1}^p \sigma_{y_j}^2}{\sigma_x^2} \right)$$

حيث ان:

$\alpha$ : قيمة كرونباخ الفا

$p$ : عدد الفقرات

$n$ : حجم العينة

(\*) (١) الأستاذ الدكتور عدنان ياسين مصطفى علم الاجتماع جامعة بغداد كلية التربية للبنات

(٢) الأستاذ الدكتور سلام عبد علي العبادي علم الاجتماع جامعة بغداد - كلية الآداب

(٣) الأستاذ الدكتور علي جواد وتوت علم الاجتماع جامعة القادسية - كلية الآداب

(٤) الأستاذ الدكتور ظاهر محسن علم الاجتماع جامعة بابل - كلية الآداب

(٥) الأستاذ الدكتور نبراس عدنان علم الاجتماع جامعة بغداد - كلية الآداب

(٦) الأستاذ الدكتور افتخار زكي عليوي علم الاجتماع جامعة بغداد - كلية الآداب

(٧) الأستاذ الدكتور كامل حسون القيم الاعلام جامعة بابل - كلية الآداب

(٨) الأستاذ الدكتور محمد حسين علوان الاعلام جامعة القادسية - كلية الآداب

(٩) الأستاذ الدكتور عادل عبد الرزاق الغريزي الاعلام جامعة بغداد - كلية الاعلام

(<sup>1</sup>) Cronbach, L. J. Coefficient alpha and the internal structure of tests. Psychometrika, 1951, 16, 297-334.

$\sigma_{yz}^2$ : تباين الفقرة  $j$

$\sigma_x^2$ : التباين الكلي

حيث تكون الاداة ثابتة حسب هذا المقياس اذا كان معامل كرونباخ ألفا أكبر أو يساوي ٠.٦٠.

#### خامساً: مجتمع الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على دراسة اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام من الاكاديميين الذين يعملون في الجامعات العراقية نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الحاصلين على شهادة الماجستير او الدكتوراه في اختصاصي علم الاجتماع والاعلام ويعملون في الجامعات العراقية.

#### تحدد عينة الدراسة في:

**العينة الاستطلاعية:** تكونت العينة الاستطلاعية من ٥٠ مختصاً من الحاصلين على شهادة الماجستير او الدكتوراه في اختصاصي علم الاجتماع والاعلام ويعملون في الجامعات العراقية تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية بحيث شملت ٥٠% من كل تخصص ( ٢٥ مختصاً في علم الاجتماع و ٢٥ مختصاً في علم الاعلام). استخدمت هذه العينة لغرض التحقق من صدق وثبات الاستبانة بشكل عام وكذلك التحقق من صدق وثبات كل محور من محاور الاستبانة. وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٣) في ادناه:

#### جدول رقم (٣) نتائج معادلة كرونباخ ألفا

#### Reliability Statistics

| المحاور                                                                            | N of Items<br>عدد الفقرات | Cronbach's Alpha<br>كرونباخ ألفا | الصدق الداخلي |
|------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------|----------------------------------|---------------|
| المحور الاول: البيانات الاساسية لعينة الدراسة                                      | ٦                         | ٠.٦٤١٦                           | ٠.٨٠١٠        |
| المحور الثاني: البيانات الاساسية للظاهرة المدروسة                                  | ١١                        | ٠.٨٩٠٠                           | ٠.٩٤٣٤        |
| المحور الثالث: الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني | ٧                         | ٠.٧١٣٧                           | ٠.٨٤٤٨        |
| المحور الرابع: دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون    | ١٣                        | ٠.٩٢٧٥                           | ٠.٩٦٣٠        |

| العقوبات العراقي                                                                                                       |    |        |        |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|--------|--------|
| المحور الخامس: دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                        | ١٣ | ٠.٩٤٧٧ | ٠.٩٧٣٥ |
| المحور السادس: مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني | ١٢ | ٠.٨٨٥٨ | ٠.٩٤١١ |
| المقياس الكلي                                                                                                          | ٦٢ | ٠.٩٤٨٢ | ٠.٩٧٣٨ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تحليل البيانات وفق برنامج R (version 4.3.3) .

يتضح من نتائج الجدول في اعلاه ان جميع محاور الاستبانة تتسم بالثبات وفي مستوى عالي يسمح بالاطمئنان الى ثبات الاداة وكذلك تتمتع الاداة بصدق داخلي عالي ( أي امكانية الحصول على نفس النتائج اذا اعيد توزيع الاستبانة الاحصائية مرة اخرى). و يشير الجدول رقم (١) الى ان قيمة كرونباخ الفا مساوية الى (٠.٩٤٨٢) وهي اعلى من (٠.٦٠) وهذا يعني ان هناك علاقة اتساق وترابط داخلي قوي بين فقرات استمارة الاستبيان وان الاستمارة ثابتة تتمتع بصدق عالي قدره (٠.٩٧٣٨) وهذا يعني ان معامل الثبات مرتفع و تكون الاستبانة في صورتها النهائية قابله للتطبيق . وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق و ثبات الاستبانة و انها قابله للتطبيق .

#### العينة الفعلية:

تكونت العينة الفعلية من ٢٥٠ مختصا من الحاصلين على شهادة الماجستير او الدكتوراه في اختصاصي علم الاجتماع والاعلام ويعملون في الجامعات العراقية تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية بحيث شملت ١٣٢ مختصا في علم الاجتماع و ١١٨ مختصا في علم الاعلام. استخدمت هذه العينة لغرض الاجابة على الاسئلة العامة والفرعية للدراسة الحالية. والجدول الاتي يوضح الوصف الاحصائي لعينة الدراسة:

## جدول ( ٤ ) يبين توزيع افراد

عينة الدراسة حسب الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي

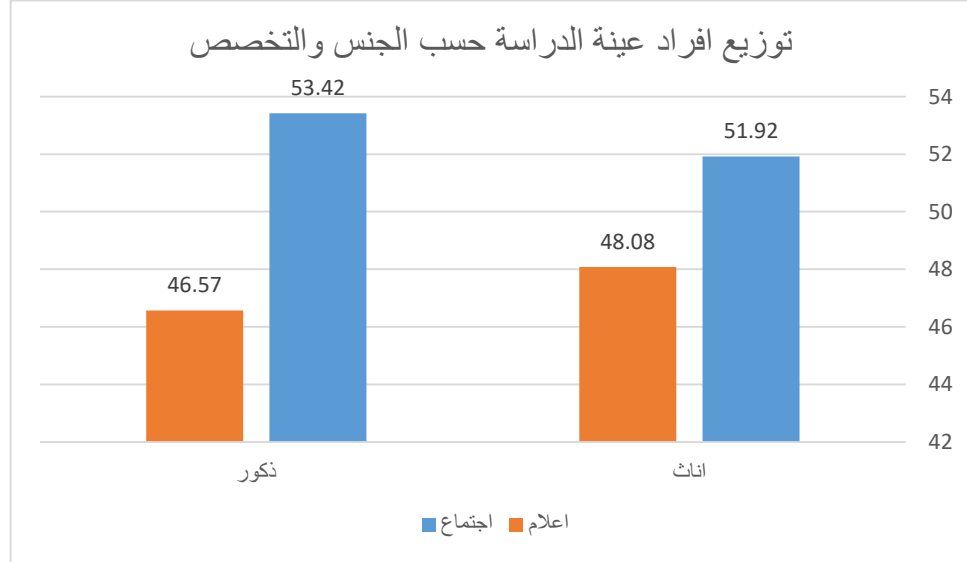
| المجموع | علم الاعلام |     | علم الاجتماع |     | البيان      |              |
|---------|-------------|-----|--------------|-----|-------------|--------------|
|         | %           | عدد | %            | عدد |             |              |
| ١٤٦     | ٤٦.٥٧       | ٦٨  | ٥٣.٤٢        | ٧٨  | ذكور        | الجنس        |
| ١٠٤     | ٤٨.٠٨       | ٥٠  | ٥١.٩٢        | ٥٤  | اناث        |              |
| ٢٥٠     | ٤٧.٢٠       | ١١٨ | ٥٢.٨٠        | ١٣٢ | المجموع     |              |
| ٩٢      | ٥٨.٦٩       | ٥٤  | ٤١.٣٠        | ٣٨  | ماجستير     | الشهادة      |
| ١٥٨     | ٤٠.٥١       | ٦٤  | ٥٩.٤٩        | ٩٤  | دكتوراه     |              |
| ٢٥٠     | ٤٧.٢٠       | ١١٨ | ٥٢.٨٠        | ١٣٢ | المجموع     |              |
| ٨٦      | ٦٣.٥٩       | ٥٥  | ٣٦.٠٥        | ٣١  | مدرس مساعد  | اللقب العلمي |
| ٥٧      | ٥٠.٨٨       | ٢٩  | ٤٩.١٢        | ٢٨  | مدرس        |              |
| ٥٧      | ٢٩.٨٢       | ١٧  | ٧٠.١٨        | ٤٠  | استاذ مساعد |              |
| ٥٠      | ٣٤.٠٠       | ١٧  | ٦٦.٠٠        | ٣٣  | استاذ       |              |
| ٢٥٠     | ٤٧.٢٠       | ١١٨ | ٥٢.٨٠        | ١٣٢ | المجموع     |              |

يتبين من الجدول اعلاه ما يأتي:

- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من الذكور في عينة الدراسة ٧٨ وبنسبة ٥٣.٤٢% من مجموع الذكور في العينة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من الذكور في عينة الدراسة ٦٨ وبنسبة ٤٦.٥٧% من مجموع الذكور في العينة وكما موضح في شكل رقم (١) وهذا يعني ان نسبة المبحوثين من اختصاص علم الاجتماع من الذكور اعلى من المبحوثين في اختصاص الاعلام و هذا يرجع الى استجابة المبحوثين ممن تم توزيع استمارة الاستبيان لهم او الذين استهدفهم الباحث في عينة الدراسة .
- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من الاناث في عينة الدراسة ٥٤ وبنسبة ٥١.٩٢% من مجموع الاناث في العينة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من الاناث في عينة الدراسة ٥٠ وبنسبة ٤٨.٠٨% من مجموع الاناث في العينة وكما موضح في شكل رقم (١) وهنا نسبة المبحوثين من الاناث

في تخصص علم الاجتماع في عينة الدراسة هي أيضا أعلى من نسبة المبحوثين من الاناث في تخصص علم اجتماع الاعلام.

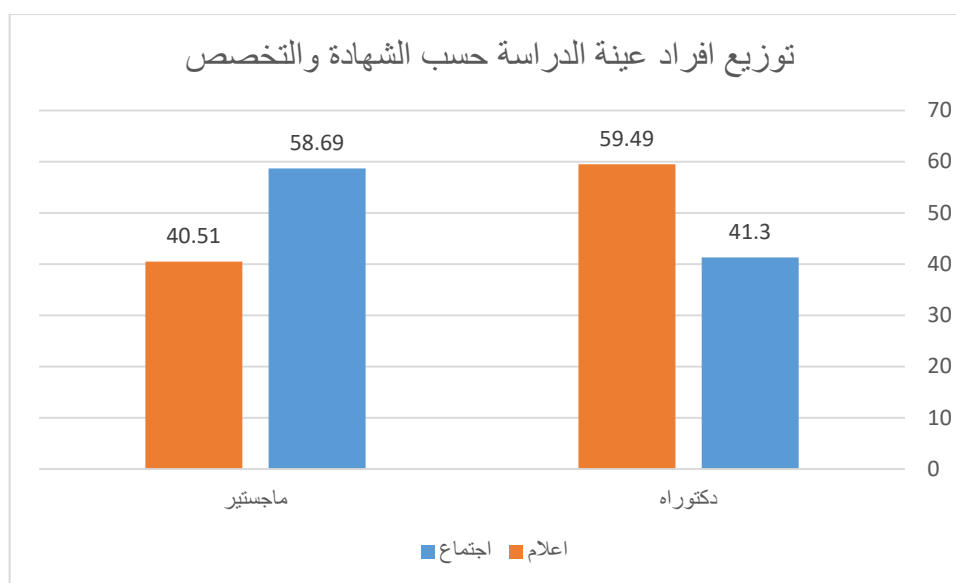
شكل رقم (١) توزيع الذكور والاناث حسب التخصص



- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة الماجستير في عينة الدراسة ٣٨ ونسبة ٤١.٣٠% من مجموع حملة الماجستير في عينة الدراسة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة الماجستير في عينة الدراسة ٥٤ ونسبة ٥٨.٦٩% من مجموع حملة الماجستير في عينة الدراسة. و يتضح من جدول رقم (١) ان عدد المختصين في الإعلام من حملة شهادة الماجستير هم أعلى من المختصين في علم الاجتماع من حملة شهادة الماجستير

- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة الدكتوراه في عينة الدراسة ٩٤ ونسبة ٥٩.٤٩% من مجموع حملة الدكتوراه في عينة الدراسة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة الدكتوراه في عينة الدراسة ٦٤ ونسبة ٤٠.٥١% من مجموع حملة الماجستير في عينة الدراسة. و هذا يعني ان عدد حملة شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع في مجتمع الدراسة هم أعلى من حملة شهادة الدكتوراه في الاعلام.

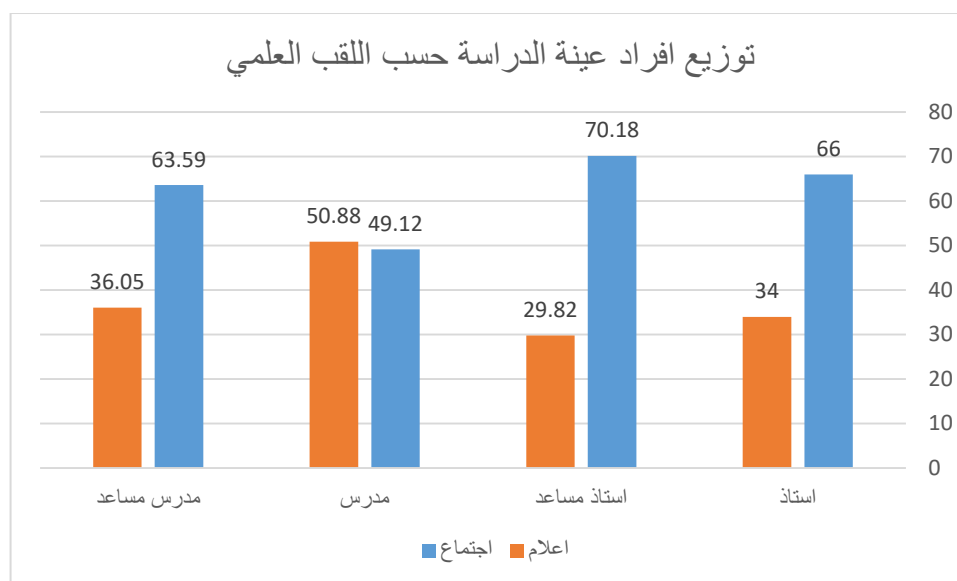
شكل رقم (٢) توزيع افراد عينة الدراسة حسب الشهادة والتخصص



- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب مدرس مساعد في عينة الدراسة ٣١ ونسبة ٣٦.٠٥% من مجموع الحاملين للقب مدرس مساعد في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب مدرس مساعد في عينة الدراسة ٥٥ ونسبة ٦٣.٥٩% من مجموع الحاملين للقب مدرس مساعد في عينة الدراسة ، حيث يشير مجتمع البحث ان عدد المختصين في الاعلام ممن يحملون لقب مدرس مساعد هم اعلى من المختصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب مدرس مساعد
- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب مدرس في عينة الدراسة ٢٨ ونسبة ٤٩.١٢% من مجموع الحاملين للقب مدرس في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب مدرس في عينة الدراسة ٢٩ ونسبة ٥٠.٨٨% من مجموع الحاملين للقب مدرس في عينة الدراسة، وهنا تشير الدراسة الى ان عدد المبحوثين ممن يحملون لقب مدرس في الاعلام هم اعلى من المختصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب مدرس
- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب استاذ مساعد في عينة الدراسة ٤٠ ونسبة ٧٠.١٨% من مجموع الحاملين للقب استاذ مساعد في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب استاذ مساعد في عينة الدراسة ١٧ ونسبة ٢٩.٨٢% من مجموع الحاملين للقب استاذ مساعد في عينة الدراسة. و هنا يتبين ان عدد المختصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب أستاذ مساعد اعلى من المتخصصين في الاعلام ممن يحملون لقب أستاذ مساعد

- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب استاذ في عينة الدراسة ٣٣ وبنسبة ٦٦.٠٠% من مجموع الحاملين للقب استاذ في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب استاذ في عينة الدراسة ١٧ وبنسبة ٣٤.٠٠% من مجموع الحاملين للقب استاذ في عينة الدراسة. وهنا يتضح ان نسبة المتخصصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب أستاذ هم اعلى من نسبة المتخصصين في علم الاعلام ممن يحملون لقب أستاذ في عينة الدراسة

شكل رقم (٣) توزيع افراد عينة الدراسة حسب اللقب العلمي والتخصص



#### سادساً: مجالات الدراسة

١ - المجال البشري للدراسة: وحدة المعاينة للباحث تمثلت في عينات من الذكور والإناث ٢٥٠ مختصاً من (الاكاديميين) في مهنتي الاجتماع والاعلام الحاصلين على شهادة الماجستير او الدكتوراه في اختصاصي علم الاجتماع والاعلام ويعملون في الجامعات العراقية.

٢ - المجال المكاني: تم اختيار المجال المكاني في عدد من الجامعات العراقية وكما موضح في الجدول

ادناه:

## جدول (٥)

يوضح الجامعة التي تعمل فيها عينة الدراسة

| الجامعة            | التكرارات | النسبة المئوية |
|--------------------|-----------|----------------|
| جامعة بغداد        | ٦٩        | ٢٧.٦           |
| الجامعة المستنصرية | ٥٧        | ٢٢.٨           |
| جامعة القادسية     | ٢٢        | ٨.٨            |
| جامعة واسط         | ٢١        | ٨.٤            |
| جامعة بابل         | ٤٢        | ١٦.٨           |
| جامعة ذي قار       | ٢١        | ٨.٤            |
| جامعة الانبار      | ١٨        | ٧.٢            |
| المجموع            | ٢٥٠       | ١٠٠            |

## ٣- المجال الزمني:

وهي الفترة التي يلتزم الباحث بها في القيام بدراسته والتي حددها في عام ٢٠٢٣، على ثلاث مراحل المرحلة الاولى وهي مرحلة جمع المعلومات والبيانات النظرية، ثم مرحلة تصميم إستمارة الاستبيان ثم مرحلة التصنيف وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، واستغرق تطبيق الدراسة تسعة أشهر.

## سابعاً: أساليب تحليل البيانات

سيقوم الباحث باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences البرنامج المعروف باسم "SPSS"، وذلك للجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية الآتية:

- ١- التكرارات والنسب والمعدلات والانحرافات المعيارية لتلخيص وعرض بيانات الدراسة.
- ٢- معامل الثبات لكرونباخ الفا ( Cronbach's Alpha ) لقياس الموثوقية (الاتساق الداخلي).
- ٣- اختبار t لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين متوسط استجابات الفقرة والوسط الحيادي للفقرة.
- ٤- جدول تحليل التباين بمعيار واحد لاختبار الدرجة الكلية للمحور تبعا لمتغيرات الدراسة .
- ٥- اختبار دوينت Dunnett لاختبار معنوية متوسطات الفروق بين الاوساط الحسابية .

# **الفصل السادس**

## **البيانات الأساسية**

### **للمظاهرة المدروسة**

١ - هل تظهر لديك نوع من الجرائم في الإعلام الإلكتروني؟

جدول رقم (٦) يوضح هل تظهر لدى الشخص نوع من جرائم الاعلام الالكتروني.

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---------|-------|----------------|
| دائما   | ٣٨    | ١٥.٢           |
| غالبا   | ٨٩    | ٣٥.٦           |
| احيانا  | ١٠١   | ٤٠.٤           |
| نادرا   | ١٨    | ٧.٢            |
| ابدا    | ٤     | ١.٦            |
| المجموع | ٢٥٠   | ١٠٠            |

يتضح من الجدول رقم (٦) ، ان (١٠١) مبحوثا اجابوا أحيانا و بنسبة (٤٠.٤) يليها (٨٩) مبحوثا و بنسبة (٣٥.٦) اجابوا غالبا ، فيما أشار (٣٨) مبحوثا وبنسبة (١٥.٢) اجابوا دائما ، بينما أشار (١٨) مبحوثا وبنسبة (٧.٢) اجابوا نادرا ، و (٤) من المبحوثين و بنسبة (١.٦) اجابوا ابدا ، و يتضح من إجابات المبحوثين أعلاه ان نسبة الذين ظهرت لديهم نوع من جرائم الاعلام الالكتروني مرتفعة جدا ، وهذا يثبت ان جرائم الاعلام الالكتروني هي ظاهره اجتماعية تحتاج الى دراسة.

٢ - ما أخطر أنواع الجرائم التي شاهدها في الإعلام الإلكتروني ؟

جدول رقم (٧) يوضح رأي المبحوثين حول اخطر أنواع الجرائم التي شاهدها في الاعلام

الالكتروني .

| الاجابة  | العدد | النسبة المئوية |
|----------|-------|----------------|
| دينية    | ٣٨    | ١٥.٢           |
| سياسية   | ٥٤    | ٢١.٦           |
| اجتماعية | ١٣٩   | ٥٥.٦           |
| اقتصادية | ١٨    | ٧.٢            |
| اخرى     | ١     | ٠.٤            |
| المجموع  | ٢٥٠   | ١٠٠            |

يتضح من الجدول رقم (٧) ، ان (١٣٩) مبحوثا و بنسبة (٥٥.٦) يرى ان اخطر أنواع الجرائم في الاعلام الالكتروني هي اجتماعية ، في حين أشار (٥٤) مبحوثا و بنسبة (٢١.٦) ان اخطر أنواع الجرائم في الاعلام الالكتروني هي سياسية ، في حين أشار (٣٨) مبحوثا و بنسبة (١٥.٢) ان اخطر أنواع الجرائم الذي شاهدها في الاعلام الالكتروني هي دينية ، بينما أشار (١٨) مبحوثا و بنسبة (٧.٢) ان اخطر أنواع الجرائم الذي صادفتهم هي اقتصادية ، في حين أشار (١) من المبحوثين و بنسبة (٠.٤) ان هناك انواع أخرى من جرائم الاعلام الالكتروني . ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ان اخطر أنواع جرائم الاعلام الالكتروني هي اجتماعية ، تليها الجرائم السياسية و الدينية و من ثم الاقتصادية.

نستنتج من إجابات المبحوثين ان جرائم الاعلام الالكتروني الاجتماعية هي الأكثر انتشارا و هذا يعود الى الفضاء الالكتروني الواسع وسهل الوصول بدون قيود او ضوابط صارمة مما يؤدي الى ممارسة الجريمة الالكترونية بشكل سهل ومن عدد كبير من الافراد بقصد او بدون قصد .

٣- ما هي الوسائط التي تعتمد عليها في الدخول لمتابعة الإعلام الإلكترونية؟

#### جدول رقم (٨)

يوضح الوسائط التي يعتمد عليها افراد العينة في الدخول لمتابعة الاعلام الالكتروني .

| الاجابة  | العدد | النسبة المئوية |
|----------|-------|----------------|
| الموبايل | ٢٣١   | ٩٢.٤           |
| لابتوب   | ١٤    | ٥.٦            |
| كمبيوتر  | ٥     | ٢              |
| اخرى     | ٠     | ٠              |
| المجموع  | ٢٥٠   | ١٠٠            |

يتضح من الجدول رقم (٨) ، ان (٢٣١) مبحوثا و بنسبة (٩٢.٤) قد أشاروا الى انهم يستخدمون الموبايل كواسطه يعتمدون عليها لمتابعة الاعلام الالكتروني ، بينما أشار (١٤) مبحوثا و بنسبة (٥.٦) الى انهم يستخدمون اللابتوب لمتابعة الاعلام الالكتروني ، كما أشار (٥) من المبحوثين و بنسبة (٢%) الى انهم يستخدمون الكمبيوتر لمتابعة الاعلام الالكتروني ، و نلاحظ ان نسبة المبحوثين الذين يستخدمون الموبايل في متابعة الاعلام الالكتروني مرتفعة جدا حيث بلغت (٩٢.٤).

و يرى الباحث ان سهولة الاستخدام و السرعة في جلب البيانات و إمكانية التنقل و سهولة الاتصال في الانترنت هي السبب في تشجيع الافراد على استخدام الموبايل كاهم واسطة في الدخول للأنترنت و متابعة الاعلام الالكتروني.

٤ - ما طبيعة متابعتك للجرائم في الإعلام الإلكتروني؟

جدول رقم (٩)

يوضح طبيعة متابعة افراد العينة للجرائم في الاعلام الالكتروني .

| الاجابة        | العدد | النسبة المئوية |
|----------------|-------|----------------|
| يومية          | ٤١    | ١٦.٤           |
| حسب وقت الفراغ | ٢٠٩   | ٨٣.٦           |
| المجموع        | ٢٥٠   | ١٠٠            |

تضح من اجدول رقم (٩) ، ان (٢٠٩) مبحوثا وبنسبة (٨٣.٦) يتابع الجرائم في الاعلام الالكتروني حسب وقت الفراغ بينما أشار (٤١) مبحوثا وبنسبة (١٦.٤) الى انهم يتابعون الجرائم في الإعلام الالكتروني بشكل يومي ، ويتضح ان نسبة المبحوثين في عينة الدراسة الذين يتابعون جرائم الاعلام الالكتروني حسب وقت الفراغ هي مرتفعة جدا حيث بلغت (٨٣.٦) ، ويرى الباحث ان السبب هو اختيار العينة من النخبة وهم المختصين ممن لديهم لقب علمي في علم الاجتماع والاعلام و هذا ما يؤكد انشغالهم في اختصاصاتهم سواء مهنة التدريس او كتابة البحوث او اعمال أخرى في تخصصاتهم.

٥ - الهدف الذي تتطلع إليه من خلال متابعتك للجرائم في الإعلام الإلكتروني؟

جدول رقم (١٠)

يوضح الهدف الذي يتطلع اليه افراد العينة من خلال متابعتهم للجرائم في الاعلام

الالكتروني .

| الاجابة                                                  | العدد | النسبة المئوية |
|----------------------------------------------------------|-------|----------------|
| للتحصين والتحوط من الوقوع فريسة للأعلام                  | ٧٧    | ٣٠.٨           |
| لكسب معلومات تساعدني على اتخاذ القرار                    | ٥٠    | ٢٠             |
| ليكون لي رأي في طرح بعض المواضيع                         | ٢٣    | ٩.٢            |
| لتدفعني للاطلاع على المعلومات حول تلك الجرائم ومرتكبيها  | ٦٦    | ٢٦.٤           |
| ليكون لي رأي في طرح بعض الآراء حول تلك الجرائم المستحدثة | ٣٢    | ١٢.٨           |
| أخرى                                                     | ٢     | ٠.٨            |
| المجموع                                                  | ٢٥٠   | ١٠٠            |

يتضح من الجدول أرقام (١٠) ، ان (٧٧) مبحثاً وبنسبة (٣٠.٨) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو للتحسين والتحوط من الوقوع فريسة للأعلام ، بينما أشار (٦٦) مبحثاً و بنسبة (٢٦.٤) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو للاطلاع على المعلومات حول تلك الجرائم و مرتكبيها ، فيما أشار (٥٠) مبحثاً وبنسبة (٢٠) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو لكسب معلومات تساعد على اتخاذ القرارات، وأشار (٣٢) مبحثاً وبنسبة (١٢.٨) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو ليكون لهم رأي في طرح بعض الآراء حول تلك الجرائم المستحدثة ، وأشار (٢٣) مبحثاً وبنسبة (٩.٢) الى ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو ليكون لهم رأي في طرح بعض المواضيع ، فيما أشار (٢) من المبحثين و بنسبة (٠.٨) الى ان هناك اهداف أخرى هي سبب متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني ، ونلاحظ ان نسبة المبحثين الذين يتابعون الجرائم في الاعلام الالكتروني الذين هدفهم هو للتحسين و التحوط من الوقوع فريسة للأعلام مرتفعة.

وهذا يدل على ان الاغلب متخوف من جرائم الاعلام الالكتروني و يحرص ان لا يقع ضحية او فريسة لهذا النوع من الجرائم فالأغلب شاهد كيف دمرت اسر و اسيء الى سمعت اشخاص وتجاوز على الخصوصية ليس للأفراد فقط بل على مستوى دول فالإعلام الالكتروني اصبح سلاح فتاك يستخدم ضد الخصوم سواء اشخاص او جماعات او دول ، كما ان عدد من الافرار أشاروا ان هدف متابعتهم هو الاطلاع على المعلومات حول تلك الجرائم و مرتكبيها ويدفعهم في ذلك هو معرفة كيفية ارتكاب الجريمة وما هو الشخص الذي يقوم بها وما أهدافه من ارتكابها من اجل اثناء خبراتهم عن هذا النوع من الجرائم كأكاديميين و عدم الانجرار او الوقوع فيها وتحذير الآخرين منها . لذلك جميع الإجابات الأخرى في متابعتهم لجرائم الاعلام الالكتروني هي من اجل الاطلاع او المشاركة في طرح آرائهم حول تلك الجرائم المستحدثة واتخاذ القرارات بصدد ها .

٦- ما أهم مجالات التواصل مع الإعلام الإلكتروني التي تقرأها أو تشاهدها؟

جدول رقم (١١) يوضح اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأها او يشاهدها افراد العينة

| الاجابة         | العدد | النسبة المئوية |
|-----------------|-------|----------------|
| برامج أمنية     | ٤٥    | ١٨             |
| تقارير          | ٧٠    | ٢٨             |
| مقابلات         | ٨     | ٣.٢            |
| تحقيقات         | ٢٣    | ٩.٢            |
| موضوعات رأي     | ١٨    | ٧.٢            |
| قضايا معينة     | ١٢    | ٤.٨            |
| موضوعات إخبارية | ٧٠    | ٢٨             |
| أخرى            | ٤     | ١.٦            |
| المجموع         | ٢٥٠   | ١٠٠            |

تشير بيانات الجدول رقم (١١) ان (٧٠) مبحوثا وبنسبة (٢٨) اوضحوا ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي موضوعات إخبارية ، فيما أشار (٧٠) مبحوثا وبنسبة (٢٨) اوضحوا ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي تقارير ، فيما أشار (٤٥) مبحوثا و بنسبة (١٨) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي برامج امنية ، و أشار (٢٣) مبحوثا وبنسبة (٩.٢) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي تحقيقات ، وأشار (١٨) مبحوثا وبنسبة (٧.٢) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي موضوعات رأي ، وأشار (١٢) مبحوثا وبنسبة (٤.٨) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي قضايا معينة ، وأشار (٨) مبحوثا وبنسبة (٣.٢) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي مقابلات ، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (١.٦) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأونها او يشاهدونها هي موضوعات أخرى .

نستنتج من ذلك ان الساحة العالمية بشكل عام والعراقية بشكل خاص تعاني من الازمات المتتالية والاحداث المثيرة والتي تبعث على القلق أحيانا مما يدفع كثير من الافراد متابعتها من خلال القنوات الإخبارية او الصفحات الالكترونية لمعرفة ما يدور حولهم . وكذلك أشار بعض افراد العينة ان اهم

مجالات التواصل التي يقرؤونها او يشاهدونها هي تقارير وهذا يعني ان اهتمامهم بالتقارير المتنوعة لمواضيع متعددة فيما يخص اخبار او تحليلات او تقارير أخرى تهمهم او تثيري معلوماتهم . ويتابع الآخرون برامج أمنية وتحقيقات وموضوعات رأي لأنها لها ارتباط كبير مع الوضع الراهن و كذلك مع جرائم الاعلام الإلكتروني .

#### ٧- شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الإعلام الإلكتروني

##### جدول رقم (١٢)

يوضح شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في جرائم الاعلام الإلكتروني

| الاجابة            | العدد | النسبة المئوية |
|--------------------|-------|----------------|
| يوتيوب Youtube     | ٨٧    | ٣٤.٨           |
| فيسبوك Facebook    | ٧٣    | ٢٩.٢           |
| تويتر Twitter      | ٣٢    | ١٢.٨           |
| انستجرام Instagram | ٢٧    | ١٠.٨           |
| تيك توك tiktok     | ٣١    | ١٢.٤           |
| أخرى تذكر          | ٠     | ٠              |
| المجموع            | ٢٥٠   | ١٠٠            |

تشير بيانات الجدول رقم (١٢) ان (٨٧) مبحوثا و بنسبة (٣٤.٨) أشاروا الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الإلكتروني هو تطبيق يوتيوب ، بينما أشار (٧٣) مبحوثا وبنسبة (٢٩.٢) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الإلكتروني هو تطبيق فيس بوك ، بينما أشار (٣٢) مبحوثا وبنسبة (١٢.٨) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الإلكتروني هو تطبيق تويتر ، بينما أشار (٣١) مبحوثا وبنسبة (١٢.٤) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في جرائم الاعلام الإلكتروني هو تطبيق تيك توك ، و أشار (٢٧) مبحوثا وبنسبة (١٠.٨) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الإلكتروني هو تطبيق انستجرام .

ويرى الباحث ان سهولة الوصول الى تطبيق فيدوي مثل اليوتيوب هو ما شجع استخدام اليوتيوب من قبل افراد العينة وكذلك نشر الاخبار والاحداث المتنوعة على هذا التطبيق وتغطية كافة ما يبحثون عنه تقريبا

لذلك جاء اليوتيوب في المرتبة الأولى ، ثم جاء تطبيق الفيس بوك في المرتبة الثانية وذلك لاستخدامه الواسع من قبل العامة ولسهولة استخدامه و نشر معلومات كتابية وصور وفيديو وعلاقات اجتماعية بين الافراد مثل الأصدقاء والمتابعين.

ونستنتج من ذلك ان سهولة الوصول الى تطبيق (اليوتيوب) وسرعة نشر الاخبار والمقاطع الفيديوية ووصولها لكل فئات المجتمع هو ما شجع على نشر اغلب جرائم الاعلام الالكتروني لذلك نجد ان مرتكبي تلك الجرائم وكي يحققوا اهدافهم وابتزوا ضحاياهم يختارون تطبيقات اجتماعية يستخدمها مئات الالاف المشاهدين لضمان تحقيق الخوف والرهبة ومن ثم خضوع الضحايا لهم.

٨- من وجهة نظرك ما أسباب استخدام المواقع الإلكترونية في ارتكاب الجرائم ؟

#### جدول رقم (١٣)

يوضح وجهة نظر المبحوثين في أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم

| النسبة المئوية | العدد | الاجابة                                                                      |
|----------------|-------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨             | ١٢٠   | لا توجد حماية قانونية كافية لمستخدمي مواقع الإلكترونية                       |
| ١٢             | ٣٠    | ضعف السياسة إعلامية وعدم وضوحها                                              |
| ١٦             | ٤٠    | يتسم بسرعة النشر لكل ما هو جديد بحرية وصراحة وجراًة                          |
| ٩.٦            | ٢٤    | وجود الصور ومواد الفيديو المصورة التي تلعب دوراً في تسهيل ارتكاب الجرائم     |
| ٧.٦            | ١٩    | عدم الاستجابة السريعة في الرد على الشكاوي ضد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني |
| ٥.٦            | ١٤    | أجد قصوراً ملحوظاً في مستوى الوعي القانوني لمرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني  |
| ١.٢            | ٣     | أخرى تذكر                                                                    |
| ١٠٠            | ٢٥٠   | المجموع                                                                      |

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٣) ان (١٢٠) مبحوثاً و بنسبة (٤٨) أشاروا الى أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو عدم وجود حماية قانونية كافية لمستخدمي المواقع الالكترونية ، بينما أشار (٤٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو لأنها

تتسم بسرعة النشر لكل ما هو جديد بحرية وصراحة و جرأة ، وأشار (٣٠) مبحوثا وبنسبة (١٢) ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو ضعف السياسة الإعلامية وعدم وضوحها ، وأشار (٢٤) مبحوثا وبنسبة (٩.٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو وجود الصور و مواد الفيديو المصورة التي تلعب دورا في تسهيل ارتكاب الجرائم ، وأشار (١٩) مبحوثا و بنسبة (٧.٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو عدم الاستجابة السريعة في الرد على الشكاوي ضد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني ، و أشار (١٤) مبحوثا وبنسبة (٥.٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم اهو وجود قصورا ملحوظا في مستوى الوعي القانوني لمرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني ، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (١.٢) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هي أسباب أخرى .

نستنتج من ذلك ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو عدم وجود حماية قانونية حقيقية كافية لمستخدمين المواقع الالكترونية فالقوانين التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني لازالت تقليدية ولا تتلائم مع الجرائم المستحدثة في الاعلام الالكتروني والعالم الافتراضي ، كذلك سرعة النشر لكل ما هو جديد بحرية وصراحة و جرأة كذلك ضعف السياسة الإعلامية وعدم وضوحها كانت احد الأسباب المهمة في استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم

#### ٩- هل يحفز الإعلام الإلكتروني بعض الافراد بارتكاب الجرائم الإلكترونية؟

##### جدول رقم (١٤)

يوضح رأي العينة في ما اذا كان الاعلام الالكتروني يحفز بعض الافراد بارتكاب الجرائم

الإلكترونية.

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---------|-------|----------------|
| نعم     | ٢٠٧   | ٨٢.٨           |
| لا      | ٤٣    | ١٧.٢           |
| المجموع | ٢٥٠   | ١٠٠            |

يتضح من جدول رقم (١٤) ان (٢٠٧) مبحوثا وبنسبة (٨٢.٨) اجابوا ب (نعم) ان الاعلام الالكتروني يحفز بعض الافراد بارتكاب الجرائم الالكترونية ، بينما أجاب (٤٣) مبحوثا وبنسبة (١٧.٢%) ب (لا) أي انه لا يحفز الاعلام الالكتروني بعض الافراد بارتكاب الجرائم الالكترونية.

يتضح من إجابات افراد العينة ان الاعلام الالكتروني يحفز بعض الافراد على ارتكاب الجرائم الالكترونية وذلك لسهولة استخدامها وضعف الرقابة عليها و ضعف القوانين التي تحاسب مرتكبيها والأدوات التي تتيح للجناة التخفي فيها وعدم كشفهم كذلك اختلاف المكان بين الجاني والضحية ، فنلاحظ أحيانا الجاني في بلد يبعد عن بلد الضحية الاف الكيلومترات فأحيانا يستغلون ضعف القوانين الدولية و أحيانا أخرى ضعف القوانين المحلية التي تعالج هذا النوع من الجرائم . كما ان ضعف الرقابة على الاعلام بشكل عام و خصوصاً الاعلام الالكتروني هو سبب أساسي للجرائم الالكترونية ورغم خطورة تلك الجرائم الا اننا لا نرى قوانين رادعة لهذه الجرائم بشكل جدي ولا زالت المؤسسة التشريعية تدرس سن قانون لهذه الجرائم دون تنفيذ لحد الان.

١٠- كيف ترى تأثير الإعلام الإلكتروني في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ؟

#### جدول رقم (١٥)

يوضح راي المبحوثين في تاثير الاعلام الالكتروني في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم .

| الاجابة             | العدد | النسبة المئوية |
|---------------------|-------|----------------|
| يؤثر بشكل كبير      | ٩٤    | ٣٧.٦           |
| يؤثر بطريقة جيدة    | ١١٥   | ٤٦             |
| يؤثر بطريقة سيئة    | ٢٥    | ١٠             |
| لا يؤثر على الإطلاق | ١٦    | ٦.٤            |
| المجموع             | ٢٥٠   | ١٠٠            |

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (١٥) ان (١١٥) مبحوثا وبنسبة (٤٦) أشاروا الى ان الاعلام الالكتروني يؤثر بطريقة جيدة في تنمية الوعي الاجتماعي و القانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ،بينما أشار (٩٤) مبحوثا وبنسبة (٣٧.٦) الى ان الاعلام الالكتروني يؤثر بشكل كبير في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ، و أشار (٢٥) مبحوثا وبنسبة (١٠) الى ان الاعلام الالكتروني يؤثر بطريقة سيئة في تنمية الوعي الاجتماعي و القانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ، بينما أشار (١٦) مبحوثا وبنسبة (٦.٤) الى ان الاعلام الالكتروني لا يؤثر على الاطلاق في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم .

يتضح من إجابات أفراد العينة أن نسبة (٨٣.٦%) قد أكدوا أن الإعلام الإلكتروني يؤثر بطريقة جيدة أو بشكل كبير في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني وهذا يرجع إلى دور الإعلام الإلكتروني الأساسي في الوقت الراهن وتأثيره الكبير على الجمهور ودخوله في كل تفاصيل حياة الأفراد حيث احتفظت وسائل الاتصال الإلكتروني بكل مسمياتها بمكانتها الأساسية لدى الأفراد ومن خلال هذه المواقع يبرز دور الإعلام الإلكتروني في تأثيره على المجتمع بتنمية الوعي الاجتماعي والقانوني من خلال ما يطرحه من مواد مختلفة تلبي طموح المستخدمين وتعبيره عنها بوسائل متعددة مثل الكتابة والصور ومقاطع الفيديو .

#### ١١- هل تشارك في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني؟

##### جدول رقم (١٦)

يوضح مدى مشاركة أفراد العينة في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني .

| الاجابة        | العدد | النسبة المئوية |
|----------------|-------|----------------|
| أشارك دائما    | ٣١    | ١٢.٤           |
| أشارك أحيانا   | ١٠١   | ٤٠.٤           |
| نادرا ما اشارك | ٦٩    | ٢٧.٦           |
| لا اشارك       | ٤٩    | ١٩.٦           |
| المجموع        | ٢٥٠   | ١٠٠            |

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (١٦) أن (١٠١) مبحوثا و بنسبة (٤٠.٤) أشاروا إلى أنهم يشاركون أحيانا في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني ، بينما أشار (٦٩) مبحوثا و بنسبة (٢٧.٦) إلى أنهم نادرا ما يشاركون في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني ، وأشار (٤٩) مبحوثا و بنسبة (١٩.٦) إلى أنهم لا يشاركون في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني ، بينما أشار (٣١) مبحوثا و بنسبة (١٢.٤) إلى أنهم يشاركون دائما في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني

يلاحظ مما ورد أعلاه في إجابات أفراد العينة أنهم يشاركون في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني أحيانا أو نادرا و نسبة قليلة تشارك دائما وهذا يعني أن إتاحة المشاركة عبر منصات التواصل في الإعلام الإلكتروني أما فوضوية تؤثر بشكل سلبي على المشاركين أو أن الفرص تتاح لأشخاص محددين للمشاركة من خلال اللقاءات التلفزيونية أو منصات التواصل الأخرى و عادة تشارك

المنظمات الحقوقية و الاجتماعية في الاحداث التي تنتقد جرائم الاعلام الالكتروني بشكل بناء واحيانا العكس لعدم وضوح بعض مواد الاعلام او الترويج لأحداث مظله من اجل اهداف وغايات.

وللإجابة عن السؤال العام للدراسة تم اجراء تحليل التباين لاتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني في سياق التفاعل للمتغيرات الاربعة الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي وذلك بالنسبة لمحاور الدراسة الاربعة (الثالث والرابع والخامس والسادس):

المحور الثالث: لاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني

### جدول (١٧)

يوضح نتائج جدول تحليل التباين والدلالة الاحصائية لمحور الاتجاهات نحو القوانين

الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني

| مصدر التباين            | متوسط التباين | درجة الحرية | قيمة F  | الدلالة الاحصائية عند 0.05 |
|-------------------------|---------------|-------------|---------|----------------------------|
| العامل (A) الجنس        | ٠.١١٢٢        | ١           | ٠.٣١٨٧  | غير دالة                   |
| العامل (B) الشهادة      | ٥.٠٩٩٤        | ١           | ١٤.٤٨٨  | دالة                       |
| العامل (C) التخصص       | ٤.٦٩٠٢        | ١           | ١٣.٣٢٥٣ | دالة                       |
| العامل (D) اللقب العلمي | ٠.٦٣٤١        | ٣           | ١.٨٠١٧  | غير دالة                   |
| التفاعل A*B             | ٠.٠٠٦٦        | ١           | ٠.٠١٨٧  | غير دالة                   |
| التفاعل A*C             | ٠.٩٢٣٢        | ١           | ٢.٦٢٢٩  | غير دالة                   |
| التفاعل B*C             | ٠.٨٢٠٤        | ١           | ٢.٣٣١   | غير دالة                   |
| التفاعل A*D             | ٠.٦٦٧٣        | ٣           | ١.٨٩٦   | غير دالة                   |
| التفاعل B*D             | ٠.٠٨٦         | ٢           | ٠.٢٤٤٤  | غير دالة                   |
| التفاعل C*D             | ٠.٥٦٢٥        | ٣           | ١.٥٩٨٢  | غير دالة                   |
| التفاعل A*B*C           | ٠.٠١٤٤        | ١           | ٠.٠٤١   | غير دالة                   |
| التفاعل A*B*D           | ٠.٧٩٦٤        | ٢           | ٢.٢٦٢٥  | غير دالة                   |
| التفاعل A*C*D           | ٠.٣٥٨٥        | ٣           | ١.٠١٨٧  | غير دالة                   |
| التفاعل B*C*D           | ١.٢٣٦٦        | ٢           | ٣.٥١٣٣  | دالة                       |
| التفاعل A*B*C*D         | ٠.٠٨٣٥        | ١           | ٠.٢٣٧٣  | غير دالة                   |
| الخطأ                   | ٠.٣٥٢         | ٢٢٣         |         |                            |

تشير النتائج التي يعرضها الجدول ( ١٧ ) الى ارتفاع قيمة F فيما يتعلق بالشهادة والتخصص والتفاعل بين الشهادة والتخصص واللقب العلمي. حيث وجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير الشهادة على

استجابات المبحوثين لصالح حملة الدكتوراه وبمعدل عام مقداره 3.5 مقارنة بمعدل استجابة حملة الماجستير البالغ 3.2 . ووجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير التخصص على استجابات المبحوثين لصالح تخصص علم الاجتماع وبمعدل عام مقداره 3.6 مقارنة بمعدل استجابة المختصين بعلم الاعلام والبالغة 3.1 . وكانت هناك فروق ذات دلالة احصائية في تأثير التفاعل بين الشهادة والتخصص واللقب العلمي. اما فيما يتعلق بالجنس وتفاعلات الجنس مع العوامل الاخرى فلم يوجد اي تأثير معنوي.

- توجهات افراد العينة نحو القوانين الحالية التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني .

### جدول (١٨)

يوضح استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم

#### الاعلام الالكتروني

| رقم<br>المعيار | درجة الموافقة       |            |       |      |               | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | قيمة t<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | الدالة<br>الاحصائية | تقييم<br>الرتبة |
|----------------|---------------------|------------|-------|------|---------------|------------------|----------------------|--------------------|----------------|---------------------|-----------------|
|                | لا<br>اتفق<br>تماما | لا<br>اتفق | محايد | اتفق | اتفق<br>تماما |                  |                      |                    |                |                     |                 |
| ٦              | ١٩                  | ٦          | ٣١    | ١٠٧  | ٨٧            | ٣.٩٤٨            | ١.١٢                 | ١٣.٣٨٤             | ٢٤٩            | ٠                   | مرتفع           |
| ٧              | ١٥                  | ٨          | ٣٢    | ١٢٨  | ٦٧            | ٣.٨٩٦            | ١.٠٢٨                | ١٣.٧٧٧             | ٢٤٩            | ٠                   | مرتفع           |
| ٥              | ١٣                  | ٣٣         | ٤٥    | ١٣٠  | ٢٩            | ٣.٥١٦            | ١.٠٣١                | ٧.٩١٧              | ٢٤٩            | ٠                   | متوسط           |
| ١              | ١٩                  | ٣١         | ٤٢    | ١٢٧  | ٣١            | ٣.٤٨             | ١.٠٩٨                | ٦.٩١               | ٢٤٩            | ٠                   | متوسط           |
| ٢              | ٩                   | ٥٥         | ٦٦    | ١١٣  | ٧             | ٣.٢١٦            | ٠.٩٤١                | ٣.٦٣١              | ٢٤٩            | ٠                   | متوسط           |
| ٤              | ٢٨                  | ٥٩         | ٩٩    | ٦١   | ٣             | ٢.٨٠٨            | ٠.٩٧١                | ٣.١٢٦-             | ٢٤٩            | ٠.٠٠٢               | متوسط           |
| ٣              | ٢٨                  | ٧٨         | ٧٣    | ٦٦   | ٥             | ٢.٧٦٨            | ١.٠٢٧                | ٣.٥٧٢-             | ٢٤٩            | ٠                   | متوسط           |

تشير بيانات الجدول (١٨) الى إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان الخاصة في القوانين

الحالية التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني من وجهة نظرهم اذ تم ترتيبها بحسب الأهمية لكل فقرة.

تم تلخيص نتائج اختبار محاور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني في جدول (١٧) وقد وجد ان استجابة المبحوثين على جميع فقرات محور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني كانت ذات دلالة احصائية تحت مستوى معنوية اقل من 0.01 وكان تقييم الفقرات اما مرتفع او متوسط . اذ تم ترتيبها بحسب الأهمية لكل فقرة .

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (٦) والتي تنص على ( من الضروري الضغط على الحكومة والبرلمان من أجل إصدار أو تعديل القوانين التي تتصدى للجرائم ) نحو اتفاق واتفق تماما ، ونسبة (٧٧.٦) وهذا ما أكدته الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٤٨) و هو اعلى متوسط للاستجابات ، وبانحراف معياري مقداره (١.١٢) .وهنا نستنتج بان التطور الرقمي السريع وهيمنة الاعلام الالكتروني انتج الكثير من الجرائم الالكترونية المستحدثة والتي لا يمكن للقوانين الحالية معالجتها او الحد منها لذا يجب اصدار قوانين جديدة تتلاءم مع التطور الحاصل في مجال الاعلام الالكتروني وخصوصاً أصبح العالم الافتراضي ميدان كبير يجمع المجتمعات من شتى بقاع الأرض وكما فيه إيجابيات فيه الكثير من السلبيات منها الجرائم في الاعلام الالكتروني.

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (٧) التي تنص على (تحتاج جرائم الاعلام الالكتروني الى تعديل في البرلمان من اجل سن قانون يحقق الامن والاستقرار) نحو اتفاق واتفق تماما ، ونسبة (٧٨) وهذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٨٩٦) و انحراف معياري مقداره (١.٢٨) . ان انتشار ظاهرة الجريمة الالكترونية تحتاج الى سن قوانين تشريعية وبما ان البرلمان هو السلطة التشريعية التي يحق لها سن القوانين لذلك وجب عليها سن قوانين تعالج جرائم الاعلام الالكتروني من اجل امن واستقرار المجتمع و توظيف الاعلام الالكتروني بما يخدم المجتمع وتفعيل جوانبه الإيجابية .

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٥) والتي تنص على (تفتقر القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني للجرأة والصرامة في معالجتها ) نحو اتفاق و محايد ، ونسبة (٧٠) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي بمقدار (٣.٥١٦) وانحراف معياري قدره (١.٠٣١). نستنتج من ذلك ان القوانين التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني لازالت قاصرة لأنها تعتمد على تشريعات سبقت نشوء التطور الرقمي والانترنت، ومن ثم فهي لا تتماشى مع التطور الحاصل في مجال الاعلام والتواصل في الوقت الحاضر ، فالقوانين المزمع سنها في ما يخص الاعلام الالكتروني قد تم التحدث عنها ووضعت مسودات لها وتم تداولها في أروقة البرلمان ولم يتم تناولها بصورة رسمية داخل البرلمان او التصويت عليها بحجة إعادة صياغتها وتعديلها ومن ثم تم اهمالها.

٤- اتجهت إجابات المبحوثين في الترتيب الرابع للفقرة (١) و التي تنص على (هناك معوقات تعرقل مسار السياسات الاجتماعية لتعديل القوانين او اصدار قوانين جديدة ) نحو اتفاق و محايد ونسبة (٦٧.٦) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي ومقداره (٣.٤٨) وانحراف معياري مقداره (١.٠٩٨). وهنا نستنتج بان جرائم الاعلام الالكتروني هي جرائم مستحدثة و معالجتها تحتاج رؤيا واضحة تجاهها ومن

ثم اتفاق بين المشرعين لمعالجتها من خلال تشريع قوانين تتلاءم مع حجم الاخطار التي تسببها تلك الجرائم، فلزال المختصين يعانون من معوقات كبيرة تجاه سن القوانين التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني لأسباب متعددة منها تقييد حرية التعبير وانتهاك خصوصية المستخدمين

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (٢) والتي تنص على (صدرت قوانين حديثة في العراق ساهمت في طرح حلول واقعية لعدد من جرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفق و محايد وبنسبة (٧١.٦) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي ومقداره (٣.٢١٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٤١). نستنتج بأن الخلافات الكبيرة سواء السياسية منها أو المدنية أسهمت في عدم تشريع قانون حديث في العراق يعالج جرائم الاعلام الالكتروني لحد الان، بينما صدرت بعض التوجيهات في تكييف القوانين السابقة بشكل اشد نحو جرائم الاعلام الالكتروني

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٤) والتي تنص على (الاليات التي استخدمتها الدولة لتعديل القوانين او اصدار القوانين الجديدة تحقق المساواة والعدالة بين افراد المجتمع) نحو محايد و اتفق وبنسبة (٦٤) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي وقدرة (٢.٨٠٨) و انحراف معياري قدره (٠.٩٧١). نستنتج من ذلك ان القوانين التي سنتها الدولة والتي لم تشرع لحد الان انتقدت كثيرا من قبل المختصين والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني بحجة ان بعضها يقيد حرية التعبير وانشاء الجمعيات وينتهك خصوصية المستخدمين ولا بد من خلق توازن وتوافق بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة في ما يخص معالجة جرائم الاعلام الالكتروني.

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (٣) والتي تنص على (تمتاز القوانين الموجودة لمعالجة جرائم الاعلام الالكتروني بالجدية والاهتمام) نحو لا اتفق و محايد و بنسبة (٦٠.٤) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي ومقداره (٢.٧٦٨) وانحراف معياري قدره (١.٠٢٧). نستنتج من إجابات الفقرة أعلاه ان القوانين الموجودة والتي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني تفتقد للجدية والاهتمام من قبل السلطات المختصة بينما تشهد الساحة المحلية المزيد من جرائم الاعلام الالكتروني وفوضى وارتباك في القوانين التي كلفت لمعالجتها، ونرى اهتماماً كبيراً فيما يخص تلك الجرائم على الساحة الدولية والمحيط العربي. كذلك فقد سنت قوانين دولية ومحلية من اجل معالجة تلك الجرائم في غالبية دول العالم، وبالتالي اصبح العراق في حاجة ملحة لتشريع قوانين جرائم الاعلام الالكتروني.

# الفصل السابع

تحليل البيانات حول دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام  
الالكتروني وقانون العقوبات العراقي، والمعالجة الإحصائية لاختبار  
فرضيات الدراسة حول السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام  
الالكتروني وفقا لمتغير الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي .

المحور الرابع: دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

### جدول (١٩)

يوضح محور دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

| مصدر التباين            | متوسط التباين | درجة الحرية | قيمة F  | الدلالة الاحصائية عند 0.05 |
|-------------------------|---------------|-------------|---------|----------------------------|
| العامل (A) الجنس        | ٠.١٧٨٥        | ١           | ٠.٣٣٧٢  | غير دالة                   |
| العامل (B) الشهادة      | ٦.٨١٢١        | ١           | ١٢.٨٦٩٢ | دالة                       |
| العامل (C) التخصص       | ٣.٤٤٨٩        | ١           | ٦.٥١٥٥  | دالة                       |
| العامل (D) اللقب العلمي | ٠.٦١٤٨        | ٣           | ١.١٦١٥  | غير دالة                   |
| التفاعل A*B             | ١.٥٧٤٥        | ١           | ٢.٩٧٤٦  | غير دالة                   |
| التفاعل A*C             | ١.٥٧٤٥        | ١           | ٢.٩٧٤٦  | غير دالة                   |
| التفاعل B*C             | ٢.٣١٥٦        | ١           | ٤.٣٧٤٦  | دالة                       |
| التفاعل A*D             | ٠.١١٨٥        | ٣           | ٠.٢٢٣٨  | غير دالة                   |
| التفاعل B*D             | ٠.٣٦٣٥        | ٢           | ٠.٦٨٦٦  | غير دالة                   |
| التفاعل C*D             | ١.٣٢٢٦        | ٣           | ٢.٤٩٨٧  | غير دالة                   |
| التفاعل A*B*C           | ٠.٠٠٠١        | ١           | ٠.٠٠٠٢  | غير دالة                   |
| التفاعل A*B*D           | ٠.٤٩٣         | ٢           | ٠.٩٣١٣  | غير دالة                   |
| التفاعل A*C*D           | ٠.١١٨٥        | ٣           | ٠.٢٢٣٨  | غير دالة                   |
| التفاعل B*C*D           | ٠.٣٠١٩        | ٢           | ٠.٥٧٠٣  | غير دالة                   |
| التفاعل A*B*C*D         | ٠.٢٧٩         | ١           | ٠.٥٢٧١  | غير دالة                   |
| الخطأ                   | ٠.٥٢٩٣        | ٢٢٣         |         |                            |
|                         |               |             |         |                            |

تشير النتائج التي يعرضها جدول (١٩) الى ارتفاع قيمة F فيما يتعلق بالشهادة والتخصص والتفاعل بين الشهادة والتخصص. حيث وجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير الشهادة على استجابات المبحوثين لصالح حملة الدكتوراه وبمعدل عام مقداره 4.1 مقارنة بمعدل استجابة حملة الماجستير البالغ 3.6. ووجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير التخصص على استجابات المبحوثين لصالح تخصص علم الاجتماع وبمعدل عام مقداره 4.3 مقارنة بمعدل استجابة المختصين بعلم الاعلام والبالغة 3.7. وكانت هناك فروق ذات دلالة احصائية في تأثير التفاعل بين الشهادة والتخصص. اما فيما يتعلق بالجنس وتفاعلات الجنس مع العوامل الاخرى فلم يوجد اي تأثير معنوي.

## جدول (٢٠)

يوضح استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم

## الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

| رقم العبارة | درجة الموافقة |         |       |      |            | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t الحسابية | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية | الرتبة | تقييم |
|-------------|---------------|---------|-------|------|------------|---------------|-------------------|-----------------|-------------|-------------------|--------|-------|
|             | لا اتفق تماما | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق تماما |               |                   |                 |             |                   |        |       |
| ١٣          | ١٣            | ١       | ١٨    | ١٣٢  | ٨٦         | ٤.١٠٨         | ٠.٩٤٤             | ١٨.٥٥           | ٢٤٩         | ٠                 | ١      | مرتفع |
| ٥           | ١٤            | ٢       | ٥     | ١٦٢  | ٦٧         | ٤.٠٦٤         | ٠.٩٠٧             | ١٨.٥٤٢          | ٢٤٩         | ٠                 | ٢      | مرتفع |
| ٢           | ١٤            | ١       | ١٢    | ١٥٧  | ٦٦         | ٤.٠٤          | ٠.٩١٣             | ١٨.٠٠٩          | ٢٤٩         | ٠                 | ٣      | مرتفع |
| ١           | ١٤            | ٢       | ١٢    | ١٥٧  | ٦٥         | ٤.٠٢٨         | ٠.٩٢              | ١٧.٦٦٥          | ٢٤٩         | ٠                 | ٤      | مرتفع |
| ٦           | ١٦            | ٩       | ٧     | ١٤٣  | ٧٥         | ٤.٠٠٨         | ١.٠٢٦             | ١٥.٥٣٨          | ٢٤٩         | ٠                 | ٥      | مرتفع |
| ٨           | ١٧            | ٢       | ٢٢    | ١٥٢  | ٥٧         | ٣.٩٢          | ٠.٩٧٨             | ١٤.٨٦٦          | ٢٤٩         | ٠                 | ٦      | مرتفع |
| ١١          | ٢١            | ٢       | ١٩    | ١٥١  | ٥٧         | ٣.٨٨٤         | ١.٠٤١             | ١٣.٤٣٢          | ٢٤٩         | ٠                 | ٧      | مرتفع |
| ٣           | ١٣            | ١١      | ٢٣    | ١٥٤  | ٤٩         | ٣.٨٦          | ٠.٩٥٧             | ١٤.٢٠٧          | ٢٤٩         | ٠                 | ٨      | مرتفع |
| ٤           | ١٥            | ٧       | ٢٣    | ١٦٢  | ٤٣         | ٣.٨٤٤         | ٠.٩٤٦             | ١٤.١٠٤          | ٢٤٩         | ٠                 | ٩      | مرتفع |
| ١٠          | ١٩            | ٦       | ٢٥    | ١٥٣  | ٤٧         | ٣.٨١٢         | ١.٠١٨             | ١٢.٦٠٩          | ٢٤٩         | ٠                 | ١٠     | مرتفع |
| ٧           | ١٥            | ١٠      | ٣٢    | ١٤٦  | ٤٧         | ٣.٨           | ٠.٩٩              | ١٢.٧٧٨          | ٢٤٩         | ٠                 | ١١     | مرتفع |
| ١٢          | ١٧            | ٢       | ٢٩    | ١٦٩  | ٣٣         | ٣.٧٩٦         | ٠.٩٢٤             | ١٣.٦٢١          | ٢٤٩         | ٠                 | ١٢     | مرتفع |
| ٩           | ٢١            | ١٨      | ٥٩    | ١١٠  | ٤٢         | ٣.٧٣٦         | ١.١١٢             | ٧.٦١٨           | ٢٤٩         | ٠                 | ١٣     | مرتفع |

تشير بيانات الجدول (٢٠) الى إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان الخاصة في دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي اذ تم ترتيبها بحسب الأهمية لكل فقرة .

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (١٣) التي تنص على (وضع تشريعات لتشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني و تبني سياسات واضحة و محددة وجمعها في بوتقة واحدة تصب في الاتجاه والغاية المرجوة الاستقرار الاجتماعي ) نحو اتفق واتفق تماما وبنسبة (٨٧.٢) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٠٨) وهو اعلى متوسط للاستجابات ، وانحراف معياري قدرة (٠.٩٤٤) و بدرجة مرتفع. ان تشريع قوانين شديدة فيما يخص جرائم الاعلام الالكتروني وتبني سياسة واضحة مطلب اجتماعي مشروع من اجل تقليص حجم الجرائم الالكترونية واستقرار

المجتمع فالاستقرار الاجتماعي يتناسب عكسيا مع الجريمة .لذلك تشديد العقوبات يعد وسيلة مهمة من اجل السلم والاستقرار الاجتماعي

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (٥) التي تنص على (الوعي القانوني بالجرائم الالكترونية يساعد في رسم سياسة فكرية للقوانين الجديدة ) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٩١.٦) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٠٦٤) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٠٧) و بدرجة مرتفع. ان الوعي القانوني في الجرائم الالكترونية يساهم في رسم سياسة فكرية واثراء فكري من اجل تبني قوانين جديدة وإعادة قراءة القوانين السابقة لمعالجة التطورات التي تمر بها الجريمة، فالوعي القانوني يسهم في انتاج قوانين ناجحة وفعالة في مجال مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني مما يسهم في انخفاض مستوى الجرائم الالكترونية وارتفاع مستوى السلم والامن المجتمعي .

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٢) والتي تنص على (ينبغي تحديد النواقص و تقديم الاقتراحات الواقعية قبل تعديل القوانين) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٨٩.٢) و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٠٤٠) و انحراف معياري قدرة (٠.٩١٣) و بدرجة مرتفع. ان دراسة القوانين من قبل المختصين و تحديد النواقص يسهم في تقديم اقتراحات ناجحة من اجل تعديل القوانين التي تسهم بشكل جدي في الحد من جرائم الاعلام و بناء حزمة قوانين ملائمة وحديثة تتلاءم مع حداثة الجرائم الالكترونية وتعالجها بصورة واقعية ومن ثم تقديم هذه القوانين او الاقتراحات الى المؤسسة التشريعية لإقرارها .

٤- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الرابع للفقرة (١) والتي تنص على (من الضروري اعداد مسودة تعديل ومعالجة جرائم الاعلام الالكتروني و قانون العقوبات العراقي ) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٨٨.٨) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٠٢٨) و انحراف معياري مقداره (٠.٩٢٠) و بدرجة مرتفع. من الواضح ان اعتماد المؤسسة القضائية والتنفيذية على القوانين السابقة والتي لا تتلاءم مع جرائم الاعلام الالكتروني الحديثة له تأثير كبير في ارتفاع مستوى الجرائم لذلك نجد من الضروري جدا اعداد مسودة قانون من قبل الخبراء لتعديل القوانين السابقة واستحداث قوانين جديدة من اجل معالجة جرائم الاعلام الالكتروني و قانون العقوبات العراقي.

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (٦) والتي تنص على (اعداد بحوث علمية و دراسات ميدانية وتقديمية للسلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية سيسهم في اتضاح مشروع القانون) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٨٧.٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته

(٤٠٠٨) و انحراف معياري قدرة (١٠٠٢٦) وبدرجة مرتفع. ان اعداد البحوث العلمية والدراسات الميدانية من قبل المختصين وتقديمها الى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سيسهم في اتضاح مشروع القانون ويسهم في نجاح الاليات التي تتخذ من اجل مكافحة الجريمة الالكترونية في تعزيز القوانين وبنائها وفقا لما تتطلبه المرحلة التي يعيشها المجتمع من اجل السلم الاجتماعي ومكافحة جرائم الاعلام الالكتروني.

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٨) والتي تنص على ( يلعب إرساء السلم والاستقرار والوئام الاجتماعي والتزامه دوراً في عملية الترقية في الميادين الاجتماعية) نحو اتفاق و اتفاق تماماً و بنسبة (٨٣.٦) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٢) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٧٨) و بدرجة مرتفع. ان السلم والاستقرار والوئام الاجتماعي يتناسب عكسياً مع الجريمة بشكل عام والجريمة الالكترونية بشكل خاص، فالتطور الاجتماعي والرفاه يسودان في ظل تطور القوانين وانخفاض مستوى الجرائم، لذلك ترتبط القوانين بالسلم والاستقرار الاجتماعي من خلال مكافحة الجريمة وهذا بدوره ينعكس على السلم والاستقرار والرفاه والترقية الاجتماعية.

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (١١) و التي نص على (يتعين على البرلمان اشراك الفاعلين القانونيين والسياسيين والمواطنين العاديين في إيجاد القوانين الخالية من نقاط الضعف في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و اتفاق تماماً و بنسبة (٨٣.٢) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨٨٤) و انحراف معياري قدرة (١٠٠٤١) و بدرجة مرتفع. من اجل سن قوانين تعالج الاختلالات السلوكية في المجتمع وتهدف إلى تقليل أثارها على الفرد والمجتمع يجب اشراك المختصين من الحقوقيين و السياسيين والخبراء الاخرين من المواطنين من اجل سن قوانين رصينة وخالية من نقاط الضعف يمكن من خلالها خفض نسبة الجرائم الالكترونية .

٨- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثامن للفقرة (٣) و التي تنص على (افضل طرق المعالجة عن طريق عقد المؤتمرات والندوات و ورش العمل لجمع توصيات الخبراء) نحو اتفاق واتفق تماماً و بنسبة (٨١.٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٥٧) و بدرجة مرتفع. أن التركيز على جرائم الاعلام الالكتروني من خلال عقد المؤتمرات و الندوات و ورش العمل من قبل المختصين هو دليل على وعي المجتمع بكل مؤسساته الرسمية وغير الرسمية بخطورة هذه الجرائم وانعكاساتها الفردية والمجتمعية، وبالتالي تسعى هذه الفعاليات العلمية الى جمع أكبر قدر من

الخبراء في المجالات كافة للاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية ورفع التوصيات والمقترحات المتعلقة بتجسيم تلك الانعكاسات المترتبة على جرائم الاعلام الالكتروني على المجتمع.

٩- اتجهت إجابات العينة الترتيب التاسع للفقرة (٤) والتي تنص على (اثارة موضوع التعديل القانوني ومناقشته عبر وسائل الاعلام قبل اقراره في البرلمان ) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨٤٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٤٦) و بدرجة مرتفع. من المهم جدا اثارة موضوع التعديل القانوني ومناقشته عبر المنصات الإعلامية قبل إقراره في البرلمان من اجل دراسة القوانين جيدا والتعريف بخطورة الجرائم التي تعالجها تلك القوانين مما يدفع البرلمان لمناقشته بصورة جدية و من ثم إقراره .

١٠- اتجهت إجابات العينة في الترتيب العاشر للفقرة (١٠) والتي تنص على (المصادقة على النصوص و ادخال التعديلات عليها و مراقبة عمل السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك التعديلات من الواجبات الرئيسية للبرلمان) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٠) و هذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٨١٢) وانحراف معياري قدرة (١.٠١٨) وبدرجة مرتفع. ان البرلمان باعتباره السلطة التشريعية والرقابية له الدور الأساسي والمحوري في المصادقة على نصوص القوانين والتعديل عليها وكذلك متابعة عمل السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك القوانين من اجل الامن المجتمعي.

١١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الحادي عشر للفقرة (٧) والتي تنص على (للبرلمان تأثير فعلي يسهم في اصدار قوانين مناهضة لجرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفاق واتفق تماما وبنسبة (٧٧.٢) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٩). البرلمان هو السلطة التشريعية المخولة في سن القوانين وتشريعها ومراقبة تنفيذها لذلك وعند احالة مشاريع القوانين المهمة كقانون جرائم الاعلام الالكتروني من قبل الحكومة الى البرلمان نجده يعقد اللقاءات التشاورية مع اللجان ذات العلاقة ويستشير الخبراء للتداول معهم حول ادراج الفقرات القانونية التي يراها تتناسب وطبيعة تلك الجرائم من أجل ايجاد صيغة قانونية تسهم في التقليل من اثار تلك الجرائم على افراد المجتمع وتشعرهم بأنهم محط اهتمام ورعاية.

١٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني عشر للفقرة (١٢) والتي تنص على (يتطلب تحقيق الوئام الاجتماعي من المشرعين تنظيم وسائل الاعلام لتكون قادرة في الدفاع عن حقوق الجميع) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٠.٨) و هذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٧٩٦) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٢٤). للإعلام أهمية كبيرة جدا في الوقت الحالي فهو عامل مؤثر في السياسة

الحكومية وتوجيه الجمهور، لذلك من الضروري ان يتم تنظيم وسائل الاعلام وتوجيهها من خلال قوانين خاصة ومراقبتها لتكون المؤسسة الإعلامية ناجحة وتمثل الجميع وتدافع عن حقوقهم من اجل السلم والوئام الاجتماعي.

١٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث عشر للفقرة (٩) و التي تنص على (يساهم البرلمان في تذليل العوائق الاجتماعية التي تحول دون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفق و محايد و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٧٣٦) و انحراف معياري قدرة (١.١١٢). في بعض الأحيان تتعارض القوانين مع بعض الأعراف الاجتماعية او فئات أخرى من المجتمع او لا يتلاءم مع بعض الجهات السياسية وهذه تكون مهمة البرلمان في تذليل هذه العوائق من خلال اليات معينة ليكون القانون متوافق مع الجميع.

**المحور الخامس:** دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

#### جدول (٢١)

يوضح دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

| مصدر التباين            | متوسط التباين | درجة الحرية | قيمة F  | الدلالة الاحصائية عند ٠.٠٥ |
|-------------------------|---------------|-------------|---------|----------------------------|
| الجنس (A) العامل        | ١.٨٨٢٨        | ١           | ٣.٣٦٢٣  | غير دالة                   |
| الشهادة (B) العامل      | ١١.٥٤٧٩       | ١           | ٢٠.٦٢٢٦ | دالة                       |
| التخصص (C) العامل       | ٥.٠٤٦١        | ١           | ٩.٠١١٥  | دالة                       |
| اللقب العلمي (D) العامل | ١.١٥٧٥        | ٣           | ٢.٠٦٧٢  | غير دالة                   |
| A*B التفاعل             | ٠.٠١٣٥        | ١           | ٠.٠٢٤١  | غير دالة                   |
| A*C التفاعل             | ٤.٥٨٥١        | ١           | ٨.١٨٨٢  | دالة                       |
| B*C التفاعل             | ٣.٨١٣٩        | ١           | ٦.٨١١   | دالة                       |
| A*D التفاعل             | ٠.٢٧١         | ٣           | ٠.٤٨٣٩  | غير دالة                   |
| B*D التفاعل             | ٠.٥٥٦٨        | ٢           | ٠.٩٩٤٤  | غير دالة                   |
| C*D التفاعل             | ٠.٧٢٥٦        | ٣           | ١.٢٩٥٨  | غير دالة                   |
| A*B*C التفاعل           | ٠.٤٨٦٦        | ١           | ٠.٨٦٩   | غير دالة                   |
| A*B*D التفاعل           | ٠.١٣٠٤        | ٢           | ٠.٢٣٣   | غير دالة                   |
| A*C*D التفاعل           | ٢.٤٦٨٥        | ٣           | ٤.٤٠٨٣  | دالة                       |
| B*C*D التفاعل           | ٠.٦٩٨٦        | ٢           | ١.٢٤٧٥  | غير دالة                   |
| A*B*C*D التفاعل         | ٠.١٧٩٢        | ١           | ٠.٣٢    | غير دالة                   |
| الخطأ                   | ٠.٥٦          | ٢٢٣         |         |                            |

تشير النتائج التي يعرضها الجدول ( ٢١ ) الى ارتفاع قيمة F فيما يتعلق بالشهادة والتخصص والتفاعل بين الجنس والتخصص والتفاعل بين الشهادة والتخصص والتفاعل بين الجنس والتخصص واللقب العلمي. حيث وجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير الشهادة على استجابات المبحوثين لصالح حملة الدكتوراه وبمعدل عام مقداره 4.2 مقارنة بمعدل استجابة حملة الماجستير البالغ 3.5. ووجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير التخصص على استجابات المبحوثين لصالح تخصص علم الاجتماع وبمعدل عام مقداره 4.1 مقارنة بمعدل استجابة المختصين بعلم الاعلام والبالغة 3.8

### جدول (٢٢)

يوضح استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم

#### الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

| رقم<br>العبارة | درجة الموافقة    |            |       |      |               | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | t قيمة<br>الحسابية | درجة<br>الحرية | الدلالة<br>الاحصائية | الرتبة | تقييم دور<br>الحكومة |
|----------------|------------------|------------|-------|------|---------------|------------------|----------------------|--------------------|----------------|----------------------|--------|----------------------|
|                | لا اتفق<br>تماما | لا<br>اتفق | محايد | اتفق | اتفق<br>تماما |                  |                      |                    |                |                      |        |                      |
| ١١             | ١٣               | ١          | ١٥    | ١١٦  | ١٠٥           | ٤.١٩٦            | ٠.٩٦٤                | ١٩.٦١٧             | ٢٤٩            | ٠                    | ١      | مرتفع                |
| ١٠             | ١٢               | ٢          | ١٩    | ١٤٢  | ٧٥            | ٤.٠٦٤            | ٠.٩١٦                | ١٨.٣٦٤             | ٢٤٩            | ٠                    | ٢      | مرتفع                |
| ٦              | ١٢               | ٢          | ٣٤    | ١٢٣  | ٧٩            | ٤.٠٢             | ٠.٩٥٩                | ١٦.٨٢١             | ٢٤٩            | ٠                    | ٣      | مرتفع                |
| ٥              | ١٣               | ٩          | ٢٢    | ١٣٦  | ٧٠            | ٣.٩٦٤            | ٠.٩٩١                | ١٥.٣٧٦             | ٢٤٩            | ٠                    | ٤      | مرتفع                |
| ١              | ١٢               | ٩          | ٢٤    | ١٤١  | ٦٤            | ٣.٩٤٤            | ٠.٩٦٤                | ١٥.٤٨٩             | ٢٤٩            | ٠                    | ٥      | مرتفع                |
| ٧              | ١٢               | ١٨         | ٢٧    | ١١٣  | ٨٠            | ٣.٩٢٤            | ١.٠٧١                | ١٣.٦٤٣             | ٢٤٩            | ٠                    | ٦      | مرتفع                |
| ٤              | ١٧               | ١١         | ١٧    | ١٣٦  | ٦٩            | ٣.٩١٦            | ١.٠٦٣                | ١٣.٦٢٨             | ٢٤٩            | ٠                    | ٧      | مرتفع                |
| ٣              | ١٣               | ١٥         | ٢٥    | ١٢٨  | ٦٩            | ٣.٩٠٠            | ١.٠٣٨                | ١٣.٧٠٤             | ٢٤٩            | ٠                    | ٨      | مرتفع                |
| ٩              | ١٣               | ٨          | ٣٣    | ١٣٥  | ٦١            | ٣.٨٩٢            | ٠.٩٨٢                | ١٤.٣٦٣             | ٢٤٩            | ٠                    | ٩      | مرتفع                |
| ٢              | ١٧               | ٩          | ٣٥    | ١٤٧  | ٤٢            | ٣.٧٥٢            | ١.٠٠٣                | ١١.٨٥٢             | ٢٤٩            | ٠                    | ١٠     | مرتفع                |
| ٨              | ١٢               | ٢٠         | ٤٤    | ١٣٠  | ٤٤            | ٣.٧٤٦            | ١.٠٠٨                | ١٠.٩٢              | ٢٤٩            | ٠                    | ١١     | مرتفع                |
| ١٢             | ١٤               | ١٨         | ٤٠    | ١٤٠  | ٣٨            | ٣.٧٤٢            | ١.٠٠٥                | ١٠.٨٨              | ٢٤٩            | ٠                    | ١٢     | مرتفع                |
| ١٣             | ١٠               | ٢٢         | ٤٠    | ١٣٤  | ٤٤            | ٣.٧٣٠            | ١.٠٠٤                | ١٠.٦٢              | ٢٤٩            | ٠                    | ١٣     | مرتفع                |

تم تلخيص نتائج اختبار محور دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي في الجدول ( ٢٢ ) وقد وجد ان استجابة المبحوثين على جميع فقرات محور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني كانت ذات دلالة احصائية تحت مستوى معنوية اقل من 0.01 وكان تقييم جميع الفقرات مرتفع. اذ تم ترتيبها بحسب الأهمية لكل فقرة .

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (١١) والتي تنص على (التوعية الإعلامية بجرائم الاعلام الالكتروني مطلب أساسي لإبعاد الفرد من الوقوع في شرك الجريمة ) نحو اتفق واتفق تماماً و بنسبة بلغت (٨٨.٤) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤٠.١٦٩) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٤) . مما لا شك فيه ان التوعية الإعلامية تسهم بشكل فعال في توعية الافراد وتبين لهم مخاطر الجرائم الالكترونية وهي اهم الوسائل الوقائية لإبعاد الفرد عن السلوكيات الغير مقبولة اجتماعياً وتبين له مخاطرها واثارها النفسية والاجتماعية عليه وعلى افراد أسرته. ومن ثم فان زيادة حالات التوعية قد تشكل عامل وقاية حقيقية أمام انزلاق الفرد في الجريمة.

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (١٠) والتي تنص على (دعم وسائل مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني مادياً وبالأجهزة والكوادر الفنية والأمنية المتخصصة) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨٦.٨) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤٠.٠٦٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩١٦). من الضروري والمهم جدا دعم وسائل مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني بالأجهزة والتقنيات الحديثة والكوادر الأمنية والفنية والدعم المادي أيضاً من اجل خفض مستوى الجرائم. ذلك أن مثل هذه الجرائم تتطور بشكل سريع جداً وممارسيه يفلتون من العقاب في أكثر الاحيان بسبب عدم توفر الخبرات اللازمة والوسائل الحديثة، ومن ثم فانه لا بد من دعم الاجهزة الامنية بالخبرات العلمية والدعم اللوجستي الكامل للوصول إلى وقاية حقيقة وتحييد الافراد الذين يمارسون تلك الجرائم.

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٦) والتي تنص على (الدفع بأنشاء و تطوير مديرية خاصة بمناهضة جرائم الاعلام الالكتروني تابعة لوزارة الداخلية من الضرورات الأساسية لإرساء الامن الاجتماعي) نحو اتفق واتفق تماماً و بنسبة (٨٠.٨) وهذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٤٠.٠٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٥٩). لأهمية موضوع جرائم الاعلام يتضح ان الاهتمام غير الكافي حالياً هو من سبب في زيادة هذه الجرائم لذلك من الضروري انشاء مديرية خاصة تابعة لوزارة الداخلية تتبنى مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني ومعالجته بالطرق والوسائل الحديثة والمتطورة، ويتم دعم هذه المديرية بالخبرات والكفاءات اللازمة التي تمتلك من الخبرة التقنية ما يؤهلها للقيام بدورها الحقيقي في كشف تلك الجرائم ومعالجتها.

٤- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الرابع للفقرة (٥) و التي تنص على (تركيز الدور الأساسي للوقاية والحماية بإعداد البحث الميداني وتقديمه للسلطات التشريعية والقضائية) نحو اتفق واتفق تماماً و بنسبة (٨٢.٤) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٦٤) وانحراف معياري قدرة

(٠.٩٩١). للبحوث الميدانية أهمية كبيرة في دراسة المشكلة وتبيان أسبابها والتركيز عليها مهم من أجل الوقاية وحماية الأفراد من الجرائم لذلك يجب دعم البحوث الميدانية والاهتمام بها وتقديمها للسلطات القضائية والتشريعية من أجل فهم المشكل وتبني قوانين تتلاءم مع حجم وخطورة هذه الجرائم .

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (١) والتي تنص على (كتابة واعداد مسودة قانون جرائم الاعلام الالكتروني وتقديمه للبرلمان ومتابعته من الواجبات الأساسية للحكومة) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨٢) و هذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٤٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٤). نستنتج من ذلك ان من واجبات السلطة الأساسية هي تشريع و تنفيذ القوانين . لذلك من الواجب على الحكومة تقديم مسودة قانون خاص بالجرائم الالكترونية وتقديمه للبرلمان و متابعته وتنفيذه من أجل السلم والامن المجتمعي.

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٧) والتي تنص على (الحكومة دور رئيس في تنفيذ القوانين المعدلة من أجل انفاذ العدالة ) نحو اتفق واتفق تماماً و بنسبة (٧٧.٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٢٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٧١) . ان الحكومة ومن خلال المسؤولية التي تقع على عاتقها والتي حولها المجتمع ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بالحفاظ على كيان المجتمع وأمنه واستقراره، لذلك فمن واجبها تنفيذ القوانين التي ترى بأنها ضرورية لاستقرار المجتمع وديمومته وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (٤) والتي تنص على (العمل الميداني عن طريق عقد المؤتمرات والندوات الخاصة ومناقشات مع الخبراء حول مسودة قانون جرائم الاعلام الالكتروني من الضرورات الأساسية لانضاج القوانين ) نحو اتفق واتفق تماماً و بنسبة (٨٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩١٦) و انحراف معياري قدرة (١.٠٦٣) . تعد المؤتمرات والندوات والورش التي تقوم بها الحكومة ومؤسساتها الرسمية وبالتعاون مع المؤسسات الغير رسمية والتي تتناول قضايا جرائم الاعلام الالكتروني إحدى الآليات التي يتبناها المجتمع من أجل التوصل لأفضل صيغة يحفظ فيها المجتمع امنه المجتمعي، وهي تمثل مؤشراً حقيقياً لمدى استيعاب المجتمع للخطر الذي يداهم وبالتالي تعد هذه المؤتمرات وسائل حماية ووقاية في نفس الوقت.

٨- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثامن للفقرة (٣) و التي تنص على (اثارة أهمية موضوع قانون جرائم الاعلام الالكتروني في وسائل الاعلام قضية ملحة لخدمة الفرد والمجتمع ) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٧٨.٨) و هذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٠٠) و انحراف معياري

قدرة (١٠٠٣٨). من اهم الوسائل الرقابية الضاغطة هي وسائل الاعلام وعادة ما يتم اثاره بعض القضايا المهمة من خلال الاعلام لتصبح قضايا راي عام لذلك من المهم جدا اثاره موضوع قانون الجرائم الإلكترونية وأهميته من خلال وسائل الاعلام لخدمة المجتمع .

٩- اتجهت إجابات العينة في الترتيب التاسع للفقرة (٩) والتي تنص على (تستعين الحكومة بالمؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لتوعية المجتمع بأهمية القوانين المعدلة في مجال مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفق واتفق تماما وبنسبة (٧٨.٤) وهذا ما اكده الوسط الحسابي و الذي بلغت قيمته (٣.٨٩٢) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٨٢) .لقد اصبح للأعلام دور بارز وهام للغاية في الوقت الحاضر في توجيه وتوعية الجمهور لذلك تسعى المؤسسات الاعلامية بمختلف توجهاتها تسليط الضوء على جرائم الاعلام الالكتروني وأبعادها واثارها على الفرد والمجتمع، ومما لاشك فيه أن تلك المؤسسات الاعلامية وما تحمله من أجنداث اجتماعية وسياسية تفهم وتعي خطورة تلك الجرائم لذلك نجدها تهتم بها وتوضح جوانبها الخطيرة من الزاوية التي تراها مناسبة.

١٠- اتجهت إجابات العينة في الترتيب العاشر للفقرة (٢) والتي تنص على (تشارك الحكومة في اعداد مسودة قانون جرائم الاعلام الالكتروني و متابعة سبل تشريعها و تنفيذها ) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٧٥.٦) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٧٥٢) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٣). للحكومة دور مهم جدا لكونها مسؤولة عن إدارة وتنظيم شؤون المجتمع فهي تعي جيدا أهمية قانون مكافحة جرائم الاعلام ومن واجباتها تبني و مشاركة اعداد مسودة القانون الخاص بالجرائم الالكترونية .

١١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الحادي عشر للفقرة (٨) والتي تنص على (تقوم الحكومة بمراقبة تنفيذ القوانين المعدلة و معاقبة مرتكبيها لمعالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٦٩.٦) و وسط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٤٩) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٨) . أن تقديم الجناة ممن ارتكبوا جرائم الاعلام الالكتروني وبمختلف مستوياتها مهمة أساسية تضطلع فيها المؤسسات الامنية على وجه الخصوص، وهي بذلك تساند المؤسسة القضائية في تنفيذ القوانين الرادعة التي يلمسها الفرد من خلال التطبيق الفعلي لها. ومن ثم يتحقق الهدف الاساس الذي تسعى اليه الحكومة ومؤسساتها الامنية بأعتبارها العين الساهرة لحماية المجتمع وضمان أمنه وسلامته.

١٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني عشر للفقرة (١٢) و التي تنص على (من الضروري اعتماد تقارير و بيانات إدارة مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني عند وضع السياسات الوقائية ) نحو

اتفق و محايد و بنسبة (٧٢) و و سط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٤٢) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٥). من المؤكد أن التقارير والبيانات التي تصدر عن المؤسسات الامنية هي بلا شك نتيجة لجهد أمني واستخباراتي وبالتالي فان الاعتماد عليها يعد أحدى الادوات والوسائل للوصول إلى اتفاق مشترك نحو القضاء عليها أو التخفيف من أثارها لأنها تمثل نصف الحل. وهنا نؤكد على أن تلك البيانات والمعلومات هي حسيطة جهد أمني بامتياز وأن التغافل عنه أو اهماله يسبب في زيادة وتيرة جرائم الاعلام الالكتروني ومن ثم زيادة الفوضى في المجتمع ويفقد المجتمع على أثرها ثقته في مؤسساته الامنية وقدرتها على مكافحة الجريمة.

١٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث عشر للفقرة (١٣) والتي تنص على (انشاء قاعدة بيانات واحصاءات وطنية متكاملة في مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني سيسهم في تعزيز نفاذ القانون ) نحو اتفاق و اتفاق تماما و بنسبة (٧١.٢) و وسط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٣٠) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٤) . ان انشاء قاعدة بيانات مركزية وطنية من شأنه توفير معلومات واضحة ودقيقة عن الافراد والجماعات التي تقف خلف جرائم الاعلام الالكتروني، ومن ثم يسهل تحييدها والقضاء عليها، وقد تشكل هذه القاعدة نقطة الانطلاق نحو ممارسة ادوار اكبر في مجال مكافحة الجريمة باعتبارها نواة حقيقية تسهل تحديد الافراد الذين لديهم سوابق اجرامية أو سلوكيات غير مقبولة اجتماعيا قد تصنف على أنها تشكل تهديداً على أمن المجتمع وسلامته.

المحور السادس: مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني

جدول (٢٣)

يوضح مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض

جرائم الاعلام الالكتروني

| مصدر التباين             | متوسط التباين | درجة الحرية | قيمة F  | الدالة الاحصائية عند ٠.٠٥ |
|--------------------------|---------------|-------------|---------|---------------------------|
| الجنس (A)) العامل        | ٠.١٠١         | ١           | ٠.٢٥٣٣  | غير دالة                  |
| الشهادة (B)) العامل      | ١٥.٤٩٣٢       | ١           | ٣٨.٨٣٢٢ | دالة                      |
| التخصص (C) العامل        | ٣.٢٥٢٧        | ١           | ٨.١٥٢٥  | دالة                      |
| اللقب العلمي (D)) العامل | ٠.١٧٦٥        | ٣           | ٠.٤٤٢٤  | غير دالة                  |
| A*B التفاعل              | ٠.٨٩٢٤        | ١           | ٢.٢٣٦٧  | غير دالة                  |

|          |        |     |        |                  |
|----------|--------|-----|--------|------------------|
| غير دالة | ٠.٨٣٠٧ | ١   | ٠.٣٣١٤ | A*C التفاعل      |
| دالة     | ٣.٩٤٣٥ | ١   | ١.٥٧٣٤ | B*C التفاعل      |
| غير دالة | ٢.٤٥١٦ | ٣   | ٠.٩٧٨١ | A*D التفاعل      |
| غير دالة | ١.٢٣٠٥ | ٢   | ٠.٤٩٠٩ | B*D التفاعل      |
| دالة     | ٢.٧٩٩٧ | ٣   | ١.١١٧  | C*D التفاعل      |
| غير دالة | ١.٠٧٨٣ | ١   | ٠.٤٣٠٢ | A*B*C التفاعل    |
| غير دالة | ٠.٦٦٤٥ | ٢   | ٠.٢٦٥١ | A*B*D التفاعل    |
| دالة     | ٢.٧٥٣٤ | ٣   | ١.٠٩٨٥ | A*C*D التفاعل    |
| غير دالة | ٢.٥٤٨١ | ٢   | ١.٠١٦٦ | B*C*D التفاعل    |
| غير دالة | ٠.٤٤٤٤ | ١   | ٠.١٧٧٣ | A* B*C*D التفاعل |
|          |        | ٢٢٣ | ٠.٣٩٩  | الخطأ            |

تشير النتائج التي يعرضها الجدول ( ٢٣ ) الى ارتفاع قيمة F فيما يتعلق بالشهادة والتخصص والتفاعل بين الشهادة والتخصص والتفاعل بين التخصص واللقب العلمي والتفاعل بين الجنس والتخصص واللقب العلمي. حيث وجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير الشهادة على استجابات المبحوثين لصالح حملة الدكتوراه وبمعدل عام مقداره 3.7 مقارنة بمعدل استجابة حملة الماجستير البالغ 3.1 . ووجدت فروق ذات دلالة احصائية في تأثير التخصص على استجابات المبحوثين لصالح تخصص علم الاجتماع وبمعدل عام مقداره 3.7 مقارنة بمعدل استجابة المختصين بعلم الاعلام والبالغة 3.3 .

### جدول (٢٤)

يوضح استجابات افراد العينة لتقييم محور مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في

التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني

| رقم العبارة | درجة الموافقة  |         |       |      |             | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | t قيمة الحسابية | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية | الرتبة | تقييم مدى مساهمة السياسات الاجتماعية |
|-------------|----------------|---------|-------|------|-------------|---------------|-------------------|-----------------|-------------|-------------------|--------|--------------------------------------|
|             | لا اتفق تماماً | لا اتفق | محايد | اتفق | اتفق تماماً |               |                   |                 |             |                   |        |                                      |
| ١           | ١٧             | ٦       | ٩     | ٣    | ٥           | ٤.١٧٢         | ١.٠٨٦             | ١٧.٠٦           | ٢٤٩         | ٠                 | ١      | مرتفع                                |
| ٨           | ١٢             | ١       | ٣١    | ١٤   | ٦٣          | ٣.٩٧٦         | ٠.٩٠٩             | ١٦.٩٧           | ٢٤٩         | ٠                 | ٢      | مرتفع                                |

|       |    |       |     |       |       |       |    |    |    |    |    |    |
|-------|----|-------|-----|-------|-------|-------|----|----|----|----|----|----|
|       |    |       |     | ٢     |       |       |    | ٣  |    |    |    |    |
| متوسط | ٣  | ٠     | ٢٤٩ | ١٠.٩  | ٠.٩٤٦ | ٣.٦٥٢ | ٣٤ | ١٣ | ١  | ٦٢ | ١٠ | ١٣ |
| متوسط | ٤  | ٠     | ٢٤٩ | ٩.٤٦٣ | ١.٠٤٣ | ٣.٦٢٤ | ٣٨ | ١٣ | ٠  | ٥٠ | ١٤ | ١٨ |
| متوسط | ٥  | ٠     | ٢٤٩ | ٩.٧٥٩ | ٠.٩٦٦ | ٣.٥٩٦ | ٢٦ | ١٤ | ١  | ٥٥ | ١٢ | ١٦ |
| متوسط | ٦  | ٠     | ٢٤٩ | ٩.٠٢٩ | ١.٠١٦ | ٣.٥٨  | ٣٠ | ١٣ | ٩  | ٤١ | ٢٦ | ١٤ |
| متوسط | ٧  | ٠     | ٢٤٩ | ٨.٣٨٥ | ١.٠٢٦ | ٣.٥٤٤ | ٢٥ | ١٤ | ٢  | ٤٦ | ١٨ | ١٩ |
| متوسط | ٨  | ٠     | ٢٤٩ | ٧.٧٨٧ | ٠.٩٩١ | ٣.٤٨٨ | ٣٠ | ١١ | ١  | ٧٢ | ٢٥ | ١٢ |
| متوسط | ٩  | ٠     | ٢٤٩ | ٦.٧٩٦ | ٠.٩٤٩ | ٣.٤٠٨ | ١٩ | ١١ | ١  | ٨٩ | ١٥ | ١٦ |
| متوسط | ١٠ | ٠.٠٢  | ٢٤٩ | ٢.٣٣٨ | ١.٠٨٢ | ٣.١٦  | ١٤ | ١٠ | ٢  | ٦٩ | ٤٠ | ٢٥ |
| متوسط | ١١ | ٠.٨٦٥ | ٢٤٩ | ٠.١٧- | ١.١١٨ | ٢.٩٨٨ | ١٤ | ٨٠ | ٨٠ | ٧٧ | ٤٧ | ٣٢ |
| متوسط | ١٢ | ٠.٣٩٤ | ٢٤٩ | ٠.٨٥٥ | ١.٠٣٦ | ٢.٩٤٤ | ٤  | ٩١ | ٩١ | ٦٦ | ٦٥ | ٢٤ |

تم تلخيص نتائج اختبار محور مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني في الجدول (٢٤) وقد وجد ان استجابة الباحثين على جميع فقرات محور مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني كانت ذات دلالة احصائية تحت مستوى معنوية اقل من 0.01 وكان تقييم الفقرات بين مرتفع و متوسط اذ تم ترتيبها بحسب الأهمية لكل فقرة.

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (١) والتي تنص على (اصدار قانون جرائم الاعلام الالكتروني يصب في مصلحة الاسرة والمجتمع ) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٨٧.٢) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٧٢) و انحراف معياري قدرة (١.٠٨٦) .

ذلك أن القوانين وجدت لتنظيم الحياة الاجتماعية وضبط ايقاعها، ومن ثم فإن القوانين تعالج الاختلالات السلوكية التي قد تصدر من بعض الافراد في المجتمع وهذا يجعل من القوانين قوة ضبط اجتماعي تسعى لتعديل السلوكيات الغير مقبولة اجتماعياً. وبما أن جرائم الاعلام الالكتروني جرائم ماسة لأمن المجتمع فمن الضروري اصدار قوانين تعالج تلك الجرائم وتحد من مستوى تأثيرها على الفرد والمجتمع.

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (٨) و التي تنص على (يجب إعادة صياغة قانون جرائم الاعلام الالكتروني و تفعيله بما ينسجم مع التطورات في مجال الامن السيبراني ) نحو اتفاق و اتفاق تماما و بنسبة (٨٢.٤) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٧٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٠٩) .

نستنتج من ذلك ان التطور الحاصل في مجال الامن السيبراني والالكتروني و تطور الجريمة بشكل موازي مع هذا التطور يتطلب إعادة صياغة قوانين و تبني قوانين أخرى و تفعيلها و رفدها بالآليات المناسبة من اجل مواكبة التطور الحاصل في العالم الرقمي و الجريمة على حد سواء .

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٧) و التي تنص على (تقوم وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى والمؤسسات الإعلامية بدورها الفعال في التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٧.٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٦٥٢) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٤) .

نستنتج من ذلك ان تضافر الجهود بين المؤسسات الأمنية و الإعلامية يمكن أن يسهم بدور فعال في مواجهة جرائم الاعلام الالكتروني. فكما أن المؤسسات الأمنية تقوم بدورها الأساسي وهو مكافحة الجريمة بشكل عام ومنها الالكترونية، ينبغي على المؤسسة الاعلامية مساندة ذلك الدور وان تأخذ دوره في التصدي لهذه الجرائم .

٤- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الرابع للفقرة (١٢) والتي تنص على (هناك معوقات لإقرار تعديلات على القوانين التي تواجه جرائم الاعلام الالكتروني بسبب عدم مراعات تركيبة المجتمع العراقي من حيث التوجهات السياسية ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٦٢٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٤٣). ان انقسام الساحة السياسية واختلاف فلسفتها يؤدي الى اختلاف في وجهات النظر بالنسبة الى مواد القانون او تعديل القوانين الخاصة في الجريمة الالكترونية. فالمخاوف التي تطلقها بعض التشكيلات والحركات السياسية نابعة من عدة أسباب منها التخوف من اتخاذ بعض القوانين لانتهاك الخصوصية وتقييد حرية الرأي .... الخ .

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (١٠) والذي تنص على (يؤثر خضوع الاعلام للرقابة او التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني و يسهم في تحجيم ساحتها و درجة تأثيرها ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٧٨.٤) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٩٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٦). ان الرقابة على الاعلام تخفض مستوى الجريمة الالكترونية و تحجمها، فالقوضى الإعلامية واختلاف توجهات المؤسسات الإعلامية تؤثر بشكل سلبي كبير على الامن الاجتماعي وتنمي جرائم الاعلام الالكتروني. وبالتالي فإن وجود رقابة حقيقية على وسائل التواصل الاجتماعي والاعلامي قد يقلل من فرص استغلالها لبعض افراد المجتمع.

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٥) والتي تنص على (هل لوسائل الاعلام العراقية دوراً يمكنها من تقديم خطاب اعلامي فعال في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٧٢) و هذا ما أكدده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٨) و انحراف معياري قدرة (١.٠١٦) . ان لوسائل الاعلام العراقية دوراً مهماً ومحورياً في تقديم خطاب اعلامي فعال لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني، فالأعلام هو السلطة الرابعة وله دور مؤثر في الكشف عن الكثير القضايا المهمة التي تحتاج إلى توضيح، فهو عين المجتمع التي يرى ويسمع ويحلل ما يدور من حول، فقضية الاعلام الحقيقي قضية اخلاقية تتمحور حولها فلسفة المجتمع وخطابه يسهم تعزيز أمن المجتمع وكيانه.

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (٤) و التي تنص على (هناك اختلاف فكري وايدولوجي بين وسائل الاعلام في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٧٥.٢) وهذا ما أكدده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٤٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٢٦). ذلك ان وسائل الاعلام تتبنى ايدولوجيات مختلفة نابعة من فلسفة القائمين عليها وبالتالي فهي تنظر للقضايا التي تهم المجتمع من زوايا مختلفة وتعالجها بشكل يخدم توجهاتها وفلسفتها بغض النظر عما اذا كانت غايتها خدمة المجتمع أو نشر الفوضى والارتباك، وبالتالي فإن تناول قضية جرائم الاعلام الالكتروني تشكل واحدة من القضايا المهمة التي تسعى كل مؤسسة اعلامية تبنيها والعمل عليها بشكل يضمن حصولها على اخبار حصرية عنها، فهمي أما مدافع عن تلك الجرائم ويوجد لها مبرراتها، أو مستنكر ويبحث عن حلول لمعالجتها، أو متجاهل لها.

٨- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثامن للفقرة (٦) و التي تنص على (تسعى السياسات الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية الاستفادة من الخبراء والإعلاميين في معالجة جرائم الأعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٧٣.٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٤٨٨) وانحراف

معياري قدرة (٠.٩٩١). أن للخبراء في مجال الجريمة والقانون والإعلاميين دور كبير وإيجابي في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني لذلك تسعى السياسات الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية للاستفادة منهم في وضع الحلول الناجحة و القوانين الواضحة من اجل مكافحة الجرائم الالكترونية واستقرار المجتمع.

٩- اتجهت إجابات العينة في الترتيب التاسع للفقرة (٣) و التي تنص على (هناك تعدد في جهات التحكم في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٨٠) و هذا ما أكدته الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٨) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٤٩). أن تعدد الأجهزة الأمنية واختلاف مؤسساتها واختلاف التوجهات السياسية والإعلامية من الممكن أن يؤدي الى اختلاف جهات التحكم في علاج هذه الجرائم ومن ثم عدم توحيد الرؤى في مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني وبالتالي يؤثر سلباً على مكافحتها ووضع الحلول المناسبة لها .

١٠- اتجهت إجابات العينة في الترتيب العاشر للفقرة (٩) والتي تنص على (يوجد سياسة اجتماعية واضحة في مؤسسات الدولة في التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٦٨.٤) و وسط حسابي بلغت قيمته (٣.١٦) و انحراف معياري قدرة (١.٠٨٢).

ان وجود رؤية واضحة لدى المؤسسات الحكومية تجاه قضايا المجتمع وهمومه ومشكلاته هي دليل على وعي تلك المؤسسات بأهمية المجتمع والحفاظ عليه، فهي جزء منه وهو جزء منها وكلاهما يؤديان وظيفة أساسية تتمثل في تعزيز الكيان الاجتماعي للمجتمع ككل أفراداً ومؤسسات، لذلك فوجود تلك الرؤية تجعل مهمة القضاء أو حتى تقليل أثار جرائم الاعلام الالكتروني مهمة سهلة اذا أخذت بنظر الاعتبار الظروف والعوامل التي تغذيها وتحاول معالجتها بالطرق العلمية.

١١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الحادي عشر للفقرة (١١) والتي تنص على (هناك حماية قانونية كافية للتصدي لجرائم الاعلام الالكتروني تنسجم مع مخاطر التهديد ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٦٢.٨) و وسط حسابي بلغت قيمته (٢.٩٨٨) و انحراف معياري قدرة (١.١١٨). ان وجود الحماية القانونية لأفراد الأمن والمؤسسات الأمنية في التصدي للجرائم الالكترونية من خلال القوانين الداعمة لهم وتجهيزهم بما يتلاءم مع مخاطر التهديد في التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني يشكل حافزاً ودافعاً حقيقياً من أجل زيادة وتيرة العمل للقضاء على هذه الافة التي تتخر في جسد المجتمع والتي تسعى لتدمير قيمه ومعتقداته، فجرائم الاعلام الالكتروني تمثل تهديداً لا يقل خطورة عن المخدرات والارهاب فكلماها يسعيان لتقويض اركان المجتمع وزعزعة استقراره وتهديد سلامة ابنائه، لذلك فإن الحماية القانونية

تشكل نقطة مهمة ومحورية في عمل الاجهزة الامنية ومؤسساتها وتمثل رؤية حقيقية للحكومة في معالجة تلك الجرائم.

١٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني عشر للفقرة (٢) والتي تنص على (تعد القوانين الحالية ممتازة الى حد النجاح في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٦٢.٨) و وسط حسابي بلغت قيمته (٢.٩٤٤) وانحراف معياري قدرة (١.٠٣٦) .على الرغم عدم إقرار قانون خاص بالجرائم الالكترونية الا انه هناك قوانين تعالج الجرائم الالكترونية من خلال تكييف بعض مواد قانون العقوبات العراقي مع الجرائم الالكترونية الحالية بحيث يمكن للمؤسسة التنفيذية من الحد من مخاطر تهديد هذه الجرائم. وبالتالي نحن بحاجة إلى قوانين جديدة تساير التطورات وتتبنى التغييرات المتسارعة لتواكب جرائم الاعلام الالكتروني وتتفوق عليها.

المعالجة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة حول السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني وفقا لمتغير الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي

أولاً: الاجابة على سؤال الدراسة الفرعي الاول

لغرض معرفة فيما اذا وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للجنس تم اختبار الفرضية الاتية:

**الفرضية الصفريّة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للجنس

**الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للجنس.

## جدول (٢٥)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب الجنس

| المحاور       | اسم المحور                                                                                              | ذكور<br>n1=146   |                      | اناث<br>n2=104   |                      | t قيمة | الدالة<br>الاحصائية<br>عند مستوى<br>٠.٠٥ |
|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|----------------------|------------------|----------------------|--------|------------------------------------------|
|               |                                                                                                         | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري |        |                                          |
| المحور الثالث | الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني                                     | ٤.١٤             | ٠.٩٥                 | ٣.٤              | ٠.٦٣                 | ٧.٤٣   | دالة                                     |
| المحور الرابع | دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                       | ٤.٤٧             | ٠.٧٥                 | ٣.٨٧             | ٠.٧٦                 | ٦.٢    | دالة                                     |
| المحور الخامس | دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                        | ٤.٥١             | ٠.٧٤                 | ٣.٨٥             | ٠.٨٣                 | ٦.٤٤   | دالة                                     |
| المحور السادس | مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني | ٤.٢٤             | ٠.٨٧                 | ٣.٤٩             | ٠.٧٢                 | ٧.٤١   | دالة                                     |

تعد قيمة t من اكثر الاختبارات الإحصائية استخداما و خاصتا في العلوم الإنسانية مثل العلوم النفسية والاجتماعية والتربوية ويرجع ذلك الى إمكانية قياس دلالة فروق المتوسطات غير المرتبطة والمرتبطة للعينات المتساوية وغير المتساوية، وتم استخدام اختبار t لاختبار استقلالية الفرضية أعلاه حول محاور الدراسة بحسب الجنس.

يلاحظ من الجدول (٢٥) ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع والاعلام الذكور اكثر ايجابية من الاناث في جميع محاور الدراسة وقد وجد ان الفروق بين الجنسين معنوية تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ . أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى

للجنس (ذكور - اناث) على جميع الفقرات أعلاه . وبالتالي فإن البحث يقبل فرضية البديلة ويرفض فرضية العدم .

وبذلك نستنتج انه توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين الجنسين الذكور والاناث حول محاور الدراسة كما مبين في الجدول أعلاه تعزى الى الجنس يمكن تبينها كما يلي:

المحور الثالث : والتي ينص على الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني، حيث كان مستوى استجابة الذكور اعلى من مستوى استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.١٤) و انحراف معياري (٠.٩٥). ويمكن تفسير ذلك بأن مستوى استجابة الذكور أعلى من مستوى استجابة الاناث لأن اغلب حالات جرائم الاعلام الالكتروني تمس الشرف وبما أن القيم العشوائية هي الصبغة الطاغية في المجتمع العراقي نجد أن قضية الدفاع عنها تأخذ مديات واسعة في حياة الرجل الذي ينساق وراء الحفاظ عليها بشتى الطرق، وواقع الحال يشير إلى أن قضايا الابتزاز الالكتروني تتعرض له النساء بشكل يومي ومتكرر على الرغم من التحذيرات الكثيرة، وهذا مؤشر على تعامل المرأة عاطفياً مع المحيط الاجتماعي من حولها دون التمعن بشكل متعمق في خفايا الامور ومن ثم نجدها فريسة سهلة لضعاف النفوس.

أما المحور الرابع : والتي ينص على دور البرلمان لتعديل قانو معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي .حيث كان مستوى استجابة الذكور اعلى من مستوى استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.٤٧) و انحراف معياري (٠.٧٥). وهذا يدل على مدى استشعار الرجل بالخطر الذي يحيط بالمرأة وهي أيضاً محاولة للحفاظ عليها من المحيط الخارجي الذي ينظر لها على أنها سلعة يمكن التمتع بها والتلاعب بها، لذا نجده يطالب بتعديل بعض القوانين واللوائح التي تحفظ للمرأة كيانها وكيونتها.

بينما المحور الخامس : والذي ينص على دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي . ونلاحظ استجابة الذكور اعلى من استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.٥١) وانحراف معياري (٠.٧٤). ذلك أن من أولى واجبات الحكومة هو الحفاظ على الأمن الاجتماعي وتوفير فرص حياة كريمة يشعر فيها الفرد بالأمن والامان في مجتمعه، وتعد متابعة القوانين والتعديل عليها إحدى تلك الواجبات. وهذا ينطبق على القوانين المتعلقة بجرائم الاعلام الالكتروني كونها من القوانين الماسة لأمن المجتمع ورفاهيته.

المحور السادس : الذي ينص على مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني حيث كانت استجابة الذكور اعلى من مستوى استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.٤٢) و انحراف معياري (٠.٨٧). تلعب السياسات الاجتماعية دوراً لا يستهان به في معالجة المظاهر الاجتماعية واختلالاتها فالفقر والبطالة والاتجار بالمخدرات وغيرها تعد من المظاهر المنحرفة التي تجعل ممارستها يلجأون لحالات الابتزاز الالكتروني من أجل الحصول على الاموال، ومن هنا فأن مهمة السياسات الاجتماعية خفض تأثير تلك المظاهر لأدنى مستوى من اجل القضاء على جرائم الاعلام الالكتروني. وكذلك الحال بالنسبة للإعلام فهو السلطة الرابعة التي يعول عليها المجتمع في تشخيص مشكلاته والضغط على الحكومة من أجل تشريع القوانين أو تعديلها وبما يتلاءم وحماية أفراد المجتمع من المنحرفين والمجرمين.

#### ثانيا: الاجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثاني

لغرض معرفة فيما اذا وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للشهادة تم اختبار الفرضية الاتية:

**الفرضية الصفريّة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للشهادة.

**الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للشهادة.

## جدول (٢٦)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب الشهادة

| المحاور       | اسم المحور                                                                                              | ماجستير       |                   | دكتوراه       |                   | t قيمة | الدالة الاحصائية عند مستوى ٠.٠٥ |
|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|--------|---------------------------------|
|               |                                                                                                         | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |        |                                 |
| المحور الثالث | الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني                                     | ٣.٤٨          | ٠.٥٢              | ٤.٥١          | ٠.٩٨              | ٩.٣٥   | دالة                            |
| المحور الرابع | دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                       | ٤.٠٣          | ٠.٥٧              | ٤.٦٢          | ٠.٩               | ٥.٧٣   | دالة                            |
| المحور الخامس | دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                        | ٤.١٣          | ٠.٥٧              | ٤.٦١          | ٠.٩٤              | ٤.٤٤   | دالة                            |
| المحور السادس | مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني | ٣.٧           | ٠.٥               | ٤.٤٩          | ١.٠٢              | ٦.٩٧   | دالة                            |

يلاحظ من الجدول ( ٢٦ ) ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع والاعلام من حملة شهادة الدكتوراه اكثر ايجابية من حملة شهادة الماجستير في جميع محاور الدراسة وقد وجد ان الفروق بين حملة شهادة الماجستير والدكتوراه معنوية تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ .

أي توجد فروق ذات دلالات إحصائية تعزى للشهادة لصالح حملة شهادة الدكتوراه على جميع الفقرات وبالتالي فأنا يقبل الفرضية البديلة و ينفي فرضية العدم .

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الاتجاهات نحو القوانين الحالية التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني ان القوانين الموجودة هي قوانين قديمة لا تتلاءم مع الجرائم المستحدثة وعادة يقوم

القضاة بتكليف الجرائم الالكترونية على بعض القوانين القريبة منها، لذلك لا غنى عن تشريع قوانين خاصة بهذه الجرائم من اجل تخفيض مستوى الجرائم .

اما فيما يتعلق بدور الحكومة والبرلمان في مجال تعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني فهي ضرورة ملحة من اجل تعزيز حالة الامن والامان الاجتماعي ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يستغلها البعض لتنفيذ السلوكيات الاجرامية، لذا فمن الضروري معالجة الثغرات التي تتضمنها القوانين واللوائح العقابية التي تعالج قضية جرائم الاعلام الالكتروني.

ومن جهة أخرى فأن السياسات الاجتماعية بكافة اشكالها ووسائل الاعلام لها دور مهم في تعديل القوانين من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل وتوعية المجتمع بخطورة جرائم الاعلام والضغط على الحكومة والبرلمان من اجل تشريع قوانين خاصة بهذه الجرائم، ويتضح ان الحاصلين على شهادة الدكتوراه هم الأكثر استجابة لجميع المحاور كونهم اكثر خبرة و دراية في اختصاصاتهم مما يدعم أفكارهم عن جرائم الاعلام الالكتروني.

#### رابعاً: الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثالث

لغرض معرفة فيما اذا وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للتخصص تم اختبار الفرضية الاتية:

**الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للتخصص

**الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للتخصص.

جدول (٢٧)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب التخصص

| المحاور          | اسم المحور                                                                                                                | علم اجتماع<br>n1= |                      | علم الاعلام<br>n2= |                      | t قيمة | الدالة<br>الاحصائية<br>عند<br>مستوى<br>٠.٠٥ |
|------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|----------------------|--------------------|----------------------|--------|---------------------------------------------|
|                  |                                                                                                                           | الوسط<br>الحسابي  | الانحراف<br>المعياري | الوسط<br>الحسابي   | الانحراف<br>المعياري |        |                                             |
| المحور<br>الثالث | الاتجاهات نحو<br>القوانين الموجودة<br>التي تعالج جرائم<br>الاعلام الالكتروني                                              | ٣.٢١              | ٠.٧                  | ٤.٣                | ٠.٨                  | ١١.٥   |                                             |
| المحور<br>الرابع | دور البرلمان لتعديل<br>قانون معالجة جرائم<br>التعليم الالكتروني<br>وقانون العقوبات<br>العراقي                             | ٤.٥٨              | ٠.٥٢                 | ٣.٧٥               | ٠.٩٤                 | ٨.٥٦   |                                             |
| المحور<br>الخامس | دور الحكومة لتعديل<br>قانون معالجة جرائم<br>التعليم الالكتروني<br>وقانون العقوبات<br>العراقي                              | ٤.٦               | ٠.٥١                 | ٣.٧٦               | ١                    | ٨.١٦   |                                             |
| المحور<br>السادس | مدى مساهمة<br>السياسات<br>الاجتماعية ووسائل<br>الاعلام في<br>التعديلات القانونية<br>على تخفيض جرائم<br>الاعلام الالكتروني | ٤.٣٦              | ٠.٧٣                 | ٣.٣٥               | ٠.٨٤                 | ١٠.١٥  |                                             |

يلاحظ من الجدول (٢٧) ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع

اكثر ايجابية من اختصاص علم الاعلام في جميع محاور الدراسة باستثناء المحور الثالث

(الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني) حيث وجد ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في تخصص علم الاعلام اكثر ايجابية من تخصص علم الاجتماع . وقد وجد ايضا ان الفروق بين التخصصين معنوية تحت مستوى معنوية ٠.٠٠٥ .

اذا توجد فروق ذات دلالات إحصائية تعزى للاختصاص بين مهنتي علم الاجتماع والاعلام لصالح علم الاجتماع ما عدى المحور الثالث (الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الإعلان الالكتروني) لصالح علم الاعلام .و بهذا فأننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم .

نستنتج من ذلك ان المتخصصين في علم الاجتماع اكثر استجابة من المتخصصين في علم الاعلام في جميع المحاور ما عدى المحور الثالث، وهذا يبين دور الاختصاص باعتبار الباحثين الاجتماعيين اكثر قرباً من المشكلات الاجتماعية واكثر وعياً بها لكونهم متخصصين بها وبما ان جرائم الاعلام الالكتروني تجمع بين الاعلام والمجتمع الا انها مشكلة اجتماعية من اختصاص علم الاجتماع .

#### خامساً: الاجابة على سؤال الدراسة الفرعي الرابع

لغرض معرفة فيما اذا وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للقب العلمي تم اختبار الفرضية الاتية:

**الفرضية الصفريّة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للقب العلمي

**الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للقب العلمي .

## جدول (٢٨)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لمحاور الدراسة حسب اللقب العلمي

| المحاور       | اسم المحور                                                                                              | مدرس مساعد    |                   | مدرس          |                   | استاذ مساعد   |                   | استاذ         |                   | t قيمة | الدلالة الاحصائية عند مستوى ٠.٠٥ |
|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|---------------|-------------------|--------|----------------------------------|
|               |                                                                                                         | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |        |                                  |
| المحور الثالث | الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني                                     | ٣.٦٤          | ٠.٨٣              | ٣.٣٢          | ٠.٥٨              | ٣.٧           | ٠.٣٥              | ٤.٦٣          | ٠.٦٦              | ٢١.٢٢  | دالة                             |
| المحور الرابع | دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                       | ٤.١٣          | ٠.٧٢              | ٣.٨٣          | ٠.٦٧              | ٤.٧٥          | ٠.٤٩              | ٣.٩٨          | ٠.٧٢              | ١٧.٣٩  | دالة                             |
| المحور الخامس | دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي                        | ٤.١٨          | ٠.٧٤              | ٣.٧٩          | ٠.٧٥              | ٤.٢٤          | ٠.٣٩              | ٤.٧٣          | ٠.٧٦              | ١٥.٣٨  | دالة                             |
| المحور السادس | مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني | ٣.٦٥          | ٠.٨٣              | ٣.٥٩          | ٠.٦٨              | ٣.٦٣          | ٠.٣٥              | ٤.٧٠          | ٠.٦٦              | ٢٢.٣٥  | دالة                             |

يلاحظ من الجدول (٢٨) ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع والاعلام من حملة لقب استاذ اكثر ايجابية من حملة لقب مدرس مساعد و مدرس واستاذ مساعد في المحور الثالث (الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني) والمحور الخامس (دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي) والمحور السادس (مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني)

باستثناء المحور الرابع (دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي) حيث وجد ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية من حملة لقب استاذ مساعد اكثر ايجابيه من حملة باقي الألقاب العلمية .

ومن ثم نستنتج بوجود فروق ذات دلالات إحصائية بين حملة الألقاب العلمية لصالح حملة لقب أستاذ في المحاور الثالث والخامس و السادس . بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح حملة لقب (أستاذ مساعد) فقط للمحور الرابع . وبهذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

# الفصل الثامن

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

## أولاً: النتائج العامة للدراسة:

## أ- استنتاجات الدراسة الخاصة بالبيانات العامة لعينة الدراسة

١- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من الذكور في عينة الدراسة ٧٨ ونسبة ٥٣.٤٢% من مجموع الذكور في العينة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من الذكور في عينة الدراسة ٦٨ ونسبة ٤٦.٥٧% من مجموع الذكور في العينة. وهذا يعني ان نسبة المبحوثين من اختصاص علم الاجتماع من الذكور اعلى من المبحوثين في اختصاص الاعلام و هذا يرجع الى استجابة المبحوثين ممن تم توزيع استمارة الاستبيان لهم او الذين استهدفهم الباحث في عينة الدراسة .

٢- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من الاناث في عينة الدراسة ٥٤ ونسبة ٥١.٩٢% من مجموع الاناث في العينة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من الاناث في عينة الدراسة ٥٠ ونسبة ٤٨.٠٨% من مجموع الاناث في العينة وهنا نسبة المبحوثين من الاناث في تخصص علم الاجتماع في عينة الدراسة هي أيضا اعلى من نسبة المبحوثين من الاناث في تخصص علم اجتماع الاعلام.

٣- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة الماجستير في عينة الدراسة ٣٨ ونسبة ٤١.٣٠% من مجموع حملة الماجستير في عينة الدراسة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة الماجستير في عينة الدراسة ٥٤ ونسبة ٥٨.٦٩% من مجموع حملة الماجستير في عينة الدراسة و ان عدد المختصين في الإعلام من حملة شهادة الماجستير هم اعلى من المتخصصين في علم الاجتماع من حملة شهادة الماجستير

٤- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة الدكتوراه في عينة الدراسة ٩٤ ونسبة ٥٩.٤٩% من مجموع حملة الدكتوراه في عينة الدراسة وبلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة الدكتوراه في عينة الدراسة ٦٤ ونسبة ٤٠.٥١% من مجموع حملة الماجستير في عينة الدراسة. و هذا يعني ان عدد حملة شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع في مجتمع الدراسة هم اعلى من حملة شهادة الدكتوراه في الاعلام.

٥- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب مدرس مساعد في عينة الدراسة ٣١ ونسبة ٣٦.٠٥% من مجموع الحاملين للقب مدرس مساعد في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب مدرس مساعد في عينة الدراسة ٥٥ ونسبة ٦٣.٥٩% من مجموع الحاملين للقب مدرس مساعد في عينة الدراسة ، حيث يشير مجتمع البحث ان عدد المختصين في

الاعلام ممن يحملون لقب مدرس مساعد هم اعلى من المختصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب مدرس مساعد

٦- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب مدرس في عينة الدراسة ٢٨ ونسبة ٤٩.١٢% من مجموع الحاملين للقب مدرس في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب مدرس في عينة الدراسة ٢٩ ونسبة ٥٠.٨٨% من مجموع الحاملين للقب مدرس في عينة الدراسة، وهنا تشير الدراسة الى ان عدد المبحوثين ممن يحملون لقب مدرس في الاعلام هم اعلى من المختصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب مدرس

٧- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب استاذ مساعد في عينة الدراسة ٤٠ ونسبة ٧٠.١٨% من مجموع الحاملين للقب استاذ مساعد في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب استاذ مساعد في عينة الدراسة ١٧ ونسبة ٢٩.٨٢% من مجموع الحاملين للقب استاذ مساعد في عينة الدراسة. و هنا يتبين ان عدد المختصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب استاذ مساعد في الاعلام ممن يحملون لقب استاذ مساعد اعلى من المتخصصين في الاعلام ممن يحملون لقب استاذ مساعد

٨- بلغ عدد المختصين في علم الاجتماع من حملة لقب استاذ في عينة الدراسة ٣٣ ونسبة ٦٦.٠٠% من مجموع الحاملين للقب استاذ في عينة الدراسة و بلغ عدد المختصين في علم الاعلام من حملة لقب استاذ في عينة الدراسة ١٧ ونسبة ٣٤.٠٠% من مجموع الحاملين للقب استاذ في عينة الدراسة. وهنا يتضح ان نسبة المتخصصين في علم الاجتماع ممن يحملون لقب استاذ هم اعلى من نسبة المتخصصين في علم الاعلام ممن يحملون لقب استاذ في عينة الدراسة

#### ب- نتائج الدراسة الخاصة بالبيانات الأساسية للظاهرة المدروسة

١. أوضحت نتائج الدراسة الخاصة هل يظهر لديك نوع من الجرائم في الاعلام الالكتروني ان (١٠١) مبحوثا اجابوا أحيانا و بنسبة (٤٠.٤) يليها (٨٩) مبحوثا و بنسبة (٣٥.٦) اجابوا غالباً، فيما أشار (٣٨) مبحوثا وبنسبة (١٥.٢) اجابوا دائماً، بينما أشار (١٨) مبحوثا وبنسبة (٧.٢) اجابوا نادراً ، و (٤) من المبحوثين و بنسبة (١.٦) اجابوا ابداً

٢. أظهرت نتائج الدراسة ما اخطر أنواع الجرائم التي شادتها في الاعلام الالكتروني ان (١٣٩) مبحوثا و بنسبة (٥٥.٦) يرى ان اخطر أنواع الجرائم في الاعلام الالكتروني هي اجتماعية ، في حين أشار (٥٤) مبحوثاً و بنسبة (٢١.٦) ان اخطر أنواع الجرائم في الاعلام الالكتروني هي سياسية، في حين أشار (٣٨) مبحوثا وبنسبة (١٥.٢) ان اخطر أنواع الجرائم الذي شاهدها في

الاعلام الالكتروني هي دينية ، بينما أشار (١٨) مبحوثا وبنسبة (٧.٢) ان اخطر أنواع الجرائم الذي صادفتهم هي اقتصادية ، في حين أشار (١) من المبحوثين و بنسبة (٠.٤)

٣. أظهرت الدراسة الخاصة ماهي الوسائط التي تعتمد عليها في الدخول لمتابعة الاعلام الالكتروني ان (٢٣١) مبحوثا و بنسبة (٩٢.٤) قد أشاروا الى انهم يستخدمون الموبايل كواسطه يعتمدون عليها لمتابعة الاعلام الالكتروني ، بينما أشار (١٤) مبحوثا و بنسبة (٥.٦) الى انهم يستخدمون اللابتوب لمتابعة الاعلام الالكتروني ، كما أشار (٥) من المبحوثين وبنسبة (٢%) الى انهم يستخدمون الكمبيوتر لمتابعة الاعلام الالكتروني، ونلاحظ ان نسبة المبحوثين الذين يستخدمون الموبايل في متابعة الاعلام الالكتروني مرتفعة جدا حيث بلغت (٩٢.٤). و يرى الباحث ان سهولة الاستخدام و السرعة في جلب البيانات وإمكانية التنقل و سهولة الاتصال في الانترنت هي السبب في تشجيع الافراد على استخدام الموبايل كاهم واسطة في الدخول للانترنت و متابعة الاعلام الالكتروني.

٤. أظهرت نتائج الدراسة الخاصة، طبيعة متابعة افراد العينة للجرائم في الاعلام الالكتروني ان (٢٠٩) مبحوثا وبنسبة (٨٣.٦) يتابع الجرائم في الاعلام الالكتروني حسب وقت الفراغ بينما أشار (٤١) مبحوثا وبنسبة (١٦.٤) الى انهم يتابعون الجرائم في الإعلام الالكتروني بشكل يومي.

٥. أوضحت الدراسة الخاصة، الهدف الذي يتطلع اليه افراد العينة من خلال متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني. ان (٧٧) مبحوثا وبنسبة (٣٠.٨) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو للتحسين والتحوط من الوقوع فريسة للأعلام، بينما أشار (٦٦) مبحوثا و بنسبة (٢٦.٤) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو للاطلاع على المعلومات حول تلك الجرائم ومرتكبيها، فيما أشار (٥٠) مبحوثا وبنسبة (٢٠) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو لكسب معلومات تساعد على اتخاذ القرارات، وأشار (٣٢) مبحوثا وبنسبة (١٢.٨) ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو ليكون لهم رأي في طرح بعض الآراء حول تلك الجرائم المستحدثة، وأشار (٢٣) مبحوثا وبنسبة (٩.٢) الى ان الهدف من متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني هو ليكون لهم رأي في طرح بعض المواضيع ، فيما أشار (٢) من المبحوثين و بنسبة (٠.٨) الى ان هناك اهداف أخرى هي سبب متابعتهم للجرائم في الاعلام الالكتروني ، ونلاحظ ان نسبة المبحوثين الذين يتابعون الجرائم في الاعلام الالكتروني الذين هدفهم هو للتحسين و التحوط من الوقوع فريسة للأعلام مرتفعة.

٦. أوضحت نتائج الدراسة الخاصة ، اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرأها او يشاهدها افراد العينة ان (٧٠) مبحوثا وبنسبة (٢٨) اوضحوا ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي موضوعات إخبارية، فيما أشار (٧٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٨) اوضحوا ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي تقارير، فيما أشار (٤٥) مبحوثاً و بنسبة (١٨) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي برامج امنية ، و أشار (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٩.٢) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي تحقيقات ، وأشار (١٨) مبحوثا وبنسبة (٧.٢) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي موضوعات راي ، وأشار (١٢) مبحوثا وبنسبة (٤.٨) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي قضايا معينة ، وأشار (٨) مبحوثا وبنسبة (٣.٢) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي مقابلات ، بينما أشار (٤) من المبحوثين وبنسبة (١.٦) ان اهم مجالات التواصل مع الاعلام الالكتروني التي يقرؤونها او يشاهدونها هي موضوعات أخرى .

٧. أظهرت نتائج الدراسة الخاصة ، شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في جرائم الاعلام الالكتروني ان (٨٧) مبحوثا و بنسبة (٣٤.٨) أشاروا الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الالكتروني هو تطبيق يوتيوب ، بينما أشار (٧٣) مبحوثا وبنسبة (٢٩.٢) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الالكتروني هو تطبيق فيس بوك ، بينما أشار (٣٢) مبحوثا وبنسبة (١٢.٨) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الالكتروني هو تطبيق تويتر ، بينما أشار (٣١) مبحوثا وبنسبة (١٢.٤) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارا في جرائم الاعلام الالكتروني هو تطبيق تيك توك، وأشار (٢٧) مبحوثا وبنسبة (١٠.٨) الى ان شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشار في جرائم الاعلام الالكتروني هو تطبيق انستجرام .

٨. أوضحت نتائج الدراسة الخاصة، وجهة نظر المبحوثين في أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم ان (١٢٠) مبحوثاً و بنسبة (٤٨) أشاروا الى أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو عدم وجود حماية قانونية كافية لمستخدمي المواقع الالكترونية، بينما أشار (٤٠) مبحوثا وبنسبة (١٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو لأنها

تتسم بسرعة النشر لكل ما هو جديد بحرية وصراحة و جرأة ، وأشار (٣٠) مبحوثا وبنسبة (١٢) ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو ضعف السياسة الإعلامية وعدم وضوحها ، وأشار (٢٤) مبحوثا وبنسبة (٩.٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو وجود الصور و مواد الفيديو المصورة التي تلعب دورا في تسهيل ارتكاب الجرائم ، وأشار (١٩) مبحوثا و بنسبة (٧.٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هو عدم الاستجابة السريعة في الرد على الشكاوي ضد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني ، و أشار (١٤) مبحوثا وبنسبة (٥.٦) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم اهو وجود قصورا ملحوظا في مستوى الوعي القانوني لمرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني ، بينما أشار (٣) من المبحوثين وبنسبة (١.٢) الى ان أسباب استخدام المواقع الالكترونية في ارتكاب الجرائم هي أسباب أخرى .

٩. أظهرت نتائج الدراسة الخاصة، راي العينة في ما اذا كان الاعلام الالكتروني يحفز بعض الافراد بارتكاب الجرائم الإلكترونية ان (٢٠٧) مبحوثا وبنسبة (٨٢.٨) اجابوا ب (نعم) ان الاعلام الالكتروني يحفز بعض الافراد بارتكاب الجرائم الإلكترونية، بينما أجاب (٤٣) مبحوثا وبنسبة (١٧.٢%) ب (لا) أي انه لا يحفز الاعلام الالكتروني بعض الافراد بارتكاب الجرائم الإلكترونية.

١٠. أوضحت نتائج الدراسة الخاصة، راي المبحوثين في تأثير الاعلام الالكتروني في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم. ان (١١٥) مبحوثا وبنسبة (٤٦) أشاروا الى ان الاعلام الالكتروني يؤثر بطريقة جيدة في تنمية الوعي الاجتماعي و القانوني في الحد من ارتكاب الجرائم، بينما أشار (٩٤) مبحوثاً وبنسبة (٣٧.٦) الى ان الاعلام الالكتروني يؤثر بشكل كبير في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ، و أشار (٢٥) مبحوثا وبنسبة (١٠) الى ان الاعلام الالكتروني يؤثر بطريقة سيئة في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ، بينما أشار (١٦) مبحوثا وبنسبة (٦.٤) الى ان الاعلام الالكتروني لا يؤثر على الاطلاق في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم .

١١. أظهرت نتائج الدراسة الخاصة ، مدى مشاركة افراد العينة في الاحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني . ان (١٠١) مبحوثا و بنسبة (٤٠.٤) أشاروا الى انهم يشاركون أحيانا في الاحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني، بينما أشار (٦٩) مبحوثا وبنسبة (٢٧.٦)

الى انهم نادراً ما يشاركون في الاحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني ، وأشار (٤٩) مبحوثاً وبنسبة (١٩.٦) الى انهم لا يشاركون في الاحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني، بينما أشار (٣١) مبحوثاً وبنسبة (١٢.٤) الى انهم يشاركون دائماً في الاحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني

١٢. أظهرت نتائج الدراسة الخاصة، استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني ان تقييم الفقرات كان اما مرتفع او متوسط وكما مبين لكل فقرة ادناه

١٣. اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (٦) والتي تنص على ( من الضروري الضغط على الحكومة والبرلمان من اجل اصدار او تعديل القوانين التي تتصدى للجرائم ) نحو اتفق واتفق تماماً ، وبنسبة (٧٧.٦) وهذا ما أكدته الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٤٨)

١٤. اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (٧) التي تنص على (تحتاج جرائم الاعلام الالكتروني الى تعديل في البرلمان من اجل سن قانون يحقق الامن والاستقرار) نحو اتفق واتفق تماماً ، وبنسبة (٧٨) وهذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٨٩٦) و انحراف معياري مقداره (١.٢٨)

١٥. اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٥) والتي تنص على (تفتقر القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني للجرأة والصرامة في معالجتها ) نحو اتفق و محايد ، وبنسبة (٧٠) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي بمقدار (٣.٥١٦) وانحراف معياري قدره (١.٠٣١).

١٦. اتجهت إجابات المبحوثين في الترتيب الرابع للفقرة (١) و التي تنص على (هناك معوقات تعرقل مسار السياسات الاجتماعية لتعديل القوانين او اصدار قوانين جديدة ) نحو اتفق و محايد وبنسبة (٦٧.٦) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي ومقداره (٣.٤٨) وانحراف معياري مقداره (١.٠٩٨).

١٧. اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (٢) والتي تنص على (صدرت قوانين حديثة في العراق ساهمت في طرح حلول واقعية لعدد من جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد وبنسبة (٧١.٦) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي ومقداره (٣.٢١٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٤١).

١٨. اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٤) والتي تنص على (الاليات التي استخدمتها الدولة لتعديل القوانين او اصدار القوانين الجديدة تحقق المساواة والعدالة بين افراد المجتمع) نحو

محايد و اتفق وبنسبة (٦٤) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي وقدرة (٢٠٨٠٨) و انحراف معياري قدره (٠.٩٧١).

١٩. اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (٣) والتي تنص على (تمتاز القوانين الموجودة لمعالجة جرائم الاعلام الالكتروني بالجدية والاهتمام ) نحو لا اتفق و محايد و بنسبة (٦٠.٤) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي ومقداره (٢٠٧٦٨) وانحراف معياري قدره (١٠.٢٧).

ثانيا: نتائج تحليل البيانات حول دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

أ- استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي بحسب الأهمية لكل فقرة .

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (١٣) التي تنص على (وضع تشريعات لتشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الاعلام الالكتروني و تبني سياسات واضحة و محددة وجمعها في بوتقة واحدة تصب في الاتجاه والغاية المرجوة الاستقرار الاجتماعي ) نحو اتفق واتفق تماما وبنسبة (٨٧.٢) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤٠١٠٨) وهو اعلى متوسط للاستجابات ، وانحراف معياري قدره (٠.٩٤٤) و بدرجة مرتفع

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (٥) التي تنص على (الوعي القانوني بالجرائم الالكترونية يساعد في رسم سياسة فكرية للقوانين الجديدة ) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٩١.٦) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤٠٠٦٤) وانحراف معياري قدره (٠.٩٠٧) و بدرجة مرتفع

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٢) والتي تنص على (ينبغي تحديد النواقص و تقديم الاقتراحات الواقعية قبل تعديل القوانين) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٨٩.٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤٠٠٤٠) و انحراف معياري قدره (٠.٩١٣) و بدرجة مرتفع.

٤- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الرابع للفقرة (١) والتي تنص على (من الضروري اعداد مسودة تعديل ومعالجة جرائم الاعلام الالكتروني و قانون العقوبات العراقي ) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٨٨.٨) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤٠٠٢٨) و انحراف معياري مقداره (٠.٩٢٠) و بدرجة مرتفع.

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (٦) والتي تنص على (اعداد بحوث علمية و دراسات ميدانية وتقديمية للسلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية سيسهم في اتضاح مشروع القانون) نحو اتفق و اتفق تماما وبنسبة (٨٧.٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٠٠٨) و انحراف معياري قدرة (١.٠٢٦) وبدرجة مرتفع.

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٨) والتي تنص على ( يلعب إرساء السلم والاستقرار والوئام الاجتماعي والتزامه دوراً في عملية الترقية في الميادين الاجتماعية ) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨٣.٦) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٢) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٧٨) و بدرجة مرتفع

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (١١) و التي نص على (يتعين على البرلمان اشراك الفاعلين القانونيين والسياسيين والمواطنين العاديين في إيجاد القوانين الخالية من نقاط الضعف في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨٣.٢) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨٨٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٤١) و بدرجة مرتفع.

٨- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثامن للفقرة (٣) و التي تنص على (افضل طرق المعالجة عن طريق عقد المؤتمرات والندوات و ورش العمل لجمع توصيات الخبراء) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨١.٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٥٧) و بدرجة مرتفع

٩- اتجهت إجابات العينة الترتيب التاسع للفقرة (٤) والتي تنص على (اثارة موضوع التعديل القانوني ومناقشته عبر وسائل الاعلام قبل اقراره في البرلمان ) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨٤٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٤٦) و بدرجة مرتفع.

١٠- اتجهت إجابات العينة في الترتيب العاشر للفقرة (١٠) والتي تنص على (المصادقة على النصوص و ادخال التعديلات عليها و مراقبة عمل السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك التعديلات من الواجبات الرئيسية للبرلمان) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٨٠) و هذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٨١٢) وانحراف معياري قدرة (١.٠١٨) وبدرجة مرتفع

١١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الحادي عشر للفقرة (٧) والتي تنص على (للبرلمان تأثير فعلي يسهم في اصدار قوانين مناهضة لجرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفق و اتفق تماماً و بنسبة (٧٧.٢) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٨) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٩).

١٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني عشر للفقرة (١٢) والتي تنص على (يتطلب تحقيق الوئام الاجتماعي من المشرعين تنظيم وسائل الاعلام لتكون قادرة في الدفاع عن حقوق الجميع) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٠.٨) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٧٩٦) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٢٤)

١٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث عشر للفقرة (٩) و التي تنص على (يساهم البرلمان في تذليل العوائق الاجتماعية التي تحول دون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٧٣٦) و انحراف معياري قدرة (١.١١٢)

ب - استجابات افراد عينة الدراسة لتقييم محور دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (١١) والتي تنص على (التوعية الإعلامية بجرائم الاعلام الالكتروني مطلب أساسي لإبعاد الفرد من الوقوع في شرك الجريمة ) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة بلغت (٨٨.٤) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٦٩) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٤)

التوعية قد تشكل عامل وقاية حقيقية أمام انزلاق الفرد في الجريمة.

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (١٠) والتي تنص على (دعم وسائل مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني مادياً وبالأجهزة والكوادر الفنية والأمنية المتخصصة) نحو اتفاق و اتفاق تماما و بنسبة (٨٦.٨) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.٠٦٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩١٦).

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٦) والتي تنص على (الدفع بإنشاء و تطوير مديرية خاصة بمناهضة جرائم الاعلام الالكتروني تابعة لوزارة الداخلية من الضرورات الأساسية لإرساء الامن الاجتماعي) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٠.٨) وهذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٤.٠٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٥٩).

٤ - اتجهت إجابات العينة في الترتيب الرابع للفقرة (٥) و التي تنص على (تركيز الدور الأساسي للوقاية والحماية بإعداد البحث الميداني وتقديمه للسلطات التشريعية والقضائية) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٢.٤) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٦٤) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٩١).

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (١) والتي تنص على (كتابة واعداد مسودة قانون جرائم الاعلام الالكتروني وتقديمه للبرلمان ومتابعته من الواجبات الأساسية للحكومة) نحو اتفاق و اتفاق

تماما و بنسبة (٨٢) و هذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٤٤) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٤).

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٧) والتي تنص على (للحكومة دور رئيس في تنفيذ القوانين المعدلة من اجل انفاذ العدالة ) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٧٧.٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٢٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٧١)

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (٤) والتي تنص على (العمل الميداني عن طريق عقد المؤتمرات والندوات الخاصة ومناقشات مع الخبراء حول مسودة قانون جرائم الاعلام الالكتروني من الضرورات الأساسية لانضاج القوانين ) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٨٢) وهذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩١٦) و انحراف معياري قدرة (١.٠٦٣)

٨- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثامن للفقرة (٣) و التي تنص على (اثارة أهمية موضوع قانون جرائم الاعلام الالكتروني في وسائل الاعلام قضية ملحة لخدمة الفرد والمجتمع ) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٧٨.٨) و هذا ما اكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣.٩٠٠) و انحراف معياري قدرة (١.٠٣٨).

٩- اتجهت إجابات العينة في الترتيب التاسع للفقرة (٩) والتي تنص على (تستعين الحكومة بالمؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لتوعية المجتمع بأهمية القوانين المعدلة في مجال مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٧٨.٤) وهذا ما اكده الوسط الحسابي و الذي بلغت قيمته (٣.٨٩٢) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٨٢)

١٠- اتجهت إجابات العينة في الترتيب العاشر للفقرة (٢) والتي تنص على (تشارك الحكومة في اعداد مسودة قانون جرائم الاعلام الالكتروني و متابعة سبل تشريعها و تنفيذها ) نحو اتفق و اتفق تماما و بنسبة (٧٥.٦) و هذا ما اكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٧٥٢) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٣).

١١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الحادي عشر للفقرة (٨) والتي تنص على (تقوم الحكومة بمراقبة تنفيذ القوانين المعدلة و معاقبة مرتكبيها لمعالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق واتفق تماما و بنسبة (٦٩.٦) و وسط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٤٩) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٨) .

١٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني عشر للفقرة (١٢) و التي تنص على (من الضروري اعتماد تقارير و بيانات إدارة مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني عند وضع السياسات الوقائية ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٢) و و سط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٤٢) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٥).

١٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث عشر للفقرة (١٣) والتي تنص على (انشاء قاعدة بيانات واحصاءات وطنية متكاملة في مكافحة جرائم الاعلام الالكتروني سيسهم في تعزيز نفاذ القانون ) نحو اتفاق و اتفاق تماما و بنسبة (٧١.٢) و وسط حسابي بلغت قيمته (٣.٧٣٠) و انحراف معياري قدرة (١.٠٠٤) .

ثالثا: مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني

أ- استجابات افراد العينة لتقييم محور مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني

١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الأول للفقرة (١) والتي تنص على (اصدار قانون جرائم الاعلام الالكتروني يصب في مصلحة الاسرة والمجتمع ) نحو اتفاق واتفق تماما و بنسبة (٨٧.٢) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤.١٧٢) و انحراف معياري قدرة (١.٠٨٦) .

٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني للفقرة (٨) و التي تنص على (يجب إعادة صياغة قانون جرائم الاعلام الالكتروني و تفعيله بما ينسجم مع التطورات في مجال الامن السيبراني ) نحو اتفاق و اتفاق تماما و بنسبة (٨٢.٤) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٩٧٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٠٩) .

٣- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثالث للفقرة (٧) و التي تنص على (تقوم وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى والمؤسسات الإعلامية بدورها الفعال في التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٧.٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٦٥٢) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٤) .

٤- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الرابع للفقرة (١٢) والتي تنص على (هناك معوقات لإقرار تعديلات على القوانين التي تواجه جرائم الاعلام الالكتروني بسبب عدم مراعات تركيبة المجتمع العراقي من حيث التوجهات السياسية ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٦٢٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٤٣)

٥- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الخامس للفقرة (١٠) والذي تنص على (يؤثر خضوع الاعلام للرقابة او التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني و يسهم في تحجيم ساحتها و درجة تأثيرها ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٨.٤) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٩٦) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٦٦)

٦- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السادس للفقرة (٥) والتي تنص على (هل لوسائل الاعلام العراقية دوراً يمكنها من تقديم خطاب اعلامي فعال في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٢) و هذا ما أكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٨) و انحراف معياري قدرة (١.٠١٦) .

٧- اتجهت إجابات العينة في الترتيب السابع للفقرة (٤) و التي تنص على (هناك اختلاف فكري وايدولوجي بين وسائل الاعلام في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٥.٢) وهذا ما أكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٤٤) و انحراف معياري قدرة (١.٠٢٦)

٨- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثامن للفقرة (٦) و التي تنص على (تسعى السياسات الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية الاستفادة من الخبراء والإعلاميين في معالجة جرائم الأعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٧٣.٢) و هذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٤٨٨) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٩١)

٩- اتجهت إجابات العينة في الترتيب التاسع للفقرة (٣) و التي تنص على (هناك تعدد في جهات التحكم في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٨٠) و هذا ما أكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣.٥٨) و انحراف معياري قدرة (٠.٩٤٩).

١٠- اتجهت إجابات العينة في الترتيب العاشر للفقرة (٩) والتي تنص على (يوجد سياسة اجتماعية واضحة في مؤسسات الدولة في التصدي لجرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٦٨.٤) و وسط حسابي بلغت قيمته (٣.١٦) و انحراف معياري قدرة (١.٠٨٢).

١١- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الحادي عشر للفقرة (١١) والتي تنص على (هناك حماية قانونية كافية للتصدي لجرائم الاعلام الالكتروني تتسجم مع مخاطر التهديد ) نحو اتفاق و محايد و بنسبة (٦٢.٨) و وسط حسابي بلغت قيمته (٢.٩٨٨) و انحراف معياري قدرة (١.١١٨).

الجرائم.

١٢- اتجهت إجابات العينة في الترتيب الثاني عشر للفقرة (٢) والتي تنص على (تعد القوانين الحالية ممتازة الى حد النجاح في معالجة جرائم الاعلام الالكتروني ) نحو اتفق و محايد و بنسبة (٦٢.٨) و وسط حسابي بلغت قيمته (٢.٩٤٤) وانحراف معياري قدرة (١.٠٣٦) .

رابعاً: نتائج المعالجة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة حول السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني وفقاً لمتغير الجنس والشهادة والتخصص واللقب العلمي  
أ-الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الأول

هل وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للجنس؟  
ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع والاعلام الذكور اكثر ايجابية من الاناث في جميع محاور الدراسة وقد وجد ان الفروق بين الجنسين معنوية تحت مستوى معنوية ٠.٠٠٥ . أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس (ذكور - اناث) على جميع الفقرات.

المحور الثالث : والتي ينص على الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني، حيث كان مستوى استجابة الذكور اعلى من مستوى استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.١٤) و انحراف معياري (٠.٩٥). ويمكن تفسير ذلك بأن مستوى استجابة الذكور أعلى من مستوى استجابة الاناث لأن اغلب حالات جرائم الاعلام الالكتروني تمس الشرف وبما أن القيم العشوائية هي الصبغة الطاغية في المجتمع العراقي نجد أن قضية الدفاع عنها تأخذ مديات واسعة في حياة الرجل الذي ينساق وراء الحفاظ عليها بشتى الطرق، وواقع الحال يشير إلى أن قضايا الابتزاز الالكتروني تتعرض له النساء بشكل يومي ومتكرر على الرغم من التحذيرات الكثيرة، وهذا مؤشر على تعامل المرأة عاطفياً مع المحيط الاجتماعي من حولها دون التمعن بشكل متعمق في خفايا الامور ومن ثم نجدها فريسة سهلة لضعاف النفوس.

أما المحور الرابع : والتي ينص على دور البرلمان لتعديل قانو معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي .حيث كان مستوى استجابة الذكور اعلى من مستوى استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.٤٧) و انحراف معياري (٠.٧٥). وهذا يدل على مدى استشعار الرجل بالخطر الذي يحيط بالمرأة وهي أيضاً محاولة للحفاظ عليها من المحيط الخارجي الذي ينظر لها على أنها سلعة يمكن التمتع بها والتلاعب بها، لذا نجده يطالب بتعديل بعض القوانين واللوائح التي تحفظ للمرأة كيانها وكيونتها.

بينما المحور الخامس : والذي ينص على دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني وقانون العقوبات العراقي . ونلاحظ استجابة الذكور اعلى من استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.٥١) وانحراف معياري (٠.٧٤). ذلك أن من أولى واجبات الحكومة هو الحفاظ على الأمن الاجتماعي وتوفير فرص حياة كريمة يشعر فيها الفرد بالأمن والامان في مجتمعه، وتعد متابعة القوانين والتعديل عليها إحدى تلك الواجبات. وهذا ينطبق على القوانين المتعلقة بجرائم الاعلام الالكتروني كونها من القوانين الماسة لأمن المجتمع ورفاهيته.

المحور السادس : الذي ينص على مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني حيث كانت استجابة الذكور اعلى من مستوى استجابة الاناث بمتوسط حسابي قدرة (٤.٤٢) و انحراف معياري (٠.٨٧). تلعب السياسات الاجتماعية دوراً لا يستهان به في معالجة المظاهر الاجتماعية واختلالاتها بالفقر والبطالة والاتجار بالمخدرات وغيرها تعد من المظاهر المنحرفة التي تجعل ممارستها يلجأون لحالات الابتزاز الالكتروني من أجل الحصول على الاموال، ومن هنا فإن مهمة السياسات الاجتماعية خفض تأثير تلك المظاهر لأدنى مستوى من اجل القضاء على جرائم الاعلام الالكتروني. وكذلك الحال بالنسبة للإعلام فهو السلطة الرابعة التي يعول عليها المجتمع في تشخيص مشكلاته والضغط على الحكومة من أجل تشريع القوانين أو تعديلها وبما يتلاءم وحماية أفراد المجتمع من المنحرفين والمجرمين.

**السؤال الفرعي الثاني :** هل وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للشهادة؟

ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع والاعلام من حملة شهادة الدكتوراه اكثر ايجابية من حملة شهادة الماجستير في جميع محاور الدراسة وقد وجد ان الفروق بين حملة شهادة الماجستير والدكتوراه معنوية تحت مستوى معنوية ٠.٠٥ .

أي توجد فروق ذات دلالات إحصائية تعزى للشهادة لصالح حملة شهادة الدكتوراه على جميع الفقرات وبالتالي فأنا يقبل الفرضية البديلة و ينفي فرضية العدم .

وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الاتجاهات نحو القوانين الحالية التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني ان القوانين الموجودة هي قوانين قديمة لا تتلاءم مع الجرائم المستحدثة وعادة يقوم القضاة بتكييف الجرائم

الالكترونية على بعض القوانين القريبة منها، لذلك لا غنى عن تشريع قوانين خاصة بهذه الجرائم من اجل تخفيض مستوى الجرائم .

اما فيما يتعلق بدور الحكومة والبرلمان في مجال تعديل قانون معالجة جرائم الاعلام الالكتروني فهي ضرورة ملحة من اجل تعزيز حالة الامن والامان الاجتماعي ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يستغلها البعض لتنفيذ السلوكيات الاجرامية، لذا فمن الضروري معالجة الثغرات التي تتضمنها القوانين واللوائح العقابية التي تعالج قضية جرائم الاعلام الالكتروني.

ومن جهة أخرى فإن السياسات الاجتماعية بكافة اشكالها ووسائل الاعلام لها دور مهم في تعديل القوانين من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل وتوعية المجتمع بخطورة جرائم الاعلام والضغط على الحكومة والبرلمان من اجل تشريع قوانين خاصة بهذه الجرائم، ويتضح ان الحاصلين على شهادة الدكتوراه هم الأكثر استجابة لجميع المحاور كونهم اكثر خبرة و دراية في اختصاصاتهم مما يدعم أفكارهم عن جرائم الاعلام الالكتروني.

#### رابعاً: الاجابة على سؤال الدراسة الفرعي الثالث

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في رأي المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للتخصص؟ ( ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع اكثر ايجابية من اختصاص علم الاعلام في جميع محاور الدراسة باستثناء المحور الثالث (الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني) حيث وجد ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في تخصص علم الاعلام اكثر ايجابية من تخصص علم الاجتماع . وقد وجد ايضا ان الفروق بين التخصصين معنوية تحت مستوى معنوية ٠.٠٠٥ .

اذا توجد فروق ذات دلالات إحصائية تعزى للاختصاص بين مهنتي علم الاجتماع والاعلام لصالح علم الاجتماع ما عدى المحور الثالث (الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الإعلان الالكتروني) لصالح علم الاعلام .و بهذا فأننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم .

نستنتج من ذلك ان المتخصصين في علم الاجتماع اكثر استجابة من المتخصصين في علم الاعلام في جميع المحاور ما عدى المحور الثالث، وهذا يبين دور الاختصاص باعتبار الباحثين الاجتماعيين اكثر قرباً من المشكلات الاجتماعية واكثر وعياً بها لكونهم متخصصين بها وبما ان جرائم الاعلام الالكتروني تجمع بين الاعلام والمجتمع الا انها مشكلة اجتماعية من اختصاص علم الاجتماع .

## خامساً: الإجابة على سؤال الدراسة الفرعي الرابع

هل وجدت فروق ذات دلالة احصائية في اراء المبحوثين حول اتجاهات العاملين في مهنتي الاجتماع والاعلام نحو السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الاعلام الالكتروني تعزى للقب العلمي؟ ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية في مهنتي الاجتماع والاعلام من حملة لقب استاذ اكثر ايجابية من حملة لقب مدرس مساعد و مدرس واستاذ مساعد في المحور الثالث (الاتجاهات نحو القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الاعلام الالكتروني) والمحور الخامس (دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي) والمحور السادس (مدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الاعلام في التعديلات القانونية على تخفيض جرائم الاعلام الالكتروني)

باستثناء المحور الرابع (دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم التعليم الالكتروني وقانون العقوبات العراقي) حيث وجد ان اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسية من حملة لقب استاذ مساعد اكثر ايجابيه من حملة باقي الألقاب العلمية .

ومن ثم نستنتج بوجود فروق ذات دلالات إحصائية بين حملة الألقاب العلمية لصالح حملة لقب أستاذ في المحاور الثالث والخامس و السادس . بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح حملة لقب (أستاذ مساعد) فقط للمحور الرابع . وبهذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

## ثانياً: التوصيات:

## أ- مجلس النواب العراقي

١- ضرورة قيام اعضاء البرلمان خلال قيامهم بمهامهم بوضع الأطر والاليات التشريعية والقانونية ان يقوم بمهمة تحليل وتقييم الأثر التشريعي لكل تشريع، فهذا التحليل والتقييم يستخدم لتقديم تقييم مفصل ومنهجي للأثار المحتملة لتشريع جديد لمعرفة ما إذا كان هذا التشريع سيحقق الأهداف المرجوة منه ام لا ، وغالباً يصعب التنبؤ بها دون دراسة مفصلة وتشاور مع الاطراف المعنية بالتشريع.

٢- الحاجة ملحة وضرورية لابتداع الأطر والاليات القانونية وتطوير القوانين الحماية لتكون مرتكزاً لعملية مواجهة جرائم الاعلام الالكتروني، بالنظر لما تلعبه هذه القوانين من دور في عملية التصدي لمواجهة مثل هذه الجرائم في أي مجتمع متقدم أو نام أو أقل نمواً ، لأنه لا يمكن لأي مجتمع او دولة ان تقوم بعملية اصلاح او تنمية شاملة دون وضع اطر قانونية تتناسب وتتلاءم مع حاجات الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية.

٣- سد الفراغ التشريعي في مجال مكافحة جرائم الاعلام الإلكتروني على أن يكون شاملاً للقواعد الموضوعية والإجرائية.

#### ب- مجلس القضاء الاعلى:

١- إعداد أنظمة ضبطية وقضائية مؤهلة في التعامل مع جرائم الاعلام الإلكتروني.  
٢- التصدي إلى الفئات الضالة التي تتخذ من الكسب المادي هدفاً لجرائمهم المختلفة، إضافة إلى ضرورة السماح بمراقبة المواقع المشبوهة على شبكة الإنترنت على أن يكون ذلك بتصريح من القضاء.

٣- ابتكار أطر واليات قانونية جديدة لمواكبة هذه التغيرات في نواحي الحياه الاجتماعية بهدف المواءمة مع متطلبات تحقيق النمو للأفراد والمجتمع مع بروز ظواهر جديدة، وأقل ظواهرها انتشار جرائم الاعلام الإلكتروني.

٤- لزاماً على الدولة تشريع القوانين التي تراعي وتتابع التغيرات المجتمعية التي تحدث في المجتمع وأهمها مواكبة التقدم التكنولوجي الذي يعيش في المجتمع واستخدام هذه التغيرات التكنولوجية لتطوير العمل القانوني لخدمة الصالح العام للمجتمع العراقي.

#### ج- وسائل الاعلام:

١- ضرورة تعاون المؤسسات الإعلامية والتربوية؛ للوصول إلى صيغة يمكن من خلالها توجيه الأبناء للتعامل مع شبكة الإنترنت والاستفادة من النافع منها.

٢- ضرورة نشر مفاهيم الرقابة الذاتية لدى الأبناء من خلال الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام المحلية، ومختلف المؤسسات الاجتماعية للحد من الجرائم بصفة عامة، وجرائم الاعلام الإلكتروني على وجه الخصوص.

٣- ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر التوعية الوقائية من عواقب النظر في المواقع الإباحية، أو نشر مثل هذه المواقع وتسهيل الوصول إليها، إلى جانب تحصين المواطن فكرياً ودينياً وإفهامهم أن مثل هذه المواقع تستهدف شبابنا وهي محاولة لتصدير الإباحية بدعوى الحرية.

## ثالثاً: المقترحات:

- ١- دور المتغيرات الاجتماعية في تشكيل ووضع السياسات الاجتماعية للدولة.
- ٢- دور الدولة في رسم السياسات ذات الطبيعة التنظيمية لكافة أبعاد ومجالات الحياة في المجتمع.
- ٣- تحديات السياسات الاجتماعية وتأثيرها على سن التشريع.
- ٤- تقويم المشكلات الاجتماعية المحلية الواقعية للسياسات الاجتماعية.
- ٥- البطالة والسياسات الاجتماعية.

المصادر

## أولاً: المصادر العربية

## -القران الكريم

## أ-الكتب

١. إبراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها ، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٣٢.
٢. إبراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها ، ط٢، دار الفكر العربي ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥-٣٢.
٣. إحسان محمد الحسن ، علم الإجرام، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٦٦.
٤. أحمد خليفة، مصر الغد والقضايا العشر، المركز القومي للبحوث، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤٤-٤٦.
٥. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٢٤٤.
٦. أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والإستراتيجيات، دمنهور، مطبعة البحيرة، ٢٠١٢، ص٤٢.
٧. أحمد عبد الحفيظ، الدولة، تقديم وحيد عبد المجيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧.
٨. أديب خضور، الإعلام الأمني، المكتبة الإعلامية، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٦١.
٩. اقبال الامير السباطولي، التخطيط الاجتماعي بين الواقع والمستقبل، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص١٥.
١٠. أماني قنديل، التطور السياسي في مصر وصنع السياسات العامة، دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية: في على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر، قضايا ومناقشات ، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص٧.
١١. أماني قنديل، دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨ ، ص ١ - ص ١٧
١٢. أمين الخولي، محمود عنان، المعرفة الرياضية ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٨١.
١٣. ٢٠٠٤ ، رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة ، ص ٤١٣ .

١٤. جبارة عطية جبارة، الاعلام والعلاقات الإنسانية ( دراسة في علم اجتماع الاعلام )، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٨١، ص ٤١ .
١٥. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٣٨ .
١٦. حسن أبشر، الدولة العصرية دولة مؤسسات، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦- ١٧ .
١٧. حسن ربيع و رفاعي سيد، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، القاهرة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ص ١٩١- ١٩٤ .
١٨. حسن عماد مكايي ، ليلي حسين السيد ، الإتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٢ ، ٣٣ .
١٩. حسين عماد مكايي، ليلي حسن السيد، نظريات الاتصال، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣١٣-٣١٤ .
٢٠. حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، مطابع الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٦٢ .
٢١. سامية علي حسنين ، الشباب في الإعلام بين الصورة والرؤية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد الثاني والعشرون، يناير ٢٠١٠ ، ص ٤٢٠ .
٢٢. سعد الدين إبراهيم (محرر) وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٥ .
٢٣. سعيد أبو ريه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ١ .
٢٤. سلوى عبد الجواد، أمل محمد غباري، الاتصال الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ٩٢ .
٢٥. سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، دراسة تحليلية نقدية ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٨ .
٢٦. السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٥٢

٢٧. السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٢-٢٣.
٢٨. السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٢.
٢٩. شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١.
٣٠. عادل الهواري، مدخل في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٦.
٣١. عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت، النظم السياسية، ط ٥، نهضة مصر للطباعة والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤.
٣٢. عبد الباسط عبد المعطى (إشراف) وآخرون، السياسات الاجتماعية في الوطن العربي، ورقة مقدمة لأعمال مؤتمر "اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول اسكوا"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١.
٣٣. عبد الجبار عريم، نظريات علم الإجرام، مطبعة المعارف، ط ٧، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٦.
٣٤. عبد الرحيم درويش، مقدمة إلى علم الاتصال، مطبعة نانسي، دمياط - مصر، ٢٠٠٦، ص ١٧٠.
٣٥. عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٩٢.
٣٦. عبد الله الرعوي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٨٨، ص ٥ - ٣٢.
٣٧. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع القانوني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٤٧.
٣٨. عبد الهادي الجوهري، اسس علم الاجتماع، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٧.
٣٩. عبير الرحباني، الإعلام الرقمي الإلكتروني، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط ١، ٢٠١٢، ص ٣٦.
٤٠. عزام محمد أبو الحمام، الإعلام الثقافي جدليات وتحديات، ط ١، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٢٧.

٤١. علي عبد الرازق جلي وأخرون ، القاموس العصري في العلم الاجتماعي ، دار الثقافة العلمية ، الاسكندرية ، ط ١ ٢٠٠٩م ، ص ٣٥٠ .
٤٢. علي أحمد سيد مصطفى، محمد محمود علي، التأثيرات النفسية لوسائل الإعلام ، ط١، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٣، ص ٦ .
٤٣. علي الباز، الإعلام والإعلام الأمني، مركز الإشعاع الفني، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٦٢.
٤٤. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٤٨ .
٤٥. عمر أحمد بدوره، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ص ٧٣ .
٤٦. فاروق يوسف، القوة السياسية اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٥، ص ٨٩.
٤٧. فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٩
٤٨. مجلة فصلية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي وقضايا العصر و التجديد الحضاري ، ع ٩٣، السنة الثالثة والعشرون، ٢٠١٦ ، ص ٤٣.
٤٩. فيصل أبو عيشة، الاعلام الإلكتروني، عمان، دار النشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٦٥.
٥٠. كامران الصالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني، أربيل، العراق، ٢٠٠٢، ص ٧٨.
٥١. ماجي الحلواني، الإعلام وقضايا المجتمع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧.
٥٢. ماهر ابو المعاطي علي، السياسة الاجتماعية ، زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٤٣٥.
٥٣. محمد أحمد بيومي، إسماعيل على سعد، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٤٥
٥٤. محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، دار المشرق الثقافي، الأردن، ٢٠١٠، ص ص ٢٧، ٢٨.
٥٥. محمد خليفة المعلا، الإعلام الشرطي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ط ٢ ، مركز أبحاث الشارقة، الإمارات ، ٢٠٠٣، ص ١١.
٥٦. محمد سعد ابو عامود، الإعلام الأمني المفهوم .. الوظائف.. الاشكاليات، جامعة حلوان ، مصر، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

٥٧. محمد سعد ابو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ١٤.
٥٨. محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٦٧.
٥٩. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٠٢.
٦٠. محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٤٩، ص ٥٥٠.
٦١. محمد عبد الحميد، "نظريات الإعلام واتجاهات التأثير"، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٦٩-٧٠.
٦٢. محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٢.
٦٣. محمد كامل عبد الصمد، التليفزيون بين الهدم والبناء، دار الدعوة، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ٩١.
٦٤. محمد محمد شتا، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٩٤.
٦٥. محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد الأول، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.
٦٦. محمود أحمد عابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٧٢.
٦٧. محمود إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، الدار العالمية لنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٧٩.
٦٨. محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، مكتبة الدار العالمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٣.
٦٩. محمود عبد الرؤوف كامل، الاعلام والاتصال بالناس .. مفهومه .. نظرياته .. تاريخه .. نماذجه .. أساليبه .. وسائله، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤١.

٧٠. محي الدين عبد الحليم، الإعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٦- ٣٧.
٧١. مرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، نظريات الاتصال، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤٦.
٧٢. مروى عصام صلاح، الاعلام الالكتروني الأسس والافاق، دار الاعصار للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٥، ص ١٤٨.
٧٣. منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩٣.
٧٤. منى عبيس وعيلة الافندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ، دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٩٦، ص ١٥١.
٧٥. مي عبد الله، نظريات الاتصال، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠١، صص ٢٢٧-٢٢٨.
٧٦. ناني محسن احمد، تحديات ومحددات السياسة الاجتماعية ، اساسيات الخدمة الاجتماعية ، مجال تأهيل المعاقين ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، بورسعيد، مصر، ٢٠٠٠، ص ٧٨.
٧٧. نائلة عادل فريد، جرائم الحاسب الإقتصادية (دراسة نظرية تطبيقية)، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٦.
٧٨. نجوى إبراهيم محمود، السياسات العامة والتغير السياسي في مصر، سياسة الإسكان دراسة حالة (١٩٧٤ ، ١٩٨٦ )، تقديم على الدين هلال، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٩.
٧٩. نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٨، ص ٥٠-٥١.
٨٠. هناء الجوهري، ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية من القاهرة الكبرى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٦.
٨١. هيثم هادي الهيتي، الإعلام السياسي والاجتماعي في الفضائيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٣٣.

٨٢. ويليامز ريفرز، تيودور باتريسون ، جاي جينسون، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، ترجمة: أحمد طلعت البشبيشي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥م ، ص ص ٣٥-٣٧ .
٨٣. يونس عرب، دليل أمن المعلومات والخصوصية، ج ١، جرائم الكمبيوتر والأنترنت، ط ١، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٣.

#### ب - الكتب المترجمة للعربية

- ١- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، العين، ١٩٩٤م، ص ٢٤٨.

#### ج- الدوريات والندوات والمؤتمرات:

- ١- أحمد عبد الحفيظ، الانفجار التشريعي، حدود الظاهرة، قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ، العدد (٣١) ، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٤.
- ٢- الآن . ج . جانيون، علماء الاجتماع والسياسات العامة، ترجمة ماجدة اباطة، المجلة الدولية لعلم الاجتماع، اليونسكو، العدد ١٢٢ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ١٢١ .
- ٣- تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الإعلام والشباب، الدورة الرابعة والعشرون ٢٠٠٣
- ٤- رشيد العبيدي، العوامل المؤثرة على القيم الإخبارية التي تعكسها القنوات الفضائية العراقية وعلاقتها بالجمهور أثناء الأزمات ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد ٣٣ ، يناير - مارس ٢٠١١ ، ص ١٠٢ : ١٤٨.
- ٥- سامية عواج، ثورة الاعلام الجديد و رهانات الاستخدام الرشيد في تربية و تنشئة الأطفال من حتمية المواجهة الى حتمية الملائمة، مجلة الكلمة، مجلة
- ٦- عدنان الفرخ ، الإدمان على الإنترنت لدى مرتادي مقاهي الإنترنت في الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس، العدد الثالث، جامعة البحرين، مملكة البحرين، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ١٨٣.
- ٧- على أسعد وطفه، التربية العربية والعولمة: بنية التحديات وتقاطع الإشكاليات، مجلة عالم الفكر، ع ٢٤، م ٣٦، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٣٤٣
- ٨- مجلة فصلية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي و قضايا العصر و التجديد الحضاري ، ع ٩٣، السنة الثالثة والعشرون، ٢٠١٦ ، ص ٤٣.

- ٨- محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، ج ٢٧، ع الأول والثاني ٢٠١١، ص ٦٨٩
- ٩- محمد محمد علي هندي، علاقة تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية باتجاهاتهم نحو التنظيمات الإرهابية، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المعهد الدولي العالي بالشروق، العدد الأول، يوليه ٢٠١٦، ص ١٤١ - ٢٠٢.
- ١٠- محمود وهيب السيد، ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد ١٦٤، القاهرة، مطابع الشرطة، يناير ١٩٩٩، ص ص ٧٠ - ٧١.
- ١١- هالة نوفل وأسماء الجيوشي، أثر اعتماد المشاهدين على القنوات الفضائية في تشكيل سلوكهم نحو مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق، العدد الأول، يوليه ٢٠١٦، ص ٢٩ : ٦٠.
- ١٢- هويدا عدلي، في أبعاد العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة، المجلة الاجتماعية القومية، العدد (٣٣)، العددان ٢٠١، مايو ١٩٩٦، ص ١٠٠.
- ١٣- يونس عرب، صور الجرائم الإلكترونية وإتجاهات تبويبها، ورشة عمل تطوير التشريعات في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، هيئة تنظيم الاتصالات، مسقط، سلطنة عمان، ٢-٤ أبريل ٢٠٠٦، ص ٧
- د- البحوث و الرسائل والاطاريح :
- أ- البحوث والرسائل والاطاريح العربية
- ١- حسام سعدى مهدى - اعتماد الجمهور العراقي على وسائل الإعلام في تنمية وعيهم بظاهرة الفساد - اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٥.
- ٢- رضوى صبري عباس، التعرض لبرامج الشباب في الفضائيات العربية وعلاقته باتجاهات المراهقين نحو مشكلاتهم، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
- ٣- كورده صديق حسن، تعرض الشباب الجامعي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية وعلاقته بتدعيم الأنماط السلوكية الاجتماعية لديهم، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.
- ٤- مجاشع محمد علي التميمي، تناول برامج التلفزيون لقضايا الفساد بالعراق وعلاقتها بتشكيل معارف الجمهور تجاهها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

## و- القواميس والمعاجم

١- محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٢٦٧.

## ثانيا المصادر الأجنبية

1. Anderson Totlon James, Introduction to Political Science, McGraw-Hill, New York.
2. Browne, K: Hamilton –Giachritsis, C., The influence of violent media on children and adolescents: A public health approach, London, 2005
3. Cronbach, L. J. (1951) Coefficient alpha and the internal structure of tests. Psychometrical.
4. Bennett, Sizter, Peter, Jerry, and Peter Wall: media studies the essential introduction, London, Rutledge, 2006.
5. David Easton, A Framework for Political Analysis, Prentice Hall, New York, 1985
6. Baldev Raj Gupta, Mass communication and development, Vishwavidyalaya Prakashan, INDIA , 1997
7. Jennings Bryant, Dolf Zilman, "media effects. Advances in the ony and research" New jersey, Lawrence Erlbaum associates, editions 2, 2002
8. Joseph A .Devito , Human Communication , Long man , London, 1995
9. Terhi Rantanen; The Media and Globalization; sage publication; London; New Delhi; 2005
10. Thomas Dye, Understanding Public Policy Prentice, Hall Inc., New Jersey, 1987
11. Windanl, S & Quail , D, "Communication Models for the Study of Mass Communication" New York , Longman Publishing, 1993
12. YakupÇetin, Robert B. Lull, Mehmet Çelikbaş, Brad J. Bushman, Exposure to violent and sexual media content undermines school

- performance in youth, *Advances in Pediatric Research* , Çetin Y, Lull RB, Çelikbaş M, Bushman BJ (2015
13. EL AZZOUZI Ali, *La cybercriminalité au Maroc*, Edition Bishops solution, Casablanca, 2010.
14. Ali Hassan, Muhammad Daniyal, the impact of television programs and advertisements on school adolescents: a case study of Bahawalpur City, Pakistan, *Bulgarian Journal of Science and Education Policy (base)*, volume 7
15. Amanda Lenhart, Kristen Purcell, Aaron Smith, Kathryn Zickuhr, *Social media & Mobile Internet use among teens and young adults*, unpublished report, The Pew Internet & American life project, U.S.A.
16. Bkravi, Devadas M. b, the social impact of television on urban youth in Karnataka—an empirical study, *Journal of Arts, Science & Commerce*, Vol.– IV, Issue – 4, Oct. 2013.
17. Coyne, sarah, does reality backbite? Physical, verbal and relational aggression in reality television programs, *journal of Broadcasting Electronic Media*, April 2011, vol 54 issuc2.
18. Danah M. Boyd, Nicole B. Ellison. "Social network sites: Definition, History, and Scholarship". In: *Journal of Computer–Mediated Communication*. Vol.13, No.١, October 2007
19. Grabe Maria, *Crime Cultivation, Comparison across media genres*, *Journal broadcasting, and electronic media*, vol.51
20. James D, Halloran: *Mass Media & Socialization*, *International Bibliography & Different perspectives*, International Association for Mass.

Com, Research, England by J. A. Kavanagh&sous 1td. Lends L. S 89, BU. 1876.

21. Jaspal Singh, Namrata Sandhu, Impact of Television Commercials on the Social and Moral Behavior of Indian Viewers – Empirical Evidence, International Journal of Humanities and Social Science Vol. ١ No. ٧ [Special Issue –June 2011
22. Mann, David & Sutton, Mike, Net crime, Brit. J. criminal, Vol., 38, No. 2, Spring 1998.
23. MASCALA Corinne, « criminalité et contrat électronique », IN: Le contrat électronique, Travaux de l'association CAPITANT Henri, journées national, Paris, 2000
24. Mohammad Reza Nazari, Md Salleh Bin Hj Hassan, MohdNizam Osman , Megat Al-Imran Bin Yasin \and SaadatParhizkar, Influence of Television Programs Genre on Violent Behaviour among Young Children, British Journal of Education, Society & Behavioral Science
25. Stanislaus Iyorza, Global Television, and Cultural Promotion: Taming the Cultural Dilemma among Nigerian Youths, International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 4, No. 4, July 2014
26. Trotman.Megan, Animating the horror genre: an exploration in children's animated horror films, PhD, thesis, university of Arkansas: May 2015

**الملاحق**



جامعة القادسية

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

## السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الإعلام الإلكتروني دراسة في علم اجتماع الإعلام

أستاذي المبحوث .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "السياسات الاجتماعية لمواجهة جرائم الإعلام الإلكتروني دراسة في علم اجتماع الإعلام". أرجو المساعدة بملء الاستبيان بموضوعية وحياد وذلك باختيار الإجابة التي تتفق مع رأيكم، توخياً للوصول إلى نتائج علمية دقيقة. علماً أن الاستبيان يطبق على عينة الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والإعلام في بعض الكليات في الجامعات العراقية، وهذه البيانات ستكون سرّية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

**ملاحظة:** المقصود بـ(أخرى) في الاستمارة أن تضيف إجابات أخرى لم يتم ذكرها في الاختيارات.

شكراً جزيلاً لتعاونكم معي لاستكمال مهمتي في إتمام هذه الدراسة، وأقدر تماماً وقتكم الثمين الذي سوف تبذلوه لملء هذه الاستمارة .

و نشكركم على إدلائكم بالإجابات المناسبة

الباحث

مهدي سعد كريم

إشراف الأستاذ الدكتور

رحيم جبار ظاهر الحمزاوي

إشراف الأستاذ الدكتور

نبيل عمران موسى الخالدي

## استمارة استبيان

## المحور الأول: البيانات الأساسية لعينة الدراسة

- ١- الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )
- ٢- العمر: ٢٥ الى ٣٠ سنة ( ) ، من ٣١ الى ٣٦ سنة ( ) ، من ٤١ الى ٤٦ سنة ( ) ، من ٥١ الى ٦١ سنة ( ) ، ٦٢ فأكثر ( )
- ٣- الشهادة ماجستير ( ) ، دكتوراه ( )
- ٤- اللقب العلمي: أستاذ ( ) ، أستاذ مساعد ( ) ، مدرس ( ) ، مدرس مساعد ( )
- ٥- التخصص: علم الاجتماع ( ) ، الإعلام ( )
- ٦- سنوات الخدمة: سنة واحدة الى ٤ سنوات ( ) ، ٥ - ٩ سنة ( ) ، ١٣ سنة الى ١٧ سنة ( ) ، ١٨ سنة فأكثر ( )

## المحور الثاني: البيانات الأساسية بالظاهرة المدروسة

- ١- هل تظهر لديك نوع من الجرائم في الإعلام الإلكتروني؟  
دائماً ( ) ، غالباً ( ) ، أحياناً ( ) ، نادراً ( ) ، أبداً ( )
- ٢- ما أخطر أنواع الجرائم التي شاهدها في الإعلام الإلكتروني ؟  
دينية ( ) ، سياسية ( ) ، اجتماعية ( ) ، اقتصادية ( ) ، أخرى ( )
- ٣- ما هي الوسائط التي تعتمد عليها في الدخول لمتابعة الإعلام الإلكترونية؟  
الموبايل ( ) ، اللابتوب ( ) ، الكمبيوتر ( ) ، أخرى ( )
- ٤- ما طبيعة متابعتك للجرائم في الإعلام الإلكتروني؟ يومية ( ) حسب وقت الفراغ ( )
- ٥- الهدف الذي تتطلع إليه من خلال متابعتك للجرائم في الإعلام الإلكتروني؟  
-للتحصين والتحوط من الوقوع فريسة للأعلام ( )  
-لكسب معلومات تساعدني على اتخاذ القرار ( )  
-ليكون لي رأي في طرح بعض المواضيع ( )  
-لتدفعني للاطلاع على المعلومات حول تلك الجرائم ومركبيها ( )  
-ليكون لي رأي في طرح بعض الآراء حول تلك الجرائم المستحدثة ( )  
- أخرى تذكر .....

٦- ما أهم مجالات التواصل مع الإعلام الإلكتروني التي تقرأها أو تشاهدها؟  
برامج أمنية ( )، تقارير ( )، مقابلات ( )، تحقيقات ( )، موضوعات رأي ( )، قضايا معينة ( )، موضوعات إخبارية ( )، أخرى ( ) .

٧- رتب شبكات التواصل الاجتماعي حسب مستوى انتشار جرائم الإعلام الإلكتروني فيها حيث تمثل رقم (١) الأعلى انتشاراً، ورقم (٣) الأقل انتشاراً

١- يوتيوب Youtube ( )

٢- فيسبوك Facebook ( )

٣- تويتر Twitter ( )

٤- انستجرام Instagram ( )

٥- تيك توك tiktok ( )

٦- أخرى تذكر .....

٨- من وجهة نظرك ما أسباب استخدام المواقع الإلكترونية في ارتكاب الجرائم ؟

- لا توجد حماية قانونية كافية لمستخدمي مواقع الإلكترونية
- ضعف السياسة إعلامية وعدم وضوحها
- يتسم بسرعة النشر لكل ما هو جديد بحرية وصراحة وجرة
- وجود الصور ومواد الفيديو المصورة التي تلعب دوراً في تسهيل ارتكاب الجرائم
- عدم الاستجابة السريعة في الرد على الشكاوي ضد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني
- أجد قصوراً ملحوظاً في مستوى الوعي القانوني لمرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني
- أخرى تذكر .....

٩- هل يحفز الإعلام الإلكتروني بعض الافراد بارتكاب الجرائم الالكترونية؟ نعم ( )، لا ( )

١٠- كيف ترى تأثير الإعلام الإلكتروني في تنمية الوعي الاجتماعي والقانوني في الحد من ارتكاب الجرائم ؟

يؤثر بشكل كبير ( )، يؤثر بطريقة جيدة ( )، يؤثر بطريقة سيئة ( )، لا يؤثر على الإطلاق ( )

١١- هل تشارك في الأحداث التي تنتقد مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني؟

أشارك دائماً ( )، أشارك أحياناً ( )، نادراً ما أشارك ( )، لا أشارك ( )

### المحور الثالث: سأذكر لك بعض التوجهات حول اتجاهاتك نحو القوانين الحالية التي تعالج

جرائم الإعلام الإلكتروني.. أرجو تحديد موقفك منها ؟

| الاتجاهات                                                                                                                   | لا أتفق بشدة | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق بشدة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------|-------|------|-----------|
| هناك معوقات تعرقل مسار السياسات الاجتماعية لتعديل القوانين أو إصدار قوانين جديد؟                                            |              |         |       |      |           |
| صدرت قوانين حديثة في العراق ساهمت في طرح حلول واقعية لعدد من جرائم الإعلام الإلكتروني                                       |              |         |       |      |           |
| تمتاز القوانين الموجودة لمعالجة جرائم الإعلام الإلكتروني بالجدية والاهتمام                                                  |              |         |       |      |           |
| الآليات التي استخدمتها الدولة لتعديل القوانين أو إصدار القوانين الجديدة تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع |              |         |       |      |           |
| تفتقر القوانين الموجودة التي تعالج جرائم الإعلام الإلكتروني للجرأة والصرامة في معالجتها                                     |              |         |       |      |           |
| من الضروري الضغط على الحكومة والبرلمان من أجل إصدار أو تعديل القوانين التي تتصدى للجرائم                                    |              |         |       |      |           |
| تحتاج جرائم الإعلام الإلكتروني إلى تعديل في البرلمان من أجل سن قانون يحقق الامن والعدالة                                    |              |         |       |      |           |

### المحور الرابع: دور البرلمان لتعديل قانون معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني و قانون

العقوبات العراقي؟ أرجو تحديد موقفك منها :

| العبارات                                                                                | لا أتفق بشدة | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق بشدة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------|-------|------|-----------|
| من الضروري إعداد مسودة تعديل و معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني و قانون العقوبات العراقي |              |         |       |      |           |
| ينبغي تحديد النواقص وتقديم الاقتراحات الواقعية قبل تعديل القوانين                       |              |         |       |      |           |
| افضل طرق المعالجة عن طريق عقد المؤتمرات والندوات و ورش العمل لجمع توصيات الخبراء        |              |         |       |      |           |

|  |  |  |  |                                                                                                                                                                     |
|--|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  | إثارة موضوع التعديل القانوني و مناقشة عبر وسائل الإعلام قبل اقراره في البرلمان                                                                                      |
|  |  |  |  | الوعي القانوني بالجرائم الإلكترونية يساعد في رسم سياسة فكرية للقوانين جديدة                                                                                         |
|  |  |  |  | إعداد بحوث علمية ودراسات ميدانية وتقديمه للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سيسهم في اتضاح مشروع القانون                                                        |
|  |  |  |  | للبرلمان تأثير فعلي يسهم في إصدار قوانين مناهضة لجرائم الإعلام الإلكتروني                                                                                           |
|  |  |  |  | يلعب إرساء السلم والاستقرار والوئام الاجتماعي والتزامه دوراً في عملية الترقية في الميادين الاجتماعية                                                                |
|  |  |  |  | يساهم البرلمان في تذليل العوائق الاجتماعية التي تحول دون معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني                                                                            |
|  |  |  |  | المصادقة على النصوص وإدخال التعديلات عليها ومراقبة عمل السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك التعديلات من الواجبات الرئيسية للبرلمان                                        |
|  |  |  |  | يتعين على البرلمان إشراك الفاعلين القانونيين والسياسيين والمواطنين العاديين في إيجاد القوانين الخالية من نقاط الضعف في معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني              |
|  |  |  |  | يتطلب تحقيق الوئام الاجتماعي من المشرعين تنظيم وسائل الإعلام لتكون قادرة في الدفاع عن حقوق الجميع                                                                   |
|  |  |  |  | وضع تشريعات لتشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الإعلام الإلكتروني وتبني سياسات واضحة ومحددة وجمعها في بوتقة واحدة تصب في الاتجاه و الغاية المرجوة الاستقرار الاجتماعي |

## المحور الخامس: دور الحكومة لتعديل قانون معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني و قانون

العقوبات العراقي؟ أرجو تحديد موقفك منها :

| العبارات                                                                                                                                               | لا أتفق بشدة | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق بشدة |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------|-------|------|-----------|
| كتابة وإعداد مسودة قانون جرائم الإعلام الإلكتروني وتقديمه للبرلمان ومتابعته من الواجبات الأساسية للحكومة                                               |              |         |       |      |           |
| تشارك الحكومة في اعداد مسودة قانون جرائم الإعلام الإلكتروني و متابعة سبل تشريعها و تنفيذها                                                             |              |         |       |      |           |
| إثارة أهمية موضوع قانون جرائم الإعلام الإلكتروني في وسائل الإعلام قضية ملحة لخدمة الفرد و المجتمع                                                      |              |         |       |      |           |
| العمل الميداني عن طريق عقد المؤتمرات والندوات الخاصة ومناقشات مع الخبراء حول مسودة قانون جرائم الإعلام الإلكتروني من الضرورات الأساسية لانضاج القوانين |              |         |       |      |           |
| تركيز الدور الأساسي للوقاية والحماية بإعداد البحث الميداني وتقديمه للسلطات التشريعية والقضائية                                                         |              |         |       |      |           |
| الدفع بإنشاء وتطوير مديرية خاصة بمناهضة جرائم الإعلام الإلكتروني تابعة لوزارة الداخلية من الضرورات الأساسية لإرساء الامن الاجتماعي                     |              |         |       |      |           |
| للحكومة دور رئيس في تنفيذ القوانين المعدلة من اجل نفاذ العدالة                                                                                         |              |         |       |      |           |
| تقوم الحكومة بمراقبة تنفيذ القوانين المعدلة و معاقبة مرتكبيها لمعالجة جرائم الإعلام الإلكتروني                                                         |              |         |       |      |           |
| تستعين الحكومة بالمؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لتوعية المجتمع بأهمية                                                                   |              |         |       |      |           |

|  |  |  |  |  |                                                                                                          |
|--|--|--|--|--|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  |  | القوانين المعدلة في مجال مكافحة جرائم الإعلام الإلكتروني                                                 |
|  |  |  |  |  | دعم وسائل مكافحة جرائم الإعلام الإلكتروني مادياً وبالأجهزة والكوادر الفنية والأمنية المتخصصة             |
|  |  |  |  |  | التوعية الإعلامية بجرائم الإعلام الإلكتروني مطلب أساسي لابعاد الفرد من الوقوع في شراك الجريمة            |
|  |  |  |  |  | من الضروري اعتماد تقارير وبيانات إدارة مكافحة جرائم الإعلام الإلكتروني عند وضع السياسات الوقائية         |
|  |  |  |  |  | إنشاء قاعدة بيانات وإحصاءات وطنية متكاملة في مكافحة جرائم الإعلام الإلكتروني سيسهم في تعزيز نفاذ القانون |

### المحور السادس: رأيك بمدى مساهمة السياسات الاجتماعية ووسائل الإعلام في التعديلات

#### القانونية على تخفيض جرائم الإعلام الإلكتروني

| العبارات                                                                                             | لا أتفق بشدة | لا أتفق | محايد | أتفق | أتفق بشدة |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------|-------|------|-----------|
| إصدار قانون جرائم الإعلام الإلكتروني يصب في مصلحة الأسرة و المجتمع                                   |              |         |       |      |           |
| تعد القوانين الحالية ممتازة إلى حد النجاح في معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني                         |              |         |       |      |           |
| هناك تعدد في جهات التحكم في معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني                                          |              |         |       |      |           |
| هناك اختلاف فكري وإيدلوجي بين وسائل الإعلام في معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني                       |              |         |       |      |           |
| هل لوسائل الإعلام العراقية دوراً يمكنها من تقديم خطاب إعلامي فعال في معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني |              |         |       |      |           |

|  |  |  |  |                                                                                                                                             |
|--|--|--|--|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|  |  |  |  | تسعى السياسات الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية الاستفادة من الخبراء والإعلاميين في معالجة جرائم الإعلام الإلكتروني                            |
|  |  |  |  | تقوم وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى و المؤسسات الإعلامية بدورها الفعال في التصدي لجرائم الإعلام الإلكتروني                          |
|  |  |  |  | يجب إعادة صياغة قانون جرائم الإعلام الإلكتروني وتفعيله بما ينسجم مع التطورات في مجال الأمن السيبراني                                        |
|  |  |  |  | يوجد سياسة اجتماعية واضحة في مؤسسات الدولة في التصدي لجرائم الإعلام الإلكتروني                                                              |
|  |  |  |  | يؤثر خضوع الإعلام للرقابة أو التصدي لجرائم الإعلام الإلكتروني ويسهم في تحجيم ساحتها و درجة تأثيرها                                          |
|  |  |  |  | هناك حماية قانونية كافية للتصدي لجرائم الإعلام الإلكتروني تنسجم مع مخاطر التهديد                                                            |
|  |  |  |  | هناك معوقات لإقرار تعديلات على القوانين التي تواجه جرائم الإعلام الإلكتروني بسبب عدم مراعاة تركيبة المجتمع العراقي من حيث التوجهات السياسية |

## **Abstract:**

The study, titled (Social Policies to Confront Electronic Media Crimes, A Study in Media Sociology), seeks to identify the existing laws that address electronic media crimes, identify the role of Parliament in amending the law addressing electronic media crimes and the Iraqi Penal Code, and identify the government's role in amending the electronic media crimes law. The Iraqi Penal Code and identifying the extent to which social policies and media contribute to legal amendments to reduce electronic media crimes. As for the type of study, this study is considered a descriptive study.

This study adopted a social survey approach with a sample by designing a questionnaire tool that was applied to (250 respondents) who are specialists in sociology and media, who hold master's and doctorate degrees and have scientific titles because they are specialists in this field and due to their high level of awareness and education and their scientific outlook on studying the subject and answering questions. The questionnaire, using the stratified intentional sampling method, was drawn from the departments and colleges of media and sociology from the universities of Al-Qadisiyah, Babylon, Baghdad, Al-Mustansiriya, the Iraqi University, Anbar, Wasit, and Dhi Qar.

The thesis reached a number of results, the most important of which are: The results of the field study showed the importance of existing laws that address crimes, the role of Parliament and the government in amending laws, and the contribution of social policies to reducing electronic media crimes. All paragraphs are statistically significant below a significance level of less than 1.001. It was found that (32) out of (45) paragraphs were of high importance and (13) paragraphs were of moderate

The study recommended a set of recommendations, the most important of which are: holding seminars and conferences in order to raise awareness among the public and establishing a special directorate for electronic media crimes in the Ministry of Interior and supporting it with material and moral means. Establishing a media control device in order to monitor the media. Legislating new laws and amending previous laws through Parliament that are compatible with the extent of the threat of electronic media crimes. Creating a course in schools and universities that explains how to deal with electronic media and the danger of crimes in the virtual world, supporting cooperation between sociologists and media specialists in the field of field research in order to reach results and address electronic crimes.

Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
University of Al- Qadisiya  
College of Arts  
(Department of Sociology / Higher Studies)



# **Social policies to confront electronic media crimes**

## **A study in media sociology**

A thesis submitted by

**Mahdi Saad Karim AL-Bdairi**

To the Council of the College of Arts, University of Al-  
Qadisiya, in partial Fulfillment of the Requirement for the  
Degree h.D. of Arts in Sociology

supervision

Prof. Dr. Nabeel Omran Mousa  
Prof. Dr. Rahim Jabbar Zahir

1446 A.H

2024 A.D